QCPA
جمعية المحاسبين
القانونيين القطرية

تصدر عن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
مجلة متخصصة في عالم المال والأعمال

Issue No. 08 | SEPTEMBER 2026

AWQIA
أوقـــية

"المحاسبين القانونيين" تختتم دبلوم الضرائب المهني وتكرم المشاركين



"المحاسبين القانونيين" تختتم مسابقة أثر استخدام التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية



المؤتمر الوطني لمكافحة غسل الأموال يناقش دور المحاسبين والجهات الرقابية في تعزيز الحوكمة وحماية الاقتصاد القطري

QCPA
جمعية المحاسبين
القانونيين القطرية





مشاركة فعالة لجمعية المحاسبين في ملتقى التميز المحاسبي
06

"المحاسبين القانونيين" تطلق مبادرة الوعي المالي في نسختها الثالثة
13



نصف عام حافل بإنجازات جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
16

الاتحاد الدولي للمحاسبين يصدر دراسة ومصادر إلكترونية لاستثمار صناديق الملكية الخاصة في شركات المحاسبة:
28



في اليوم العالمي للملكية الفكرية.. خمس خدمات إلكترونية جديدة بوزارة التجارة والصناعة
22

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يصدر أول معيار من نوعه يتناول الإفصاحات المتعلقة بالمناخ في القطاع العام
29



أبوغزاله يعلن إصدار النسخة العربية المترجمة من المعايير الدولية لإدارة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة 2025 بالتعاون بين IASCA و IFAC
33

نصف عام حافل بإنجازات جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

يصدر العدد الجديد من مجلة «أوقية» وقد واصلت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية إنجازاتها خلال النصف الأول من عام 2026، بإيمان راسخ بالمسؤولية المجتمعية وخدمة المجتمع، استنادًا إلى رسالتها في الارتقاء بمهنة المحاسبة والتدقيق مما عزز الثقة فيها كأحد الشركاء الموثوقين في بناء الاقتصاد الوطني من خلال توفير الكوادر المؤهلة اللازمة لكافة المؤسسات والهيئات، وفق توجه دولة قطر في بناء اقتصاد قائم على المعرفة يؤمن بأن العنصر البشري هو حجر الزاوية والأساس الذي تقوم عليه التنمية.

وحرصت الجمعية على تعزيز الشراكات المجتمعية، فقد تفاعلت مع الكثير من المؤسسات للوقوف على احتياجاتهم من البرامج والدورات التدريبية، والبرامج المهنية. وقد أثمرت تلك الجهود عن تصميم عدد من البرامج التي تلبي احتياجات سوق العمل وفتح آفاق أرحب للمشاركين. وشهدت هذه البرامج تنوعًا شمل المحاسبة، والتدقيق، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتكنولوجيا المالية، والحوكمة، والوعي المالي. وذلك نتيجة تعدد المهام الموكلة إلى منتسبي المهنة، وبما يساعدهم على التميز وجودة الأداء.

وخلال هذه الفترة تم إنجاز 90 برنامجًا تدريبيًا و8 مبادرات نوعية، تمثلت في: عدد (2) مبادرة ميدانية لتدريب المحاسبين والخريجين القطريين، وعدد (2) مبادرة للتدقيق الداخلي للجهات الحكومية، و (3) مبادرات للوعي المالي تحت مسمى المالية لغير الماليين، بجانب مبادرة تُعنى بالحوكمة والشفافية والنزاهة المالية في العمل الخيري والإنساني. وبرهنت هذه المبادرات وتلك البرامج على حجم الثقة التي تحظى بها الجمعية من مؤسسات المجتمع سواء من حيث الدعم والرعايات أو مشاركة منتسبيها للاستفادة منها، فكان لذلك الأثر الطيب أن وصل عدد المستفيدين إلى 2.296.

كما شهدت هذه الفترة إنجازات نوعية، حيث أطلقت الجمعية مجموعة الدبلومات المهنية المتخصصة. وبالفعل تم اختتام الدبلوم المهني في الضرائب وسط إشادة كبيرة من المشاركين. وعلى صعيد المؤتمرات نظمت الجمعية المؤتمر الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمشاركة كبيرة من الجهات والمؤسسات المعنية في الدولة. هذا فضلاً عن مجموعة من الورش التوعوية وتنظيم مسابقة البحث العلمي حول أثر استخدام التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية وتكريم المشاركين والفائزين، ليصل بذلك إجمالي عدد المستفيدين من الأنشطة والفعاليات إلى 3.596 شخصًا.

وعلى صعيد العلاقة مع محكمة الاستثمار والتجارة بلغ عدد القضايا المستلمة 684 قضية، تم إنجاز 606 قضية بنسبة 89% ووصل عدد الخبراء المسجلين لدى الجمعية 136 خبيرًا، مما يعزز ثقة الجهات القضائية في جهود الجمعية نحو تحقيق العدالة الناجزة.

وتواصل الجمعية تدعيم علاقاتها مع الجمعيات والمؤسسات المهنية والعلمية الوطنية والإقليمية والدولية للوقوف على آخر المستجدات فيما يخص العمل المهني ورفد السوق القطري بأحدث البرامج، بهدف تطوير وتحديث بيئة العمل وإعداد كفاءات وفق أعلى المعايير العالمية.

وإننا إذ نفخر بما حققناه من إنجازات خلال هذه الفترة فإننا نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة على الدعم الكبير لأنشطة الجمعية والشكر موصول لكافة الشركاء الاستراتيجيين والداعمين الذين كان لثقتهم الأثر الكبير في تمكين الجمعية من تنفيذ برامجها ومبادراتها. ونجدد العزم على مواصلة الجهود نحو المزيد من النجاحات وفق منهجية مؤسسية وشراكات مستدامة لتعظيم الأثر الاجتماعي، وإطلاق مبادرات نوعية تلبي احتياجات المجتمع وتسهم في تحقيق مستهدفات رؤية قطر 2030. كما نؤكد أن أبواب الجمعية مفتوحة لجميع منتسبي المهنة للاستفادة من أنشطتها والتعرف على ما لديهم من اقتراحات وآراء بما يسهم في دفع مسيرة العمل.



الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري
رئيس مجلس الإدارة



تصدر عن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
بترخيص من وزارة التنمية الإدارية والعمل
والشؤون الاجتماعية رقم 2018 / 88

مجلس الإدارة

د. سلطان بن حسن الضابت الدوسري	رئيس مجلس الإدارة
السيدة/ مريم محمد الملك	نائب رئيس مجلس الإدارة
د. طلال صباح العبدالله	أمين السر – عضو مجلس الإدارة
السيد/ عبدالرحمن محمد النابت	أمين الصندوق – عضو مجلس الإدارة
السيد/ محمد سلطان العلي	عضو مجلس الإدارة

المدير التنفيذي
السيد/ محمد الوصيف

المدير الإداري
السيد/ محمود التهامي

الإعداد
شعبان سيد

التصميم والإخراج الفني
ريدز لاول تارزناس

جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
Tel. : +974 44412284
Mob. : +974 50440980
P.O.Box: 5965 Doha, Qatar
www.qcpa.org.qa

Printing in
Al-Raya Printing Press

الراية

"المحاسبين القانونيين" تعقد عموميتها العادية لعام 2025 وتصادق على جدول الأعمال



عقدت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية جمعيتها العمومية العادية، لعام 2025 برئاسة سعادة الدكتور سلطان الدوسري رئيس مجلس الإدارة وحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة، ومدقق الحسابات، وممثل إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة بوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة. وقد شمل جدول أعمال الاجتماع عرض تقرير مجلس الإدارة لعام 2025، والمصادقة على الميزانية الختامية، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة السابق عن السنة المنتهية، وإقرار مشروع خطة الموازنة لعام 2026، وتعيين مراقب حسابات جديد لعام 2026.

وفي كلمة له أكد سعادة الدكتور سلطان الدوسري على حرص مجلس الإدارة على التواصل مع جميع الأعضاء والترحيب بكافة الأفكار والمقترحات لتطوير العمل في الجمعية، بما يتوافق مع مجتمعنا المعطاء المتطلع إلى كل ما هو أفضل. وتوجه بالشكر لأعضاء الجمعية العمومية على حضورهم المميز وحرصهم على المشاركة والمناقشة، كما توجه بالشكر لأعضاء المجلس السابق على كل ما قدموه من جهود بناءة في خدمة الجمعية والارتقاء بالعمل فيها، مؤكدًا أن المجلس الحالي امتداد للمجالس السابقة لأن الهدف واحد وهو العمل لما فيه الصالح العام وخدمة منتسبي المهنة. كما توجه بالشكر والتقدير لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة ممثلة في إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة على دعمهم المستمر لأعمال الجمعية.

وعرضت السيدة مريم محمد الملك، نائب رئيس المجلس، تقرير مجلس الإدارة عن العام المنتهي 2025، حيث أشارت إلى أن هذه الفترة أثبتت أن مسيرة الجمعية تقوم على خطة استراتيجية ورؤية واضحة للنهوض بأدائها. ففي مجال التدريب والتطوير، تم توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الوزارات والهيئات والشركات، إضافة إلى المؤسسات والجمعيات العربية والدولية ذات الصلة. وقد بلغ إجمالي عدد المستفيدين من أنشطة وخدمات الجمعية خلال عام 2025 عدد 10,926 مستفيدًا من خلال الدورات والبرامج المهنية والورش والمبادرات والمؤتمرات.

وأضافت أن الجمعية حققت مجموعة من الإنجازات التنظيمية والإدارية: منها العمل على توفير مقر، وجاري الانتقال الى مقر جديد لحين الانتهاء من الإجراءات التنظيمية، كما تم استعراض العلاقة مع المجلس الأعلى للقضاء ومحكمة الاستثمار والتجارة. وفي سبيل تطوير العمل تعاقدت الجمعية على نظام مالي وإداري متكامل ينظم أعمالها، ويسهم في التحول نحو رقمنة العمليات، بما في ذلك أعمال الخبرة الإلكترونية.

وإدراكًا منها أن التوعية هي خط الحماية الأول عززت الجمعية جهودها تماشيًا مع رؤية دولة قطر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فنفذت عدة برامج تدريبية ومهنية و ورش عمل حول مكافحة غسل الأموال ومكافحة التمويل غير المشروع لعدد من الجهات والمؤسسات في الدولة، كما ساعدت الجمعية عدة جهات في إعداد اللوائح والسياسات اللازمة لمكافحة غسل الأموال. هذا فضلاً عن تنظيم المؤتمر الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمشاركة العديد من الجهات المعنية في الدولة.

ومن جهته استعرض الدكتور طلال العبدالله، أمين السر عضو مجلس الإدارة الموازنة العامة للعام 2026 وفرص النمو المتوقعة وآليات تحقيق الاستدامة المالية، بما يضمن تعزيز جودة الخدمات المقدمة للأعضاء وترسيخ مكانة الجمعية في المجتمع، تماشياً مع أهداف الجمعية.

وفي نهاية الاجتماع أكد أعضاء الجمعية على حرصهم على الحضور ودعمهم لأنشطة وفعاليات الجمعية، وتعاونها الدائم في توطيد أواصر التعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات، مشيرين إلى أهمية ذلك في بناء كوادر مؤهلة مهنيًا وعلميًا تخدم الاقتصاد الوطني، وقد تجلى ذلك في حضورهم للاجتماع واكتمال النصاب من الاجتماع الأول دليلاً على تعاون الجميع لخدمة الجمعية وأهدافها.



تـقـديـراً لـمـسـيـرتـهـم الـمـهـنـيـة

"المحاسبين القانونيين" تكرّم أعضاء مجالس إدارتها السابقين



في إطار حرصها على ترسيخ ثقافة التقدير المؤسسي وتعزيز قيم الوفاء والعطاء المهني، كرمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية عددًا من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة السابقين، تقديرًا لإسهاماتهم الكبيرة التي أثمرت عن تطوير عمل الجمعية وتحقيق أهدافها عبر سنوات طويلة من الجهود المخلصة في بيئة من التكاتف والتآلف والتعاون المثمر، مما كان له الأثر الطيب في توطيد علاقات الجمعية مع كافة المؤسسات والهيئات وتعزيز دورها في خدمة المجتمع.

ويأتي هذا التكريم عرفاناً بالدور الكبير الذي اضطلع به أعضاء مجالس الإدارة السابقون، وما قدموه من جهود مخلصة على مدار سنوات، اتسمت بروح التعاون والتكامل والعمل المؤسسي، وأسهمت في ترسيخ مكانة الجمعية، وتعزيز حضورها لدى مختلف الجهات والمؤسسات، بما يدعم أهدافها في خدمة مهنة المحاسبة والتدقيق والارتقاء بمستوى الممارسات المهنية.

وفي تصريح له قال سعادة الدكتور سلطان الدوسري، رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، نتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى زملاء أعزاء، أخلصوا لمهنتهم، وبذلوا قصارى جهدهم، وأعطوا بلا حدود، تاركين خلفهم أثرًا طيبًا. فقد كانوا ومازالوا مثالاً يحتذى به في التفاني والمسؤولية والتعاون وأداء الواجب، فجهودهم إرث معرفي وعملي سيظل قدوة للجميع. لقد شكلوا الركيزة الأساسية التي قامت عليها نجاحات الجمعية. إن بصماتهم الواضحة وعطائهم وإخلاصهم في العمل ستبقى نبراسًا يضيء الطريق. ونحن نكرمهم اليوم كشركاء دائمين في مسيرة التميز والإنجاز وليس كأعضاء سابقين.

لقد شكلت إسهاماتهم ركيزة أساسية في مسيرة الجمعية، وتركوا إرثاً مهنياً ومعرفياً نفتخر به، وسيظل منارة تهتدي بها الأجيال القادمة من منتسبي المهنة، ونحن اليوم نواصل البناء على ما تحقق، مستندين إلى هذه الجهود المتراكمة."

وأكد سعادته أن هذا التكريم جاء تجسيدًا واستجابة للرغبة الصادقة في تعميق الانتماء بين الأعضاء، وتأكيدًا على استمرار الولاء للجمعية، ودعمًا لخطط التنمية والتطوير بها. وأضاف أننا في المجلس الحالي نرحب بكل الآراء والأفكار بما يساعد على تحقيق أهداف الجمعية وتطور أنشطتها ويخدم منتسبي المهنة ويؤهلهم للنهوض بالأعمال الموكلة إليهم وفق أعلى المعايير المهنية، كما أن المجلس الحالي هو إمتداد لجهود المجالس السابقة في تطوير ورفعة انشطة الجمعية وخدمة أعضائها الكرام. ويُعد هذا التكريم امتداداً لنهج الجمعية في الاحتفاء بالكفاءات الوطنية وتقدير أصحاب العطاء، وتأكيداً على أهمية البناء على النجاحات السابقة لتحقيق مزيد من الإنجازات في المستقبل.

وبدورهم أشاد المكرمون بجهود المجلس الحالي، مؤكدين أهمية هذه المبادرة التكريمية كتقليد حميد يعطي حافزا للعطاء ويشعر من شملهم التكريم بأن جهودهم محل تقدير، كما أبدوا استعدادهم لتقديم كل أوجه الدعم التي تسهم في تعزيز العمل المؤسسي بالجمعية وتطوير منظومة العمل بها.

نشاط مكثف لجمعية المحاسبين على هامش ملتقى التميز المحاسبي





شاركت السيدة/ مريم محمد الملك في عدد من الاجتماعات واللقاءات المهنية التي عُقدت على هامش الملتقى، والتي هدفت إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الجمعيات والهيئات المهنية الخليجية والدولية، ومن أبرزها:

* الاجتماع مع الوفد الكويتي لبحث سبل التعاون المشترك بين جمعية المحاسبين القانونيين القطرية وجمعية المحاسبين الكويتية، ومناقشة فرص تطوير العلاقات المهنية وتبادل الخبرات والبرامج التدريبية بين الجانبين.
* لقاء الدكتور محفوظ بن علي آل جمعة، رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين العُمانية، حيث تم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون المهني المشترك وتبادل الخبرات بين الجانبين، كما قام سعادته بتكريم جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، وأهدى هدية تذكارية تعكس عمق العلاقات المهنية الخليجية وروح التعاون بين الجمعيات المهنية.
* لقاء السيد عباس عبدالمحسن رضي، رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين البحرينية، حيث تمت مناقشة آفاق التعاون وتبادل الخبرات المهنية، وتعزيز العمل المشترك في المجالات المحاسبية والتدريبية والمهنية.
* لقاء الدكتور أحمد المغامس، الرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، إلى جانب عدد من القيادات والكفاءات المهنية في الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، حيث تم تبادل وجهات النظر حول تطوير المهنة ومستقبل المعايير المهنية والتحديات المرتبطة بالتحول الرقمي والاستدامة والحوكمة.
* كما تم عقد لقاءات مع عدد من ممثلي الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، إلى جانب ممثل معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) في المملكة العربية السعودية، حيث جرى خلال هذه اللقاءات مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بتطوير المهنة، وتعزيز التعاون المهني الدولي، ودعم الجمعيات المهنية الخليجية في مواكبة المتغيرات العالمية ومتطلبات التطوير المهني المستمر.

وتأتي هذه المشاركة في إطار حرص جمعية المحاسبين القانونيين القطرية على تعزيز حضورها المهني الإقليمي والدولي، وتوسيع مجالات التعاون وتبادل الخبرات مع مختلف الجهات المهنية الخليجية والدولية، بما يسهم في دعم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والارتقاء بالمعايير المهنية، وتعزيز التعاون مع الجهات المهنية الخليجية والدول.

"المحاسبين القانونيين" تختتم دبلوم الضرائب المهني وتكرم المشاركين



اختتمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية دبلوم الضرائب المهني الذي أطلقته بالتعاون مع مركز التطوير المهني بالجامعة الوطنية الماليزية – قطر. وركز الدبلوم على تأهيل الكوادر المهنية وتطوير معارفهم ومهاراتهم في الأنظمة والتشريعات الضريبية، وتعزيز قدراتهم على تطبيق أفضل الممارسات في مجال الضرائب بما يتوافق مع المتطلبات القانونية والمهنية. وقد صمم الدبلوم ليربط بين الجانب النظري والتطبيق العملي، بما يسهم في إعداد مختصين قادرين على مواجهة تحديات بيئة العمل بكفاءة واحترافية.

وفي الحفل الختامي تفضل سعادة الدكتور سلطان الدوسري رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية والسيدة مريم محمد الملك نائب رئيس المجلس والسيد أحمد محمد المرزوقي مدير إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة بتكريم المشاركين ومنحهم شهادات التخرج.

وفي كلمة لها قالت السيدة مريم الملك إن دبلوم الضرائب المهني يمثل محطة مهمة في مسيرة الجمعية نحو إعداد كوادر وطنية مؤهلة تمتلك المعرفة والمهارات اللازمة لمواكبة التطورات المتسارعة في المنظومة الضريبية والمالية، مشيرة إلى أن التأهيل المهني يمثل ركيزة أساسية لبناء اقتصاد قائم على الكفاءة والشفافية. وفي هذا الإطار تحرص الجمعية على تقديم برامج نوعية تواكب أفضل الممارسات المهنية والمعايير الدولية، وتسهم في دعم بيئة الامتثال وتعزيز الكفاءة المؤسسية في مختلف القطاعات.

وأضافت أن هذا الدبلوم يدخل ضمن مجموعة من الدبلومات المهنية التي أطلقتها الجمعية بالتعاون مع مركز التطوير المهني بالجامعة الوطنية الماليزية قطر، إيمانًا منا بأن التعاون مع الجامعات والهيئات والمؤسسات العلمية والأكاديمية والمهنية هو واحد من أهم الأدوات في تطوير برامج تدريبية تتماشى مع أحدث التقنيات والمستجدات، بما يساعد في تحسين كفاءة منتسبي مهنة المحاسبة والتدقيق وتطوير مهاراتهم لمواكبة التطور السريع في سوق العمل ويفتح أمامهم آفاقًا أرحب نحو التميز والعطاء.

"المحاسبين القانونيين" تطرح مجموعة الدبلومات المهنية المتخصصة

أعلنت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية عن فتح باب التقدم للحصول على مجموعة من الدبلومات المهنية المتخصصة التي تنفذها بالتعاون مع مركز ركين للتدريب والاستشارات بالجامعة الماليزية UKM قطر وتشمل: الدبلوم المهني في المحاسبة، الدبلوم المهني في التدقيق الداخلي، الدبلوم المهني في الضرائب، الدبلوم المهني في الأمن السيبراني، الدبلوم المهني في القطاع المصرفي، الدبلوم المهني في إدارة الأعمال، الدبلوم المهني في الأسواق المالية، الدبلوم المهني في المصارف الإسلامية، الدبلوم المهني في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ودعت الجمعية الراغبين إلى المبادرة بالتسجيل، مؤكدة استمرارها في تقديم برامج نوعية تدعم سوق العمل وتُسهم في تنمية كفاءات منتسبي مهنة المحاسبة والتدقيق في ظل تشعب المهام الموكلة إليهم.

وحرصت الجمعية على تصميم وإعداد هذه الدبلومات بعناية فائقة من قبل فريق من المتخصصين الذين سيتولون مهمة التدريس والتدريب، لتلبية متطلبات الراغبين في التخصص المهني في هذه المجالات، بهدف تعزيز الكفاءة المهنية والمهارات العملية للدارسين.

وتأتي هذه الخطوة في إطار حرص الجمعية على توسيع دائرة المستفيدين من برامجها التدريبية والمهنية، وأن الجمعية تسعى باستمرار إلى تطوير منظومتها المهنية بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل وما يزخر به من فرص عمل.

وتوفر الكوادر الأكاديمية والإمكانات اللازمة لإنجاح هذه البرامج المتميزة التي تساعد في تعزيز فرص التوظيف من خلال اكتساب مهارات عملية مطلوبة في سوق العمل، وتطوير المهارات الإدارية والعملية، وتحسين الأداء الوظيفي، ورفع القيمة الوظيفية للفرد، مما يدعم نموه المهني ويفتح له آفاقًا جديدة للعمل والتميز في ظل النهضة الاقتصادية التي تعيشها دولة قطر.

مشاركة فعالة لجمعية المحاسبين في ملتقى التميز المحاسبي

شاركت السيدة/ مريم محمد الملك، نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، في ملتقى التميز المحاسبي الذي نظمته الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بمدينة الرياض خلال الفترة من 12 إلى 14 مايو 2026، والذي يُعد من أبرز الملتقيات المهنية المتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاستدامة والتقارير المالية.



وشهد الملتقى حضور نخبة من القيادات والخبراء والجهات المهنية الإقليمية والدولية، حيث تضمن عددًا من الجلسات الحوارية وورش العمل المتخصصة التي ناقشت أبرز التطورات المهنية والمحاسبية، بما في ذلك المعايير الدولية، وتقارير الاستدامة، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، ومكافحة غسل الأموال والاحتيال المالي، إضافة إلى استعراض أفضل الممارسات المهنية والتجارب الحديثة في القطاع المالي والمحاسبي.

كما شهد الملتقى توقيع عدد من الاتفاقيات المهنية، كما تم حضور معرض "نوافذ محاسبية" والتعرف على ما يقدمه من مبادرات وبرامج مهنية، حيث يُعد "نوافذ محاسبية" أكبر معرض طلابي مهني في المملكة العربية السعودية يُقام سنويًا، ويُعنى بتسليط الضوء على مهنة المحاسبة والمراجعة والخدمات الاستشارية والتقنيات الحديثة في القطاع المالي.

ويهدف المعرض إلى مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل من خلال تعزيز التواصل بين المختصين والمهتمين، وإتاحة المجال لتبادل الخبرات، ومناقشة أبرز التحديات والمستجدات المهنية، إلى جانب استعراض حلول الذكاء الاصطناعي والتقنيات المحاسبية الحديثة، بما يسهم في دعم المهنة وتمكين الكفاءات الوطنية.

المحاسبين تعقد اجتماعاً مهنياً مع IFAC/ACCA

عقدت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية اجتماعاً مهنياً مع الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية ACCA وذلك في اطار متابعة مستجدات حصولها على العضوية العاملة بالاتحاد الدولي للمحاسبين.

حضر الاجتماع السيدة دانا جينيس والسيد /ادريان ليم ممثلين عن IFAC، والسيدة/ ريتا شديق والسيد/ ظريف ليدن ممثلين عن ACCA، فيما حضر من جانب الجمعية السيدة/ مريم محمد الملك نائب رئيس مجلس الإدارة، والسيد /محمد الوصيف المدير التنفيذي، والسيد/ طاهر الماني مستشار المشروع.

وشهد الاجتماع مناقشة متطلبات العضوية وخطط العمل والتطوير المؤسسي، إلى جانب استعراض النمو المستمر الذي تشهده الجمعية على المستويات المهنية والإدارية والمالية، والتأكيد على عملها وفق إطار واضح للحوكمة والسياسات واللوائح المعتمدة.

وفي ختام الاجتماع، أعربت الجمعية عن شكرها وتقديرها لـ IFAC وACCA على دعمهم وتعاونهم المستمر في دعم مسيرة الجمعية وتطوير أعمالها المهنية.







بالتعاون مع جامعة الدوحة ورعاية وزارة التجارة والصناعة

"المحاسبين القانونيين" تختتم مسابقة أثر استخدام التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية

اختتمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، بالتعاون مع جامعة الدوحة للعلوم والتكنولوجيا، مسابقة "أثر استخدام التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية"، حيث خصصت الجائزة مسارين هما مسار طلبة البكالوريوس والدرسات العليا ومسار الباحثين والمهنيين بواقع ثلاثة مراكز للفائزين من كل مسار. وقد قام سعادة الدكتور سلطان الدوسري رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية والسيدة/ مريم محمد الملك نائب رئيس مجلس الإدارة والسيد/ احمد بن محمد المرزقى مدير إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة والدكتورة/ نجلاء النعيمي ممثلة جامعة الدوحة للعلوم والتكنولوجيا بتكريم جميع المشاركين وتوزيع الجوائز على الفائزين، فضلاً عن تكريم أعضاء لجنة التحكيم لجهودهم في إنجاح المسابقة.

وأشاد سعادة الدكتور سلطان الدوسري بالجهود الكبيرة التي بذلها المشاركون وأعضاء لجنة التحكيم، مؤكدًا على أهمية الشراكة مع المؤسسات العلمية والبحثية في دعم ثقافة الابتكار والبحث، وعلى الدور التكاملي للمؤسسات المهنية والأكاديمية، وتحقيق طموحات رؤية قطر الوطنيّة 2030 نحو اقتصاد قائم على المعرفة ومجتمع مزدهر.

وأوضح أن دولة قطر تمتلك بنية تحتية رقمية متقدمة وبيئة داعمة للبحث العلمي والابتكار، مما أسهم في خلق فرص واعدة لتطوير القطاع المالي والمحاسبي والاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية في رفع كفاءة الخدمات وتعزيز الشفافية والجودة.

كما تقدم بالشكر والتقدير الى وزارة التجارة والصناعة على رعاية المسابقة، وثمن جهود جامعة الدوحة للعلوم والتكنولوجيا والجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر وتعاونهم البنّاء في إنجاح المسابقة وتحقيق أهدافها العلمية والمهنية، مؤكداً أن هذا التعاون يعكس أهمية تكامل الأدوار بين المؤسسات الأكاديمية والمهنية والجهات الداعمة في تعزيز ثقافة الابتكار والبحث العلمي، ودعم الكفاءات الوطنية الشابة وتمكينها من الإسهام في تطوير القطاع المالي والمحاسبي بالدولة.



بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة

"المحاسبين القانونيين" تختتم مبادرة الوعي المالي 1، 2

اختتمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية المبادرة الوطنية للوعي المالي، في نسختيها الأولى والثانية، التي نفذتها تحت عنوان "المالية لغير الماليين" بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة. وقد شهدت المبادرة تنفيذ 16ورشة عمل، استفاد منها أكثر من 200 شخصًا، مستهدفة تعزيز ثقافة الإدارة المالية السليمة، وترسيخ مبادئ الاستدامة المالية.

وشملت موضوعات المبادرة مجالات: التخطيط المالي الذكي، مبادئ وآليات الاستثمار، الادخار، القرارات المالية الذكية، تبني عادات مالية ناجحة، الميزانية الشخصية، وميزانية الأسرة وغيرها من الموضوعات التي تعزز قدرات المشاركين على إدارة مواردهم المالية بفعالية واستدامة، بما يسهم في بناء مجتمع واعٍ مالياً يواكب مسارات التنمية الوطنية. وضمن مراسم الاختتام قامت السيدة مريم محمد الملك نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية والسيد طلال العبدالله عضو مجلس الإدارة أمين السر بتكريم المشاركين الذين بدورهم أثنوا على جهود الجمعية في تنظيم مثل هذه المبادرات، مشيدين بجودة طرح الموضوعات وأهمية تطبيقها في حياتهم.

وحول هذه المبادرة تقدمت السيدة مريم محمد الملك نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، بالشكر لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة على دعم أنشطة الجمعية والتعاون البناء في تنفيذ المبادرة. وقالت إن المبادرة تأتي في إطار جهودنا في التوعية بأهمية المال وكيفية التعامل معه ونشر الوعي المالي في المجتمع، حيث لدينا حزمة من الدورات التدريبية ذات الصلة، فضلاً عن التعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي في إعداد منهاج الثقافة المالية وطرحه للتدريس لطلاب الصفين العاشر والحادي عشر والذي سبقه تنفيذ مجموعة من الورش التدريبية في المدارس وتدريب المعلمين على كيفية تدريس هذه المادة.

وأضافت أن اهتمامنا بالثقافة المالية ينبع من المفهوم الشامل للوعي المالي الذي لم يعُد يقتصر على تتبع الإنفاق ومراقبة الدخل، بل هو مجموعة من مهارات الحياة الأساسية التي تُمكن الفرد من اتخاذ قرارات مالية ذكية، وتمنحه القدرة على فهم المال وإدارته وتوجيهه بطريقة سليمة تحقق الأغراض المرجوة منه. وبذلك فإن الوعي المالي يُعد حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، إذ إن المعرفة والمهارات يساعدان على إدارة الأموال بفعالية أكبر، بما ينعكس على تحسين جودة الحياة، ويقلل من القلق الناتج عن ترقب الأزمات المالية، ويجعل الفرد والأسرة أكثر قدرة على مواجهة الظروف الطارئة.





"المحاسبين القانونيين" تختتم مبادرة الوعي المالي في نسختها الثالثة

اختتمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، مبادرة الوعي المالي في نسختها الثالثة تحت عنوان المالية لغير الماليين في القطاع المصرفي. واستهدفت المبادرة مجموعة من الفئات العاملة في القطاع المصرفي من غير الماليين مثل: موظفي خدمة العملاء، موظفي العمليات المصرفية، مسؤولي الموارد البشرية، العاملين في التسويق والعلاقات العامة، أخصائيي تقنية المعلومات والتحول الرقمي، موظفي الامتثال والشؤون القانونية، والقيادات الإدارية والإشرافية.

وعلى مدار تسع ورش تناولت المبادرة عدة محاور رئيسة حول طبيعة العمل في القطاع المصرفي، أهمها: مدخل إلى الوعي المالي في القطاع المصرفي، مفاهيم عامة حول المصارف التقليدية والإسلامية، التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي بالمصارف، قراءة وتحليل التقارير المالية للمصرفيين، اتخاذ القرار المالي وإدارة المخاطر، القيادة المالية والوعي المؤسسي في القطاع المصرفي، والثقافة المالية الشخصية والحوكمة والامتثال.

وحملت المبادرة مجموعة من المخرجات منها: تحسين الأداء التشغيلي، تعزيز ثقافة الحوكمة والامتثال، الاستثمار الأمثل للموارد، رفع كفاءة الموظفين غير الماليين، تعزيز جودة القرارات المؤسسية، دعم التحول الرقمي، رفع جودة التواصل بين الإدارات وهذا كله يصب في اتجاه بناء كوادر وطنية مؤهلة وفق أعلى المعايير بما يساعد على تحسين جودة الخدمات المصرفية ومساعدة القطاع المصرفي على النمو والاستدامة وأداء الدور المنوط به كقاطرة للاقتصاد الوطني في إطار رؤية قطر 2030، حيث يلعب دوراً محورياً في دفع عجلة التنمية المستدامة، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وتسهيل المعاملات التجارية والشمول المالي من خلال تعبئة المدخرات وإعادة توجيهها نحو القنوات الاستثمارية.





تعاون بين جمعية الخبراء وجمعية المحاسبين القانونيين..

تطوير الممارسات المهنية لدعم الثقة في الخبرة والتحكيم

عقدت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، بالتعاون مع جمعية الخبراء والمحكّمين التوعوية الثقافية القطرية ورشة عمل متخصصة بعنوان «مهارات الخبرة الحسابية وفق أفضل الممارسات المهنية» في فندق ويستن – الدوحة، وسط حضور مهني من المهتمين بأعمال الخبرة والتحكيم والمحاسبة القانونية.

وتأتي الورشة ضمن جهود الجمعيتين الرامية إلى رفع كفاءة الممارسات المهنية في مجالات الخبرة الفنية والحسابية وتعزيز جودة التقارير والنتائج بما يدعم بيئة العدالة وموثوقية المخرجات المهنية وفق المعايير المعتمدة؛ وقد شهدت الورشة مشاركة نخبة من الخبراء والمحكّمين.

وقدّم الأستاذ عبدالله أحمد المنصوري (خبير حسابي ومحكّم تجاري) والمهندس خالد بن أحمد النصر (خبير هندسي ومحكّم تجاري) طرحاً عملياً يستند إلى الخبرة الميدانية، مع التركيز على الجوانب الإجرائية والفنية التي تُسهم في تحسين جودة أعمال الخبرة ودقتها وتطوير منهجية إعداد التقارير.



ويشار إلى أن محكمةُ الاستثمار والتجارة قد وقعت مذكرة تفاهمٍ مع جمعيَّة المُحاسبين القانونيين القطرية، بهدف تطوير أعمال الخبرة المحاسبيّة لمحكمة الاستثمار والتجارة. وذلك في إطار سعي المحكمة لتطوير آلية الاستعانة بالخبراء لتقديم التقارير الفنية والتخصصية في المجالات المحاسبية والمالية في الدعاوى التي تختص بها المحكمة، بما يدعم توجهات المحكمة نحو السعي في تحقيق سرعة الفصل ورفع جودة إجراءات التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة.





المؤتمر الوطني لمكافحة غسل الأموال يناقش دور المحاسبين والجهات الرقابية في تعزيز الحوكمة وحماية الاقتصاد القطري



ناقش خبراء ومختصون في مكافحة الجرائم المالية وتمويل الإرهاب، خلال أعمال المؤتمر الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اليوم، دور المحاسبين والجهات الرقابية المحلية في تعزيز الامتثال والحوكمة وحماية الاقتصاد القطري، إلى جانب أحدث اتجاهات الجرائم المالية، وأفضل الممارسات التي يمكن للمنظمات تبنيها لمكافحة هذه الجرائم والحد من مخاطرها على المجتمعات.

وحضر المؤتمر، الذي نظمته جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، برعاية من وزارة العدل، والنيابة العامة، سعادة السيد حمد بن ناصر المسند رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، والسيد خميس بن محمد الكواري وكيل الوزارة المساعد لشؤون الخدمات المشتركة بوزارة العدل، والسيد صالح بن عبدالله المانع وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة بوزارة التجارة والصناعة، وسعادة الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية.

وتناول المؤتمر، الذي شارك فيه ما يزيد على 230 مشاركا، من خلال جلستي نقاش مجموعة من المحاور، أهمها جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأنماطها والجرائم الملحقة بها من حيث المفهوم والأركان وأثرها على استقرار الأنظمة الاقتصادية، إلى جانب تقييم المخاطر وفق المنهج القائم على المخاطر في القطاعات المختلفة، وتسليط الضوء على إجراءات العناية الواجبة للعملاء.

كما تطرق لدور الامتثال الفعال في مكافحة الجرائم المالية، والمبادئ المصرفية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والسرية المصرفية، والتشريعات والجهود الدولية في مكافحة هذه الجرائم، ودور الأدوات الرقمية في المراقبة والكشف عن الجرائم المالية، فضلا عن جهود دولة قطر في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأبرز المستجدات المحلية والدولية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومؤشرات الاشتباه في القطاعات المختلفة والتطورات الخاصة بها.

وقال سعادة الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري، في كلمة له: إن تنظيم المؤتمر يعكس مستوى الوعي المؤسسي بأهمية تعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مشيرا إلى أن مواجهة هذه المخاطر تتطلب تكاملا وتنسيقا مستمرين بين الجهات الرقابية والمهنية والمؤسسات ذات العلاقة.

وأوضح أن مهنة المحاسبة والتدقيق تمثل ركيزة أساسية في دعم منظومة الامتثال والحوكمة، وتعزيز الشفافية وحماية النظام المالي، مؤكدا استمرار دور الجمعية في توحيد الجهود المهنية والمؤسسية، ودعم العمل المشترك، ورفع كفاءة الممارسين من خلال التدريب المتخصص ونشر الوعي بالمعايير والتشريعات ذات الصلة.

وأضاف أن مخرجات المؤتمر وتوصياته تمثل خطوة مهمة نحو تطوير الأطر التنظيمية وبناء كوادر وطنية مؤهلة، تسهم في ترسيخ بيئة مالية آمنة ومستدامة، وتعزز مكانة دولة قطر إقليميا ودوليا.

وفي كلمتها بالجلسة الافتتاحية، شددت السيدة مريم محمد الملك نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية على أن المؤتمر يعكس إدراكا وطنيا متزايدا بأهمية مواجهة التحديات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة مع تعقد الأدوات المالية والتقنية المستخدمة في هذا المجال.

وأكدت أن المحاسبين والمدققين يمثلون خط الدفاع الأول في حماية النظام المالي، من خلال تعزيز الشفافية والحوكمة والامتثال، وتطبيق متطلبات العناية الواجبة والإبلاغ عن العمليات المشبوهة وفق التشريعات الوطنية والمعايير الدولية.

وأضافت أن الجمعية ملتزمة بدعم هذه المنظومة عبر تنظيم برامج تدريبية ومهنية



متخصصة، ونشر الوعي بأحدث التشريعات والضوابط، وتعزيز التعاون مع الجهات الرقابية والمؤسسات المالية، إلى جانب مواكبة التحول الرقمي واستخدام تقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي في دعم أنظمة الامتثال والكشف المبكر عن المخاطر، مؤكدة أن التقنية لا تلغي الحكم المهني بل تعززه وتدعمه.

يشار إلى أن متحدثين من وزارة العدل، ووحدة المعلومات المالية، ووزارة التجارة والصناعة، ونيابة الجرائم الاقتصادية وغسل الأموال بالنيابة العامة، وصندوق قطر للتنمية وغرفة قطر، أثروا المؤتمر من خلال البيانات التي قدموها.

كما استعرض ممثلو هذه الجهات أبرز المستجدات التشريعية والتنظيمية، وأوضحوا آليات التعاون الوطني والدولي في مواجهة الجرائم المالية، مع التركيز على أهمية الامتثال والحوكمة في حماية الاقتصاد الوطني. كما تناولت كلماتهم دور المؤسسات في تعزيز الشفافية، وتطوير أدوات الرقابة الداخلية، وتبني أفضل الممارسات العالمية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد أكد المتحدثون أن مواجهة هذه الجرائم لا تقتصر على الجانب الرقابي فحسب، بل تتطلب مشاركة فاعلة من مختلف القطاعات الاقتصادية والمهنية، بما في ذلك المحاسبون والمدققون والقطاع الخاص، لضمان بناء منظومة متكاملة قادرة على الكشف المبكر عن المخاطر والتعامل معها بكفاءة.

وأجمعوا على أن المؤتمر يمثل منصة مهمة لتبادل الخبرات، وتطوير الأطر التنظيمية، وتعزيز التعاون بين الجهات الوطنية والدولية، بما يسهم في صون سمعة دولة قطر ودعم استقرارها الاقتصادي.

هذا وقد خرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات ، أهمها:

- التأكيد على الدور الحيوي لمهنة المحاسبة والتدقيق في مواجهة هذه الجرائم، كونها ركيزة أساسية في دعم منظومة الامتثال والحوكمة، وتعزيز الشفافية وحماية النظام المالي.
- أهمية المحاسبين القانونيين والمدققين الخارجيين والداخليين، إذ يمثلون خط الدفاع الأول في منظومة مكافحة غسل الأموال، لما يمتلكونه من أدوات فنية وقدرات تحليلية تسهم في اكتشاف المخاطر قبل تفاقمها.
- تعزيز التواصل بين كافة الهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة هذه الجرائم، بهدف توحيد الجهود وحماية المجتمع.
- أهمية تبادل الخبرات، والمعارف، والمعلومات مع الجهات الإقليمية والدولية لتعزيز الإطار القانوني للملاحقات القضائية.
- التوسع في استخدام التكنولوجيا لمكافحة الجرائم المالية، وتحصين القطاعات المالية وغير المالية ضد المخاطر الناشئة.
- مواصلة التدريب وإعداد خطط تدريبية متخصصة، وتبادل أفضل الممارسات من خلال ورش عمل مع الهيئات الإقليمية والدولية، بما يساعد على رفع كفاءة الممارسين ونشر الوعي بالمعايير والتشريعات ذات الصلة.
- تبادل الخبرات بين الجهات المعنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال حلقات العمل الرامية إلى تبادل المعارف وأفضل الممارسات.
- تحديث القوانين لمواكبة التطورات الدولية وتشديد الرقابة على القطاعات غير المالية.





كرمت الرعاة والمشاركين

" المحاسبين القانونيين " تختتم مبادرة الحوكمة والشفافية في العمل الخيري والإنساني



اختتمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية مبادرة الحوكمة والشفافية والنزاهة المالية في العمل الخيري والإنساني التي أطلقتها بشراكة استراتيجية مع جمعية قطر الخيرية ورعاية ذهبية من مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية.

وفي الحفل الختامي تفضل سعادة الدكتور سلطان الدوسري رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية وسعادة السيد محمد علي القايد المدير العام لهيئة تنظيم الأعمال الخيرية والسيد محمد عبداللطيف آل محمود مدير إدارة شؤون الزكاة والسيد محمد علي الغامدي نائب الرئيس التنفيذي للحوكمة والخدمات المشتركة بجمعية قطر الخيرية والسيد سلمان العنزي مدير مكتب الرئيس التنفيذي بمؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية بتكريم المشاركين ومنحهم شهادات الحضور، كما تم تكريم جمعية قطر الخيرية ومؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية تقديرًا لدعمهم وجهودهم في إنجاح المبادرة.

وعلى مدار تسع ورش تناولت المبادرة مجموعة من المحاور ذات العلاقة ومنها: أطر الحوكمة الرشيدة وفعالية مجالس الإدارة، إدارة المخاطر في المنظمات غير الربحية، التميز المؤسسي، حماية المال الخيري في البيئة التنظيمية المعاصرة، الاستدامة والأداء والأثر المؤسسي، الحوكمة الرقمية لأموال الزكاة والأصول الوقفية.

وجاءت المبادرة إيمانًا من جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالدور التنموي الذي تقوم مؤسسات العمل الخيري والإنساني، الأمر الذي جعل الحوكمة والامتثال ضرورة حتمية لهذه المنظمات في ظل التطورات المتسارعة والمتطلبات التنظيمية المتزايدة، حيث تساهم في تنظيم العمل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح، مما يقلل من الأخطاء ويحسن جودة الأداء. كما يساعد الامتثال للأنظمة واللوائح على الحد من المخاطر القانونية والإدارية والمالية، ويضمن تنفيذ الأعمال وفق أفضل الممارسات، مما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين وتعظيم الأثر الإيجابي الذي تتركه في المجتمعات المستفيدة.



مخصصة لغير الماليين في القطاع المصرفي

"المحاسبين القانونيين" تطلق مبادرة الوعي المالي في نسختها الثالثة



أطلقت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، مبادرة الوعي المالي في نسختها الثالثة تحت عنوان المالية لغير الماليين في القطاع المصرفي. ومن خلال مجموعة من الورش التدريبية تتناول المبادرة عدة محاور رئيسة حول طبيعة العمل في القطاع المصرفي، أهمها: مدخل إلى المالية والمحاسبة، قراءة وفهم القوائم المالية، المالية في القطاع المصرفي، التخطيط المالي والموازنات، إدارة المخاطر والحوكمة، والتكنولوجيا المالية والتحول الرقمي.

وتستهدف المبادرة مجموعة من الفئات العاملين في القطاع المصرفي من غير الماليين مثل: موظفي خدمة العملاء، موظفي العمليات المصرفية، مسؤولي الموارد البشرية، العاملين في التسويق والعلاقات العامة، أخصائيي تقنية المعلومات والتحول الرقمي، موظفي الامتثال والشؤون القانونية والمخاطر والتدقيق غير المتخصصين مالياً، والقيادات الإدارية والإشرافية.

وتأتي المبادرة إدراكاً من جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بأهمية القطاع المصرفي، إذ يُعد بمثابة الشريان الحيوي للاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية، حيث يلعب دوراً محورياً في دفع عجلة التنمية المستدامة، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وتسهيل المعاملات التجارية والشمول المالي من خلال تعبئة المدخرات وإعادة توجيهها نحو القنوات الاستثمارية.

وفي تصريح له توجه سعادة الدكتور سلطان الدوسري رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالشكر إلى وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة على التعاون في تنفيذ المبادرة والدعم المستمر لكل أنشطة الجمعية، مشيرًا إلى أن أهمية المبادرة تنبع من طبيعة المؤسسات المصرفية الحديثة، حيث أصبحت المعرفة المالية من المهارات الأساسية لجميع العاملين في القطاع المصرفي، حتى لو لم تكن طبيعة وظائفهم مرتبطة مباشرة بالمحاسبة أو المالية، إذ إن الإلمام بالمفاهيم المالية الأساسية يساعد الموظفين على استيعاب طبيعة عمل البنك واتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية في مهامهم اليومية. كما تساعد الثقافة المالية الموظفين على فهم المخاطر المصرفية وإدارة الموارد بشكل أفضل وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء ودعم اتخاذ القرارات المبنية على فهم واضح للنتائج والتأثيرات المالية.

وأضاف سعادته أن المبادرة تهدف إلى نشر الثقافة المالية والمصرفية داخل المؤسسات المالية من خلال تزويد المشاركين بمجموعة من المهارات والمعارف مثل: أساسيات المحاسبة والمالية، قراءة وفهم القوائم المالية والتقارير الإدارية، تعزيز فهم طبيعة الإيرادات والتكاليف في القطاع المصرفي، التوعية بالمخاطر المالية والتشغيلية وآليات إدارتها، تعزيز التكامل بين الإدارات المالية وغير المالية، رفع كفاءة الأداء المؤسسي داخل البنوك، دعم الحوكمة والرقابة الداخلية.

وحول المخرجات والأثر المتوقع من المبادرة أكد سعادته أنها تسعى إلى تحسين الأداء التشغيلي، تعزيز ثقافة الحوكمة والامتثال، الاستثمار الأمثل للموارد، رفع كفاءة الموظفين غير الماليين، تعزيز جودة القرارات المؤسسية، دعم التحول الرقمي، رفع جودة التواصل بين الإدارات وهذا كله يصب في اتجاه بناء كوادر وطنية مؤهلة وفق أعلى المعايير بما يساعد على تحسين جودة الخدمات المصرفية ومساعدة القطاع المصرفي على النمو والاستدامة وأداء الدور المنوط به كقاطرة للاقتصاد الوطني في إطار رؤية قطر 2030.

وزارة التجارة والصناعة تنظم ورشة تدريبية حول تحديات الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الدوحة في 28 يونيو /قنا/ نظمت وزارة التجارة والصناعة، بالتعاون مع وحدة المعلومات المالية وجمعية المحاسبين القانونيين القطرية، الورشة الحوارية الثانية حول "تحديات الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وآلية معالجتها: الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة".

وأشار بيان للوزارة اليوم، إلى أن هذه الورشة تأتي في إطار جهودها لتعزيز التزام مدققي الحسابات بالمتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورفع مستوى الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وجودة تقارير الاشتباه، من خلال مناقشة أبرز التحديات المرتبطة بالتسجيل في منصة "إخطار" وآليات معالجتها، بما يسهم في دعم سلامة ونزاهة البيئة الاقتصادية.

وأضاف أن الورشة تناولت عدداً من المحاور المتخصصة، من بينها متابعة وزارة التجارة والصناعة مستويات التزام مدققي الحسابات بواجب الإبلاغ، واستعراض التحليل الاستراتيجي المقارن للنتيجة المباشرة الرابعة الخاصة بقطاع مدققي الحسابات، إضافة إلى مناقشة أبرز التحديات التي تحد من الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، والآليات المقترحة لمعالجتها، ودور مدققي الحسابات في دعم منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وشهدت الورشة جلسة نقاشية مفتوحة مع مدققي الحسابات، جرى خلالها تبادل الآراء ومناقشة أبرز الملاحظات والتحديات العملية والمقترحات التطويرية، بما يسهم في تعزيز فاعلية الإجراءات ذات الصلة وتطوير قنوات التواصل بين الوزارة والعاملين في القطاع.



من خلال تعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

"المحاسبين القانونيين" توفر العضوية الفردية لأعضائها

أعلنت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية (QCPA) عن اتفاقية تعاون مثمرة مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، تهدف إلى توفير خدمة العضوية الفردية لأعضاء الجمعية. وتأتي هذه المبادرة في إطار حرص الجمعية على توسيع نطاق خدماتها وتعزيز فرص منتسبيها في الحصول على اعتماد مهني أوسع على مستوى العالم العربي.

وبموجب هذا التعاون، يمكن لأي عضو في الجمعية يرغب بالانضمام إلى عضوية اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب أن يقوم بالتواصل مباشرة مع الجمعية، والتي ستتولى التنسيق مع إدارة الاتحاد من أجل إتمام إجراءات التسجيل، واستخراج بطاقة العضوية، وتزويد الأعضاء بجميع الأنشطة والخدمات التي يقدمها الاتحاد.

وتدعو الجمعية جميع أعضائها إلى الاستفادة من هذه الفرصة القيمة لتعزيز مسيرتهم المهنية والانخراط في شبكة أوسع من المحاسبين والمراجعين العرب.

غرفة قطر توقع مذكرة تفاهم مع جمعية المحاسبين القانونيين



وقعت غرفة قطر وجمعية المحاسبين القانونيين القطرية مذكرة تفاهم تهدف إلى التعاون بين الطرفين في كافة المشاريع والفعاليات ذات العلاقة، التي تهدف إلى دعم وتطوير منتسبي الشركات ورواد الأعمال وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك أفراد المجتمع المهتمين المستفيدين من تلك الخدمات.

ووقع الاتفاقية عن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية سعادة الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري رئيس مجلس الإدارة، وعن غرفة قطر السيد علي بوشرباك المنصوري المدير العام المكلف.

وتشمل مجالات التعاون، وفقا لمذكرة التفاهم، الخدمات التدريبية والاستشارية التي تقدمها جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ومن بينها إعداد وتنفيذ دورات تدريبية لمنح شهادة أخصائي ضريبي معتمد، طرح وتنفيذ دورات تدريبية لمنح الدبلومات المهنية المتخصصة الداخلة في اختصاصات الجمعية، وتقديم برامج تدريبية وورش عمل؛ بهدف تدريب وتأهيل ورفع كفاءة الفئات المستهدفة.

وبهذه المناسبة، قال سعادة الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري، رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، إنه سعيد بتوقيع مذكرة التفاهم مع غرفة قطر للتعاون في المجالات التدريبية بما يحقق أهداف الجمعية في تحقيق التواصل والتعاون المهني والعلمي بين جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ومؤسسات الدولة والمنظمات المهنية والجهات ذات العلاقة التي تهدف للنفع العام، من خلال تبادل المعلومات المهنية والتوصيات والاقتراحات في سبيل تحقيق الغايات المشتركة، مشددا على رسالة الجمعية التي تسعى لتحقيقها والتي تتمثل في تطوير وارتقاء مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر من خلال فعاليات متنوعة ومتميزة، تسعى الجمعية من خلالها لمد جسور التواصل والتعاون لكل من يعمل بمهنة المحاسبة والمراجعة في الدولة وخارجها من المؤسسات المهنية والأكاديمية.

ومن جانبه، قال السيد علي بوشرباك المنصوري، المدير العام المكلف بغرفة قطر، إن مذكرة التفاهم تهدف إلى التعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين القطرية في مجالات التدريب التي تدخل ضمن اختصاصات الجمعية، لتحقيق أقصى فائدة للقطاع الخاص من حيث رفع كفاءة العاملين فيه.

وأشار إلى أن الغرفة ستقوم بتوفير القاعات التدريبية للبرامج المشتركة الموافق عليهما من قبل الطرفين، والتعاون في تنفيذ المشاريع والبرامج ذات الاهتمام المشترك.

QCPA
جمعية المحاسبين
القانونيين القطرية

إحصائية جمعية المحاسبين القانونيين القطرية النصف الأول من العام 2026

90 عدد البرامج التدريبية

8 عدد المبادرات

- مبادرة التدريب الميداني للمحاسبين والخريجين القطريين: 2
- مبادرة المدقق الداخلي للجهات الحكومية: 2
- مبادرة الوعي المالي «المالية لغير الماليين»: 3
- مبادرة الحوكمة والشفافية والنزاهة المالية في العمل الخيري والإنساني: 1

2,296 عدد المستفيدين من المبادرات والبرامج

إختتام الدبلوم المهني في الضرائب

أبرز الإنجازات

21 الاجتماعات والزيارات

3 التمثيل الدولي

3,596 إجمالي المستفيدين من أنشطة الجمعية

1 عدد المؤتمرات

350 Beneficiaries

26 ورش توعوية

- ورش لطلاب الجامعات: 6
- ورش للعامة: 20

1,300 Beneficiaries



عدد القضايا المستلمة	عدد القضايا المنجزة	نسبة الإنجاز	عدد الخبراء المسجلين لدى الجمعية
684	606	89%	136

العلاقة مع محكمة الإستثمار والتجارة

1 إتفاقيات تعاون تم توقيعها

غرفة قطر



تكريم المشاركين في مسابقة البحث العلمي



تكريم أعضاء مجالس إدارة الجمعية السابقين

- الرعاية الصحية الأولية
- وزارة البلدية
- وزارة الرياضة والشباب

الإتفاقيات الجاري توقيعها

1 عدد مسابقات البحث العلمي

+974 5044 0980 | +974 4441 2284 | info@qcpa.org.qa
QCPA.org.qa | qcpaqatar | qcpaqatar | qcpaqatar | QCPA

qcpa.org.qa

الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام:
خط الدفاع المتكامل في مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



بقلم: قصي الجمال
مدرب وخبير في الحوكمة والامتثال ومكافحة الجرائم المالية

في عالم يتسم بالتعقيد المالي وتسارع الابتكار الرقمي، لم تعد المؤسسات قادرة على الاستمرار أو النمو دون إطار متكامل يجمع بين الحوكمة الرشيدة، وإدارة المخاطر الفعّالة، والالتزام الصارم بالأنظمة والتعليمات. هذا التكامل لم يعد خيارًا تنظيميًا، بل أصبح ضرورة استراتيجية، خاصة في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أولًا: الحوكمة كمنظومة توجيه ورقابة

تشكل الحوكمة الإطار الذي تُبنى عليه قرارات المؤسسة وتوجهاتها الاستراتيجية، حيث تضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات، وتعزز الشفافية، وتُرسّخ مبدأ المساءلة. وعندما تكون الحوكمة فعّالة، فإنها لا تقتصر على الامتثال الشكلي، بل تمتد لتخلق ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة والانضباط.

في سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تلعب الحوكمة دورًا محوريًا في اعتماد السياسات، وتحديد مستوى تقبل المخاطر، وضمان استقلالية وظيفة الامتثال، بالإضافة إلى الإشراف الفعّال من مجلس الإدارة والإدارة العليا.

ثانيًا: إدارة المخاطر – من رد الفعل إلى الاستباق

إدارة المخاطر لم تعد مجرد أداة لرصد التهديدات، بل أصبحت منهجًا استباقيًا يهدف إلى فهم المخاطر وتحليلها والتقليل من آثارها قبل وقوعها. ويبرز هنا النهج القائم على المخاطر (Risk-Based Approach) كأحد أهم الأساليب الحديثة، حيث يتم توجيه الموارد والرقابة نحو المجالات الأكثر عرضة للمخاطر.

في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تعتمد المؤسسات على تقييمات دقيقة تشمل:

- مخاطر العملاء
- مخاطر المنتجات والخدمات
- المخاطر الجغرافية
- قنوات التوزيع

هذا التحليل يمكّن المؤسسات من بناء أنظمة رقابية أكثر كفاءة ومرونة، ويقلل من الاعتماد على الإجراءات الروتينية غير الفعالة.

ثالثًا: الالتزام – التطبيق العملي للحوكمة والمخاطر

يمثل الالتزام الحلقة التنفيذية التي تترجم سياسات الحوكمة ونتائج إدارة المخاطر إلى إجراءات عملية. وهو لا يقتصر على الالتزام بالتشريعات المحلية، بل يشمل أيضًا المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

وتتجلى أهمية وظيفة الالتزام في:

- تطوير السياسات والإجراءات
- مراقبة العمليات والمعاملات
- إعداد التقارير الرقابية
- تدريب الموظفين ورفع الوعي

وفي سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يُعد الالتزام خط الدفاع الثاني، حيث يضمن التطبيق الفعّال لإجراءات العناية الواجبة، ورصد العمليات المشبوهة، والإبلاغ عنها في الوقت المناسب.

رابعًا: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – اختبار حقيقي للمنظومة

تُعد جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات المالية وغير المالية على حد سواء، نظرًا لتعقيدها وارتباطها بشبكات عابرة للحدود. وهنا يظهر بوضوح مدى قوة أو ضعف منظومة الحوكمة والمخاطر والالتزام.

المؤسسات التي تمتلك منظومة متكاملة تكون أكثر قدرة على:

- اكتشاف الأنماط غير الطبيعية في المعاملات
- تحليل العلاقات بين العملاء
- الاستجابة السريعة للمخاطر الناشئة
- الامتثال للتعليمات الرقابية دون تعطيل الأعمال

خامسًا: التكامل هو مفتاح النجاح

إن التعامل مع الحوكمة، وإدارة المخاطر، والالتزام، ومكافحة غسل الأموال كوظائف منفصلة يُضعف فعالية المؤسسة. أما التكامل بينها، فيخلق منظومة قوية قادرة على تحقيق التوازن بين النمو والامتثال.

هذا التكامل يتطلب:

- دعمًا حقيقيًا من الإدارة العليا
- استخدام التكنولوجيا والتحليل المتقدم للبيانات
- بناء ثقافة مؤسسية واعية بالمخاطر
- تطوير مستمر للكوادر البشرية

ختامًا

في بيئة تتزايد فيها التحديات الرقابية والمالية، لم يعد النجاح يقاس فقط بالأرباح، بل بقدرة المؤسسة على إدارة مخاطرها والالتزام بمسؤولياتها الأخلاقية والقانونية. ومن هنا، فإن بناء منظومة متكاملة من الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام، يشكل خط الدفاع الأول في مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويعزز في الوقت ذاته ثقة العملاء والجهات الرقابية، ويضمن استدامة الأعمال على المدى الطويل.

81.5 مليون طن حجم الصادرات خلال 2025

قطر قوة مؤثرة في صناعة الغاز عالميًا

تعكسُ النتائجُ الواردةُ في التقرير السنوي للاتحاد الدولي للغاز أن دولة قطر تواصل ترسيخ مكانتها كإحدى أهم القوى المؤثرة في سوق الغاز الطبيعي المُسال العالمي، بعدما احتلت المركز الثاني عالميًا في صادرات الغاز الطبيعي المُسال خلال عام 2025، مستحوذة على نحو 18.7% من إجمالي التجارة العالمية.

ولا يمثل هذا الإنجاز مجرّد ارتفاع في حجم الصادرات، بل يُعد مؤشرًا واضحًا على نجاح الاستراتيجية طويلة الأجل التي انتهجتها الدولة لتوسيع إنتاجها وتعزيز موثوقية إمداداتها للأسواق العالميّة. حلّت دولةُ قطر في المركز الثاني عالميًا بتصدير الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2025 بنحو 81.51 مليون طن متري، بزيادة سنوية تُقدّر بـ 4.3 مليون طن متري أو 5.54% عن مستواها في العام السابق له البالغ 77.23 مليون طن متري، وذلك بدعم التوسعات التي أُجريت على حقل الشمال وساهمت في زيادة قدرة السوق على العمل بالقدرة التشغيليّة.

وحسب التقرير السنوي الصادر عن الاتحاد الدولي للغاز، فقد حلّت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأوّل بتصدير 110.7 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال، بينما حلت أستراليا بالمركز الثالث عند 80.3 مليون طن متري، واستحوذت البُلدان الثلاثة على 62.36% من حجم تجارة الغاز الطبيعي المُسال في 2025.

وتكتسب هذه النتائجُ أهمية خاصة لأنها جاءت في مرحلة انتقالية يشهد فيها قطاع الطاقة العالمي منافسة متزايدة لتأمين مصادر الغاز، الأمر الذي يؤكد قدرة قطر على المحافظة على حصتها السوقية رغم دخول طاقات إنتاجية جديدة من دول منافسة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكيّة.

ويبرز التقريرُ الأثر المباشر لتوسعات حقل الشمال، التي أسهمت في رفع القدرة التشغيلية وزيادة حجم الصادرات خلال عام 2025، وهو ما يؤكد أن الاستثمارات الضخمة التي ضختها قطر في قطاع الغاز بدأت تؤتي ثمارها قبل اكتمال جميع مراحل مشاريع التوسع. ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الأثر مع دخول المراحل الجديدة من توسعات الحقل إلى الإنتاج خلال السنوات المقبلة، الأمر الذي سيعزّز القدرة الإنتاجية للدولة ويرفع صادراتها بصورة تدريجيّة.

ترسيخ مكانة قطر وتُشير المؤشراتُ إلى أن توسعات حقل الشمال لا تستهدف زيادة الكميات المصدرة فحسب، وإنما ترسيخ مكانة قطر كمورد يتمتع بالموثوقية والاستقرار، في ظل الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي باعتباره وقودًا انتقاليًا يدعم التحوّل العالمي نحو الطاقة منخفضة الانبعاثات. كما تمنح هذه التوسعات قطر مرونة أكبر في تلبية احتياجات الأسواق الآسيوية والأوروبيّة، وتعزيز شبكة عقودها طويلة الأجل مع كبار المُستوردين.

كما تكشف بياناتُ التقرير أن أكثر من 62% من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية تتركز لدى ثلاث دول فقط هي الولايات المتحدة وقطر وأستراليا، وهو ما يرسّخ مكانة قطر ضمن النخبة العالمية في صناعة الغاز، ويمنحها دورًا محوريًا في تحقيق أمن الطاقة العالمي واستقرار أسواق الغاز.

نمو الاقتصاد

وعلى المستوى الاقتصادي، تُمثل توسعات قطاع الغاز أحد أهم محركات النمو في الاقتصاد القطري خلال السنوات المقبلة، إذ يتوقع أن تنعكس على زيادة الإيرادات، وتعزيز الفوائض المالية، ودعم الاستثمارات في الصناعات المرتبطة بالغاز، مثل البتروكيماويات والأسمدة والصناعات التحويليّة، فضلًا عن تحفيز القطاع الخاص وخلق فرص استثمارية جديدة.

وتتوافق هذه المؤشراتُ مع رؤية قطر الرامية إلى رفع طاقتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال إلى مستويات غير مسبوقة بحلول نهاية العَقد الحالي، وهو ما سيعزّز تنافسيتها العالمية، ويدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويرسخ مكانة الدولة كأحد أبرز اللاعبين في أسواق الطاقة لعقود قادمة.

وبذلك، فإن نتائجَ تقرير الاتحاد الدولي للغاز لا تعكس نجاحًا مرحليًا فحسب، بل تؤكد أن الاستراتيجية القطرية في تطوير قطاع الغاز تمضي وَفق مسارها المرسوم، وأن الاستثمارات في توسعات حقل الشمال بدأت بالفعل في ترجمة أهدافها إلى مكاسب اقتصاديّة وتجارية، مع توقعات بأن تشهدَ السنوات المقبلة نقلة أكبر مع اكتمال مشاريع التوسعة ودخولها كامل طاقتها



التشغيليّة.

127 مليون طن

ويُمثل رفع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المُسال في قطر إلى 127 مليون طن سنويًا خلال السنوات المقبلة نقطة تحول استراتيجية في مسيرة الاقتصاد القطري، إذ لا يقتصر أثره على زيادة صادرات الغاز، بل يمتد ليشكل مُحركًا رئيسيًا لمرحلة جديدة من النمو الاقتصادي والتنويع والاستدامة الماليّة.

وتعني هذه الزيادة، التي تأتي ضمن مشروع توسعة حقل الشمال، أن قطر ستتمكن من تعزيز حصتها في سوق الغاز الطبيعي المسال العالمي في وقت يشهد فيه الطلب العالمي نموًا متواصلًا، خاصة في الأسواق الآسيوية والأوروبية التي تتجه إلى الغاز باعتباره الوقود الانتقالي الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات الكربونيّة.

ومن الناحية الاقتصاديّة، ستقود الزيادةُ في الإنتاج إلى ارتفاع عائدات الصادرات، وهو ما سينعكس بصورة مُباشرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز الفوائض المالية، وزيادة قدرة الدولة على تمويل المشاريع التنموية والاستثمار في القطاعات غير النفطية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية قطر الوطنيّة 2030.

استثمارات صناعية

كما ستوفّر هذه الطفرةُ زخمًا كبيرًا للاستثمارات الصناعية، خصوصًا الصناعات التي تعتمد على الغاز كمادة أولية، مثل البتروكيماويات والأسمدة والحديد والألمونيوم، الأمر الذي يرفع القيمة المُضافة للصادرات القطرية ويُعزّز مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني، بدلًا من الاعتماد على تصدير المواد الخام فقط.

ومن المتوقّع أيضًا أن تسهمَ التوسعات في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تُعد وفرة الطاقة بأسعار تنافسية من أهم عوامل جذب الشركات العالميّة لإنشاء مصانعها ومراكزها الصناعية في قطر، وهو ما يُعزّز مكانة الدولة كمركز إقليمي للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

وتمتد الانعكاساتُ الإيجابيةُ إلى القطاع الخاص، الذي سيستفيد من توسع المشاريع المرتبطة بقطاع الطاقة في مجالات الخدمات اللوجستية والهندسية، والنقل البحري، والصيانة، وتقنيات الطاقة، والخدمات المالية والتأمين، ما يفتح آفاقًا واسعةً أمام الشركات الوطنية للمشاركة في سلاسل القيمة المُرتبطة بصناعة الغاز.

كما ستدعم الإيرادات الإضافية الاستمرار في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، وتعزيز الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية والبحث العلمي والتحوّل الرقْمي، وهو ما يُرسّخ نموذج التنمية المُستدامة الذي تتبنّاه الدولة.

مورد موثوق

وعلى المُستوى الجيوسياسي، فإن ارتفاع الإنتاج إلى 127 مليون طن سنويًا سيُعزّز مكانة قطر بوصفها من أهم موردي الطاقة الموثوقين عالميًا، ويزيد من ثقلها في معادلة أمن الطاقة الدولي، خاصة مع توسع شبكة عقود التوريد طويلة الأجل مع الأسواق الرئيسة في آسيا وأوروبا.

وفي ضوء الخطط المُعلنة لمواصلة التوسّع إلى 142 مليون طن سنويًا بحلول نهاية العَقد، فإن الاقتصاد القطري يبدو مُقبلًا على مرحلة جديدة من النمو، ترتكز على زيادة الإيرادات، وتنويع القاعدة الإنتاجيّة، وتعزيز تنافسية القطاع الصناعي، ورفع مُساهمة القطاع الخاص، بما يجعل قطاع الغاز ليس مجرّد مصدر للدخل، بل ركيزة أساسية لبناء اقتصاد أكثر تنوّعًا واستدامة وقدرة على مواجهة تقلبات الأسواق العالميّة.



فوربس: 5 شركات تقود القيمة السوقية في قطر بـ 107.7 مليار دولار لعام 2026

نشرت مجلة فوربس الشرق الأوسط، قائمة بأكبر 5 شركات عامة من حيث القيمة السوقية في قطر لعام 2026، مؤكده أن قطر تعد ثالث أكثر الدول تمثيلاً في قائمتها لأكبر 100 شركة عامة من حيث القيمة السوقية في الشرق الأوسط لعام 2026 بواقع 11 شركة.

وتبلغ القيمة السوقية الإجمالية للـ 11 شركة قطرية ضمن القائمة 140.6 مليار دولار، ويتصدر قطاع البنوك والخدمات المالية بـ 6 شركات.

وتستحوذ أكبر خمس شركات فقط على 107.7 مليار دولار (76.6%) من هذا الإجمالي، وتتصدرها مجموعة QNB التي تمثل ما يقارب نصف هذا الرقم بقيمة 50.2 مليار دولار، تليها صناعات قطر ومصرف قطر الإسلامي.

فيما يلي أكبر خمس شركات مدرجة في بورصة قطر لعام 2026:

1 مجموعة QNB

القطاع : البنوك والخدمات المالية
القيمة السوقية: 50.2 مليار دولار

تعمل مجموعة (QNB) في 28 دولة، من خلال نحو 900 موقع، وأكثر من 5 آلاف جهاز صراف آلي. في أكتوبر 2025، حصلت المجموعة على موافقة البنك المركزي السعودي والبنك المركزي المصري، بشأن ترخيص البنك الرقمي (ezbank). وفي الشهر نفسه، أعادت المجموعة تمويل تسهيلات قرض مشترك غير مضمون، وطويل الأجل، قيمته 1.5 مليار دولار. وخلال عام 2025، بلغ إجمالي أصول المجموعة 382.2 مليار دولار، وصافي أرباحها 4.8 مليار دولار.

2 صناعات قطر

القطاع : الصناعة
القيمة السوقية: 21.1 مليار دولار

أسست صناعات قطر عام 2003، وتعمل في قطاعات: البتروكيماويات والأسمدة والصلب. وقد بلغ حجم إنتاجها 18.1 مليون طن متري خلال عام 2025، بينما سجلت مبيعات قدرها 11 مليون طن متري. في عام 2025، حققت الشركة صافي ربح بقيمة 1.2 مليار دولار، مع إجمالي أصول بلغ 11.9 مليار دولار. وحتى فبراير 2026، تُعد قطر للطاقة أكبر مساهم في صناعات قطر بحصة تبلغ 51%.

3 مصرف قطر الإسلامي (المصرف)

القطاع : البنوك والخدمات المالية
القيمة السوقية: 16.2 مليار دولار

أسس مصرف قطر الإسلامي عام 1982، ويُعد من أكبر المصارف الإسلامية في قطر. ويدير 22 فرعًا داخل قطر وفرعًا واحدًا في السودان. كما بلغ إجمالي أصوله 60.7 مليار دولار حتى ديسمبر2025. في حين تُعد شركة قطر القابضة، الذراع الاستثمارية لجهاز قطر للاستثمار، أكبر مساهميه بحصة تبلغ 16.7%.

4 مجموعة Ooredoo

القطاع : الاتصالات
القيمة السوقية: 12.5 مليار دولار

تُعد مجموعة (Ooredoo) أكبر شركة اتصالات في قطر، حيث تخدم 147.1 مليون عميل، منهم عملاء (IOH) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا. وفي يناير2026، استحوذت ذراعها المتخصصة في مراكز البيانات على شركة كيو دايتا (Q Data) في قطر. وخلال عام 2025، سجلت المجموعة إيرادات بلغت 6.8 مليار دولار، بينما بلغ إجمالي أصولها 17.5 مليار دولار. كذلك وسّعت المجموعة في العام ذاته خدمات الأمن السيبراني، وأطلقت واجهات برمجية لتطبيقاتها الموحدة، لعملائها من الشركات العالمية.

5 مجموعة إزدان القابضة

القطاع : العقارات والإنشاءات
القيمة السوقية: 7.6 مليار دولار

أُسست مجموعة إزدان القابضة عام 1993، وأدرجت في بورصة قطر عام 2008. وتملك المجموعة وتدير محفظة متنوعة من العقارات السكنية والتجارية، والفنادق، والمراكز التجارية، بإجمالي أصول بلغ 12.9 مليار دولار، حتى سبتمبر2025. في حين بلغت إيرادات إيجارات المجموعة 367 مليون دولار، ونما صافي أرباحها بنحو 188% ليصل إلى 161.4 مليون دولار في أول 9 أشهر من 2025. كما تُعد مجموعة التداول للتجارة، المساهم الأكبر في المجموعة، بحصة تبلغ 54.2% حتى فبراير2026.



الهيئة العامة للضرائب تطلق برنامج الشهادة الضريبية

أطلقت الهيئة العامة للضرائب، برنامج شهادة أخصائي ضرائب معتمد على المستوى الوطني، بهدف تطوير الكفاءات الوطنية وتعزيز قدرات المتخصصين في المجال الضريبي، بما يدعم مسيرة التحول والتطوير الضريبي في دولة قطر.

وقالت الهيئة في بيان اليوم، إن البرنامج يستهدف تعزيز الخبرات الفنية في مجالات رئيسية تشمل ضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، والضريبة الانتقائية، وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية المعتمدة.

ويُقدَّم البرنامج من خلال جلسات حضورية مكثفة، تجمع بين الجانب الفني والتطبيق العملي، ويختتم باختبار إلكتروني مُراقب لتقييم الكفاءات والمعارف المكتسبة.

ويندرج برنامج الشهادة الضريبية، ضمن جهود الهيئة لتطوير الكفاءات الوطنية وتعزيز استدامة القطاع الضريبي في دولة قطر، بما يتماشى مع أجندتها الهادفة إلى رفع المهارات، وترسيخ المعرفة المؤسسية، وتبني أفضل الممارسات العالمية، بما يدعم بناء منظومة ضريبية مرنة وعالية الكفاءة.

ويشمل المنهج التدريبي مجموعة من المحاور المتخصصة، من بينها أسس الضرائب، وأطر الامتثال الضريبي، والتطورات الضريبية العالمية، والتقارير الضريبية، وتسعير التحويلات، إلى جانب التطبيقات العملية المرتبطة بالواقع المهني.

ويسهم البرنامج في تأهيل واعتماد مهنيين متخصصين لتقديم الخدمات والاستشارات الضريبية وفقًا للوائح وتعليمات الهيئة العامة للضرائب، بما يعزز مستويات الشفافية والكفاءة في القطاع الضريبي.

ويُطرح البرنامج بشكل تدريجي، بدءًا من موظفي الهيئة العامة للضرائب، ثم المتخصصين والمهنيين، كما سيتم التنسيق مع مراكز التدريب المحلية بهدف تعزيز مستوى المعرفة والمعلومات الضريبية لدى المختصين والجهات ذات الصلة.

ويأتي البرنامج مدعومًا باعتماد دولي من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، بما يعزز موثوقية الشهادة ويؤكد توافقها مع المعايير المهنية العالمية، ويسهم في رفع كفاءة الكوادر الوطنية وتعزيز تنافسيتها في المجال الضريبي.



الجازيه السليطي أخصائي أول ضمان الجودة بديوان المحاسبة:

توظيف التقنيات والذكاء الاصطناعي يعزز قدرات تحديد المخاطر



قالت السيدة الجازيه السليطي أخصائي أول ضمان الجودة بديوان المحاسبة أن توظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة في تحليل البيانات الضخمة، يسهم في تعزيز القدرة على تحديد المخاطر، وتوسيع نطاق أعمال التدقيق، وتحسين جودة القرارات الرقابية ودعم الحكم المهني، مشيرة إلى أن هذا التوظيف لا يقتصر على رقمنة العمليات، بل يشكّل نقلة نوعية في أسلوب التفكير الرقابي القائم على التحليل الاستباقي واتخاذ القرار المبني على البيانات.

وبينت السليطي أن مشاركة ديوان المحاسبة في قمة ويب قطر تأكيداً لدوره في تطوير منظومة الرقابة والاستفادة من التقنيات الحديثة في رفع كفاءة وفعالية أعمال التدقيق، كما تعكس هذه المشاركة التزام الديوان بمواكبة التحولات الرقمية العالمية وتعزيز الشراكات المعرفية مع الجهات التقنية وصنّاع الحلول الرقمية، موضحة عمل ديوان المحاسبة على تطوير منصة قرناس الذكية.

خالد العمادي: ديوان المحاسبة يطلق منصة "قرناس" الذكية



أكّد خالد محمد العمادي، رئيس قسم الالتزام المؤسسي في ديوان المحاسبة، أن مشاركة الديوان في قمة الويب تُعد إضافة نوعية تعكس حرصه على مواكبة التحوّلات الرقمية العالمية، معلنًا عن إطلاق منصة «قرناس» الذكية خلال فعاليات القمة، بوصفها إحدى المبادرات التقنية الرائدة في مجال التدقيق والرقابة.

وأوضحَ العمادي أن ديوان المحاسبة يعمل على تطوير منصة «قرناس» الذكية لاستخدامها في مهام التدقيق، من خلال تحليل البيانات الضخمة واستشراف المخاطر الكامنة داخلها، بما يسهم في تعزيز كفاءة العمل الرقابي ودقته.

وأضاف: إن المنصة مدعومة بأدوات تحليلية متقدمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة، ما يتيح للمدققين مراجعة كميات غير محدودة من البيانات، واستخلاص مؤشرات المخاطر والاحتيال، إلى جانب عرض نتائج التحليل والمخرجات الرقابية عبر لوحات بيانات تفاعلية تسهّل عملية اتخاذ القرار.

وأشار إلى أن الديوان يعتزم مستقبلًا تطوير آلية متكاملة لربط بيانات الجهات المُختلفة ضمن منصة «قرناس»، بما يعزّز تكامل البيانات ويدعم منظومة الرقابة الشاملة.

في اليوم العالمي للملكية الفكرية.. خمس خدمات إلكترونية جديدة بـوزارة التجارة والصناعة

يحتفل العالم في السادس والعشرين من أبريل من كل عام باليوم العالمي للملكية الفكرية، والذي يسلط الضوء هذا العام على ارتباط الملكية الفكرية بقطاع الرياضة، وذلك تحت شعار: "الملكية الفكرية والرياضة: مستعدون، جاهزون، لنبتكر".

وتركز حملة اليوم العالمي على قطاع الرياضة كنموذج متكامل لتطبيقات الملكية الفكرية، حيث يشمل ذلك الابتكار التقني مثل المعدات الذكية وتقنيات تحسين الأداء، والعلامات التجارية كالشعارات الخاصة بالأندية والبطولات العالمية، وحقوق البث التي تمثل مصدرا اقتصاديا مهما، إضافة إلى التصاميم والأزياء الرياضية التي تجمع بين الجوانب الوظيفية والجاذبية التجارية.

وتؤكد المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، بصفتها وكالة تابعة للأمم المتحدة، أن حماية حقوق الملكية الفكرية تشكل ركيزة أساسية لدعم المبتكرين والمبدعين حول العالم، وتعزيز اقتصاد المعرفة، من خلال توفير خدمات وأدوات تتيح تسجيل وحماية الحقوق ونقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة عبر الحدود.

كما تعمل المنظمة، التي تأسست في العام 1967 ومقرها الرئيسي بمدينة جنيف السويسرية، على تنفيذ برامج ومبادرات تهدف إلى بناء القدرات ودعم الابتكار، بما يسهم في تحقيق استفادة أوسع من منظومة الملكية الفكرية على المستوى العالمي.

وعلى الصعيد الوطني، شهدت دولة قطر تطورا ملحوظا في منظومة الملكية الفكرية خلال السنوات الأخيرة، في إطار توجهها نحو تعزيز اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

وقد عملت الدولة على تطوير البنية التشريعية والتنظيمية وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية المرتبطة بحماية الحقوق الفكرية، بما يسهم في تعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات النوعية.

ووقعت قطر منذ انضمامها لعضوية المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) في عام 1976، على أكثر من 13 معاهدة دولية في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن إطلاق خمس خدمات إلكترونية جديدة في مجال الملكية الفكرية خلال شهر أبريل الجاري، شملت إصدار شهادة إيداع وحفظ حق المؤلف والحقوق المجاورة، وطلب شهادة لمن يهمه الأمر، وطلب مستخرج شهادة حق المؤلف والحقوق المجاورة، فضلا عن التعديل على طلب حق المؤلف والحقوق المجاورة، وطلب التنازل عن شهادة إيداع حق المؤلف والحقوق المجاورة.

وحول المبادرات والبرامج التي تعمل من خلالها وزارة التجارة والصناعة في مجالات الملكية الفكرية، قال السيد عبد الباسط طالب العجي مدير إدارة حماية حقوق الملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة، في تصريحات خاصة لوكالة الأنباء القطرية /قنا/، إن الوزارة، ممثلة بإدارة حماية حقوق الملكية الفكرية، تعمل على تنفيذ حزمة من المبادرات والبرامج، من أبرزها إعداد الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية والابتكار، التي تهدف إلى تطوير منظومة متكاملة لدعم الابتكار وتعزيز بيئة الأعمال والاستثمار في الدولة، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، وفي مقدمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)؛ بغرض تنفيذ برامج تدريبية وبناء القدرات في مجالات الابتكار ونقل التكنولوجيا.

وأوضح أن الجهود تشمل دعم مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISC) بالتنسيق مع الجهات الوطنية، وذلك لتوفير خدمات البحث في براءات الاختراع ونقل المعرفة التقنية، والمساهمة في تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية بما يواكب أفضل الممارسات الدولية، ويعزز حماية حقوق المبدعين والمبتكرين.

كما لفت إلى تنفيذ مبادرات توعوية تستهدف طلبة المدارس والجامعات، بهدف نشر ثقافة الابتكار وحماية الأفكار الإبداعية، بما يدعم بناء اقتصاد قائم على المعرفة، إضافة إلى تنظيم فعاليات ومعارض توعوية والمشاركة فيها، مثل اليوم العالمي للملكية الفكرية ومعرض الدوحة الدولي للكتاب، لتعزيز الوعي بأهمية الابتكار والاستدامة، بالإضافة لتعزيز التعاون الدولي مع المكاتب النظيرة في مجالات بناء القدرات، فضلا عن الاستفادة من التحول الرقمي في جميع خدمات حماية حقوق الملكية الفكرية.

وكشف العجي عن أحدث الإحصائيات المسجلة لبراءات الاختراع بوزارة التجارة والصناعة، حيث إن إجمالي الطلبات المسجلة للعلامات التجارية بلغ: 155,990 طلبا، بينما بلغ إجمالي الطلبات المسجلة لبراءات الاختراع: 1,049 طلبا، في حين بلغ إجمالي الطلبات المسجلة لحق المؤلف والحقوق المجاورة: 2,159 طلبا.

وفيما يتعلق بالتجربة القانونية في الفصل بالقضايا والمنازعات المرتبطة بالملكية الفكرية، أوضح مدير إدارة حماية حقوق الملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة أن الفترة من عام 2025 وحتى الربع الأول من عام 2026 شهدت عددا من الإجراءات، من أبرزها النظر والبت في 233 معارضة تتعلق بتسجيل العلامات التجارية، والنظر والإفادة في 86 دعوى قضائية مرتبطة بالملكية الفكرية، إضافة إلى تنفيذ 4,945 عملية تفتيش أسفرت عن ضبط 155 مخالفة.

ولفت إلى أن المنظومة القانونية والتشريعية في مجال الملكية الفكرية تشهد تطورات مستمرة، من بينها إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بالرسوم



والنماذج الصناعية، إلى جانب العمل على تحديث قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة، وكذلك قانون براءات الاختراع، وذلك بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).

وفيما يخص أبرز الإنجازات، أوضح العجي أن دولة قطر حققت تقدما على المستويين المحلي والدولي في مجال الملكية الفكرية، حيث تم تفعيل خدمة تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية، وإطلاق خدمات حق المؤلف والحقوق المجاورة إلكترونيا عبر النظام الموحد، وإنشاء شبكة وطنية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بالتعاون مع عدد من الجهات في الدولة.

وتابع أنه تم إطلاق مشروع "عيادات الملكية الفكرية" بالتعاون مع مجلس قطر للبحوث والتطوير والابتكار، وكذلك التعاون مع بنك قطر للتنمية لتعزيز وعي الشركات الصغير والمتوسطة بأهمية الملكية الفكرية، إضافة إلى إطلاق الحملة التوعوية لمشروع "المبتكر الصغير" بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي.

أما على الصعيد الإقليمي والدولي، أشار إلى اعتماد الهيئة السعودية للملكية الفكرية كإحدى الجهات المعنية بالبحث الدولي وإدارة الفحص التمهيدي الدولي لدى المكتب القطري، وتوقيع برنامج الشراكة مع الجانب الكوري لإعداد الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وبناء القدرات، كما انضمت دولة قطر إلى كل من تصنيف نيس للسلع بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات التجارية، وبروتوكول مدريد لتسجيل العلامات التجارية دوليا.

وذكر أن دولة قطر شاركت في إعداد التصور الخاص باستراتيجية العمل الخليجي المشترك في مجال براءات الاختراع، كما تمت استضافة فاحصين متخصصين لفحص طلبات براءات الاختراع بالتعاون مع مكتب براءات الاختراع بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب

دعم المبادرات العربية لاعتماد اللغة العربية في الاتفاقيات الدولية التي تنظم حقوق الملكية الفكرية.

واختتم السيد عبد الباسط طالب العجي مدير إدارة حماية حقوق الملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة، تصريحاته لـ/قنا/، بالتأكيد على حرص الوزارة على بناء شراكات استراتيجية مع عدد من الجهات المحلية والدولية.

وأوضح أن من أبرز هذه الشراكات تلك التي تشمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، وجمعية العلامات التجارية الدولية (INTA)، ومكتب براءات الاختراع الخليجي، ومكتب براءات الاختراع الأوروبي (EPO)، والمعهد الوطني للملكية الصناعية الفرنسي (INPI)، والهيئة السعودية للملكية الفكرية.

كما تمتد هذه الشراكات لمجلس قطر للبحوث والتطوير والابتكار، والنادي العلمي القطري، وجامعة الدوحة، وسدرة للطب، والهيئة العامة للجمارك، ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، والمدينة الإعلامية قطر، ومتاحف قطر، ومكاتب وكلاء الملكية الفكرية.

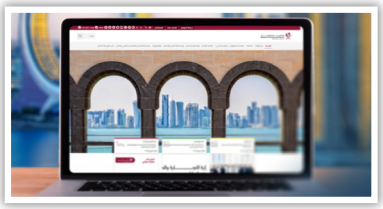
من جانبه، نوه الدكتور أحمد عيسى السليطي الأستاذ المحاضر في كلية القانون بجامعة حمد بن خليفة، في تصريحات خاصة لوكالة الأنباء القطرية / قنا/، باهتمام دولة قطر بمسألة الملكية الفكرية، مؤكدا أنها تعد من الركائز الأساسية للتحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة، من خلال حث المجتمع على الابتكار، والاختراع، وإجراء البحوث العلمية في مختلف القطاعات التكنولوجية، والصناعية، والرياضية، والتعليمية.

وأضاف السليطي أن دولة قطر حققت تقدما قياسيا في مؤشر الابتكار العالمي، وفقا لأحدث مؤشر للابتكار العالمي 2025 (GII) الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، حيث تقدمت 22 مركزا لتصل إلى المرتبة 48، مقارنة بالمركز 70 في عام 2020، مشيرا إلى أن الاستثمار في قطاع الابتكار يعد أحد أبرز المعايير المعتمدة في عملية التقييم.

ورأى أن هذا التقدم الملموس يعكس اهتمام دولة قطر بتطوير منظومة الملكية الفكرية بشكل شامل، من خلال استمرارها في تحديث التشريعات الوطنية والانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية التي تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

ولفت إلى أن انضمام دولة قطر في عام 2024 إلى بروتوكول مدريد للتسجيل الدولي للعلامات التجارية يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة للفترة 2024 - 2030، الأمر الذي يعزز حضورها في الساحة العالمية ودعمها لحماية الملكية الفكرية بما يتوافق مع المعايير الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية والأعمال المستدامة في البلاد.

وقال السليطي: من الناحية العملية، فإن بروتوكول التسجيل الدولي للعلامات التجارية يتيح تسجيل العلامات التجارية دوليا عبر تقديم طلب واحد للويبو، الأمر الذي يساهم في حماية العلامات التجارية في عدة دول، من خلال آلية مبسطة وفعالة.



وأوضح أن هذا الانضمام يمكن أصحاب العلامات التجارية من الدول المشاركة في بروتوكول مدريد بتقديم طلبات التسجيل الدولي والحماية لمنظمة الويبو، ويشمل ذلك دولة قطر، حيث ستواصل مثل هذه الجهود في تعزيز النظام الوطني للملكية الفكرية في الدولة من خلال موائمته مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وأضاف الدكتور السليطي أنه من المهم أيضا بحث انضمام دولة قطر إلى معاهدة الرياض لقانون التصاميم، التي تم اعتمادها عام 2024، والتي تهدف إلى وضع إطار عمل حديث وديناميكي لتبسيط الإجراءات المطلوبة للمصممين لحماية تصاميمهم وأعمالهم، من خلال تقديم أكثر من تصميم في طلب واحد بدلا من تقديم عدة طلبات، مبينا أن هذا النهج يساعد في تقليل الأعباء الإدارية والتكاليف المالية للمتقدمين لحماية تصاميمهم، وتسهيل حماية حقوق الملكية الفكرية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية اختراعاتهم وابتكاراتهم بشكل أكثر فاعلية.

وأوضح أن من بين الأمور المهمة هو التعامل مع الملكية الفكرية من منظور أوسع، باعتبارها ليست مجرد موضوع تقني يقتصر على الخبراء والمتخصصين، بل هي محفز أساسي لدفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة.

وأشار إلى أن ذلك يتحقق من خلال خلق فرص عمل في مجالات نوعية، وتعزيز الاستثمارات، وتنمية القطاعات التجارية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم.

وتابع أنه من الضروري تطوير آليات تعليم الملكية الفكرية وبناء القدرات، عبر التركيز على جوانبها القانونية والتجارية والاقتصادية والمالية، إلى جانب إتاحة مهاراتها وقدراتها لشريحة أوسع من الأشخاص الراغبين في استخدامها لتحويل أفكارهم إلى مشاريع ملموسة.

وفي الاتجاه ذاته، يرى الدكتور السليطي أنه يجب البدء في نشر الثقافة القانونية للملكية الفكرية منذ الصغر من خلال تضمين أهميتها في المراحل الدراسية الأولى والجامعات عبر استحداث تخصصات في الجامعات والمعاهد العليا، ويتماشى ذلك مع استراتيجية الدولة لتنمية المهارات الإبداعية لدى الأفراد، لتحقيق الأهداف طويلة الأمد والطموحة لدولة قطر وفقا لرؤية 2030 وما بعدها.

وبين أنه، وبالنظر إلى الأهمية التي توليها دولة قطر لاستقطاب الاستثمارات النوعية، فقد قامت دولة قطر ببناء أول محكمة متخصصة في تاريخ البلاد، وهي محكمة الاستثمار والتجارة (محكمة الاستثمار)، وتم منحها اختصاصا حصريا في جميع منازعات الملكية الفكرية، بما في ذلك براءات الاختراع، والعلامات التجارية، والتصاميم، والأسرار التجارية، وغيرها من حقوق الملكية الفكرية.

وأكد أن تأسيس هذه المحكمة يمثل نقلة نوعية تعزز ثقة المستثمرين الأجانب في القطاعات المتقدمة بدولة قطر من خلال توفير نظام قانوني متخصص يحمي حقوقهم الفكرية ويحثهم على الاستثمار.

واختتم الدكتور أحمد عيسى السليطي الأستاذ المحاضر في كلية القانون بجامعة حمد بن خليفة، تصريحاته لـ/قنا/، بالتأكيد على أن نظام الملكية الفكرية لا يقتصر على الجوانب القانونية والتقنية فحسب، بل يقوم على توظيف أدوات استراتيجية في الابتكار والحوكمة المؤسسية، بما يمكن الدول من تعزيز مصالحها، وترسيخ ثقة المستثمرين، وضمان مشاركة عادلة في الاقتصاد العالمي، والأهم من ذلك، يجب تسخير فوائد الملكية الفكرية لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 المتمثلة في بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة.

ووفقا لخبراء ومختصين، تعد الملكية الفكرية نظاما قانونيا يهدف إلى حماية الإبداعات الإنسانية باعتبارها حقوقا ثابتة، وقد أسهمت في دفع مسارات الابتكار من خلال ضمان حقوق المبدعين والمخترعين، ودعم الاقتصاد عبر تحويل الأفكار إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق.

كما تسهم في تعزيز المنافسة العادلة من خلال حماية المنتجات الأصلية من التقليد، إلى جانب دورها في نقل المعرفة عبر نشر الابتكارات والاختراعات والأعمال الفكرية بصورة منظمة، بما يحقق الفائدة العامة ويخدم التنمية والإنسانية جمعاء.



قطر تشارك باجتماعات تحضيرية للجنتي وكلاء وزارات التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون

شاركت دولة قطر في أعمال الاجتماعات التحضيرية للجنتي وكلاء وزارات التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي عقدت عبر تقنية الاتصال المرئي.

مثل دولة قطر في الاجتماعات سعادة السيد محمد بن حسن المالكي وكيل وزارة التجارة والصناعة.

موضوعات النقاش

وناقش أصحاب السعادة وكلاء وزارات التجارة بدول المجلس العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الاجتماع التحضيري الـ63، من أبرزها مستجدات مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول والتكتلات الدولية، وتطورات القوانين التجارية في دول المجلس، بما يشمل تنظيم المنافسة والتجارة الإلكترونية والرقمية.

هذا إلى جانب مناقشة حاضنة الأعمال الخليجية الافتراضية، ومذكرة الأمانة العامة بشأن أعمال اللجان التابعة للجنة التعاون التجاري، والتي تشمل لجنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، ولجنة التجارة الداخلية، ولجنة حماية المستهلك، ولجنة التجارة الخارجية، بالإضافة إلى الموضوعات ذات الصلة بمكتب براءات الاختراع بالأمانة العامة، واتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة بشأنها.

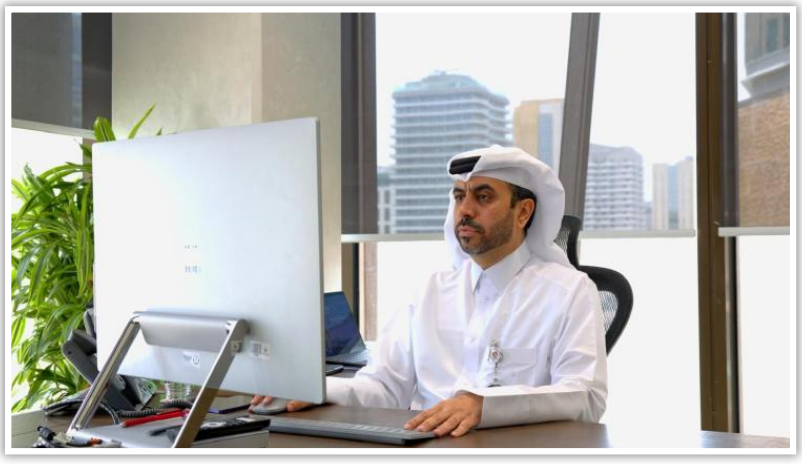
في السياق ذاته، ناقش أصحاب السعادة وكلاء وزارات الصناعة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العديد من الموضوعات المدرجة على مشروع جدول أعمال الاجتماع التحضيري الـ48، أبرزها استكمال مناقشة تعريف المنتج الوطني الخليجي بما يشمل المقترح العماني - الكويتي لمعالجة معيار التوطين وفقا للقطاعات الصناعية، ومسودة اللائحة التنظيمية لإعفاءات المنتج الوطني الخليجي والجزاءات والإجراءات المتعلقة بتطبيق معاييره، إلى جانب قوائم السلع الخاضعة للحماية الجماعية.

استعراض المتطلبات

كما تناولت المناقشات استعراض الاحتياجات والمتطلبات في ضوء إطلاق منصة الخليج الصناعية، ومقترح تمديد قرار رفع الرسوم الجمركية على حديد التسليح ولفائف الحديد، إضافة إلى استعراض أعمال مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية، وتعزيز آلية التعاون بين لجنة التعاون الصناعي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، إلى جانب استعراض نتائج دراسة إعداد 5 فرص استثمار صناعي خليجي مشترك في الأنشطة الصناعية ذات الأولوية وترويجها، ودراسة تحديد المنتجات الأساسية الحرجة من منتجات ومواد أولية في القطاع الصناعي الخليجي، واتخاذ القرارات والتوصيات اللازمة بشأنها.

وعلى هامش الاجتماعات، شارك سعادة وكيل وزارة التجارة والصناعة في الاجتماع الثاني للجنة الدائمة لشؤون براءات الاختراع، والذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي، بمشاركة أصحاب السعادة الوكلاء أعضاء اللجنة الدائمة لشؤون براءات الاختراع بدول المجلس، ومدير عام مركز براءات الاختراع بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث جرى استعراض عدد من الموضوعات، من أبرزها نموذج عمل مكتب براءات الاختراع، وإستراتيجية العمل الخليجي المشترك في مجال براءات الاختراع، ومبادرة إنشاء المنصة الخليجية لبراءات الاختراع وتكلفتها التقديرية، إلى جانب تبادل الخبرات في مجال الملكية الفكرية.

كما شارك سعادته في اجتماع الدورة العادية الأولى لعام 2026 للمكتب التنفيذي لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، والذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي، حيث تم خلال هذا الاجتماع استعراض الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنها.



وزارة التجارة والصناعة تنظم الملتقى الأول لمناقشة تحديات مهنة تدقيق الحسابات



نظمت وزارة التجارة والصناعة، الملتقى الأول لمناقشة التحديات التي تواجه مدققي الحسابات، بمشاركة نخبة من المختصين والخبراء في مجال المحاسبة والتدقيق، إلى جانب ممثلين عن الوزارة والجهات المهنية والأكاديمية.

ويأتي تنظيم الملتقى في إطار حرص الوزارة على الارتقاء بمهنة تدقيق الحسابات، ورصد أبرز التحديات المهنية والتنظيمية والتقنية التي تواجه العاملين في هذا المجال، في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة والتحول الرقمي المتنامي، والعمل على معالجتها بما يسهم في تطوير المهنة، وتعزيز جودة الأداء المهني، والالتزام بالمعايير الدولية، بما يعكس التوافق الاجرائي من خلال التطبيق المحلي مع أفضل الممارسات للمعايير الدولية.

وتناول الملتقى عدداً من المحاور المرتبطة بمهنة تدقيق الحسابات، حيث جرى استعراض التحديات التي تواجه مدققي الحسابات في ممارسة أعمالهم من واقع التجربة العملية، إلى جانب بحث سبل تعزيز قنوات التواصل والتفاعل بين وزارة التجارة والصناعة ومدققي الحسابات، بما يسهم في بناء شراكة مهنية قائمة على الشفافية والتعاون.

كما ناقش المشاركون أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه المهنة، وطرحوا عدداً من المقترحات والحلول القابلة للتطبيق، إضافة إلى تحديد آليات تمكين الوزارة، وبالتنسيق مع جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، من رصد التحديات الناشئة، تمهيداً لأخذها بعين الاعتبار عند تطوير السياسات والخطط المستقبلية.

وسلط الملتقى الضوء على مجموعة من الإجراءات والممارسات التي من شأنها تذليل التحديات التي تواجه المهنة، وتعزيز الامتثال للمعايير المهنية، ودعم تطوير بيئة العمل المحاسبي، بما يسهم في رفع جودة أعمال التدقيق وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والموثوقية.

وخرج الملتقى بتوصيات عملية تسهم في تطوير مهنة تدقيق الحسابات، وتحسين جودة الأداء المهني، حيث أكد المشاركون أهمية استمرار عقد الملتقيات المتخصصة، وتعزيز التعاون بين الجهات ذات العلاقة، بما يسهم في رفع كفاءة المدققين، وتعزيز الثقة بالتقارير المالية، ودعم استقرار ونمو الاقتصاد الوطني.

التجارة والصناعة تنظم ورشة تدريبية حول تحديات الالتزام بمكافحة غسل الأموال

نظمت وزارة التجارة والصناعة، بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، ورشة تدريبية بعنوان "تحديات الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وآلية معالجتها"، وذلك بحضور السيد صالح عبدالله المانع وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة بوزارة التجارة والصناعة، وبمشاركة عدد من مدققي الحسابات وممثلين عن الجمعية.

تأتي هذه الورشة في إطار جهود الوزارة المستمرة لتعزيز منظومة الامتثال ورفع كفاءة العاملين في القطاعات ذات الصلة، وتهدف لإرساء أسس للحوار بين القطاعين العام والخاص، يتم من خلالها الاستماع لمشاكل المهنيين ورصد التحديات التي تواجههم في الوفاء بالتزاماتهم



بما يساعد الوزارة على تطوير السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتدارك النواقص التشريعية أو التنظيمية، بما من شأنه الرفع من مستوى الالتزام.

تناولت الورشة أبرز التحديات التي تواجه الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستعرضت الآليات العملية لمعالجتها، من واقع التجربة العملية، إلى جانب بحث سبل تعزيز قنوات التواصل والتفاعل بين الوزارة ومدققي الحسابات، بما يسهم في بناء شراكة مهنية قائمة على الشفافية والتعاون.

وتعكس هذه الورشة حرص وزارة التجارة والصناعة على تعزيز الشراكة مع الجهات المهنية المتخصصة، ودعم بناء القدرات المؤسسية، بهدف الارتقاء بمستوى امتثال هذا القطاع لأفضل المراتب الممكنة، استعدادا لعملية التقييم المتبادل القادمة لدولة قطر من قبل مجموعة العمل المالي.

رؤيـة لمهنة المحاسبة في عام 2026 وما بعده

بقلم: طلال أبوغزاله

على امتداد رحلتي المهنية الطويلة في خدمة مهنة المحاسبة، شهدتُ تحولها اللافت من تخصص يقوم على مسك الدفاتر يدويًا إلى مهنة تقف اليوم في طليعة الابتكار التكنولوجي. وبصفتي المؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة طلال أبوغزاله (TAG.Global)، والرئيس السابق لفريق الخبراء الحكوميين الدوليين المعنيين بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (ISAR) التابع للأمم المتحدة، وأحد قادة الجمعية العربية للمحاسبين القانونيين، كرّستُ مسيرتي المهنية لتطوير معايير المحاسبة الدولية وضمان تطور المهنة بما يواكب متطلبات عالم سريع التغير.

لقد أحدثت الثورة الرقمية نقلة نوعية رفعت المحاسبة من وظيفة مساندة إلى ركيزة استراتيجية في قيادة الأعمال. فقد أتاحت الحوسبة السحابية الوصول الفوري إلى البيانات المالية، مما مكّن من اتخاذ قرارات بسرعة ودقة غير مسبوقتين. وأصبح الذكاء الاصطناعي شريكًا أساسيًا في العمليات المالية، حيث يقوم بأتمتة الإجراءات المعقدة، وكشف المخالفات، وتعزيز الكفاءة. كما حوّلت تحليلات البيانات الضخمة المحاسبين إلى مستشارين موثوقين قادرين على استخلاص الرؤى من كمّ هائل من المعلومات وتوجيه الاستراتيجية المؤسسية.

في عام 2026، لم يعد المحاسبون محصورين في دور حفظ السجلات. بل أصبحوا مهندسي استشراف، يوظفون التحليلات التنبؤية لتوقع المخاطر، وتحديد الفرص، وتقديم المشورة بشأن تخصيص الموارد. لقد حلّت مكان صورة المحاسب التقليدية المحاطة بالملفات الورقية صورة جديدة لنخبة من المهنيين الذين يعملون عند تقاطع المال والتكنولوجيا، ويسهمون في رسم مستقبل المؤسسات.

غير أن هذه الفرص تصاحبها مسؤوليات جسيمة. فمنذ سبعينيات القرن الماضي، أكدتُ على الأهمية البالغة لأمن المعلومات في حماية البيانات المالية، إذ التحقتُ بأول دورة لي في أنظمة الحاسوب المركزية (Mainframe) لدى شركة IBM عام 1965 في منشآتها بمدينة هاي ويكومب في المملكة المتحدة. واليوم، تُعد البيانات المالية من أثمن أصول أي مؤسسة، ويجب التعامل مع حمايتها بنفس مستوى اليقظة المخصص لحماية الثروات المادية. وعلى المحاسبين أن يعملوا جنبًا إلى جنب مع خبراء التكنولوجيا لبناء أنظمة مرنة وقادرة على التصدي للتهديدات السيبرانية المتزايدة، بما يحفظ الثقة ويصونها.

كما تُسهم التقنيات الناشئة، مثل سلسلة الكتل (البلوك تشين) والعملات الرقمية، في إعادة تشكيل المشهد المحاسبي. فقد أضفت تقنية البلوك تشين مستويات عالية من الشفافية والأمان على التقارير المالية، مما سهّل عمليات التدقيق وقلّل من مخاطر التلاعب. وأصبحت الأصول الرقمية تظهر في الميزانيات العمومية، الأمر الذي يستلزم من المحاسبين إتقان أساليب تقييم جديدة والتعامل مع أطر تنظيمية دولية معقدة. وفي الوقت ذاته، غدا الإفصاح عن الاستدامة مسؤولية محورية، حيث يُكلَّف المحاسبون بقياس والإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG)، ومساعدة الشركات على مواءمة أعمالها مع أهداف الاستدامة العالمية.

لقد حظيت المحاسبة البيئية باهتمامي الكبير منذ عقود، حين قدتُ في عام 1999 إعداد تقرير تفصيلي بالتعاون مع خبراء دوليين بعنوان «المحاسبة والإبلاغ المالي للتكاليف والالتزامات البيئية»، استعرض الممارسات المحاسبية اللازمة لفهم التكاليف والالتزامات البيئية على نحو شامل. وقد أُنجز هذا العمل تحت مظلة الجمعية العربية للمحاسبين القانونيين (ASCA) التي أسستها عام 1984، وبالتشاور مع الأمم المتحدة وفريق الخبراء المعنيين بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (ISAR).

إن مستقبل المحاسبة مشرق، وقد تطور ليغدو شراكة تكاملية بين الخبرة البشرية والذكاء التكنولوجي. ويتعيّن على المحاسبين تبني التعلم المستمر والتحول إلى خبراء في التكنولوجيا، مع إتقان مهارات تحليل البيانات، والأمن السيبراني، والتواصل، ليظلوا عناصر لا غنى عنها في هذا العصر الجديد.

لم يعد دورنا مقتصرًا على توثيق الماضي، بل بات يتمثل في توجيه المستقبل، وصون النزاهة، والمساهمة في النجاح المستدام للمؤسسات حول العالم.



أداء قوي لقطاع البنوك خلال النصف الأول 2026

تكشف نتائج شركات قطاع البنوك والخدمات المالية في بورصة قطر خلال النصف الأول من 2026 عن أداء قوي؛ فالقطاع لم يكتفِ بالحفاظ على مستويات أرباحه، بل أكد قدرته على العمل كأحد أهم أعمدة الاستقرار والربحية في السوق القطري، رغم بيئة جيوسياسية واقتصادية اتسمت بارتفاع مستويات عدم اليقين.

وبلغت أرباح شركات القطاع نحو 15.1 مليار ريال خلال النصف الأول من العام، وهي تقريبًا عند المستوى المسجل في الفترة نفسها من 2025 والبالغ 15.13 مليار ريال. والأهم أن هذه الأرباح تمثل نحو 63.9% من إجمالي أرباح الشركات المدرجة في بورصة قطر، البالغة 23.64 مليار ريال، بما يؤكد الوزن الاستثنائي للقطاع المصرفي في أداء السوق وربحية الشركات المدرجة.

ومن بين الشركات الـ13 المكونة للقطاع، نجحت 8 شركات في تحقيق نمو في الأرباح، مقابل تراجع أرباح 5 شركات. وهذه المعادلة تشير إلى أن الاستقرار الإجمالي للقطاع لم يكن نتيجة أداء شركة واحدة فقط، وإنما نتاج قاعدة واسعة من الأداء المتماسك.

ويتصدر QNB المشهد بفارق كبير، بعدما بلغت أرباحه نحو 8.7 مليار ريال، بما يعادل نحو 57.6% من أرباح القطاع وقرابة 36.8% من إجمالي أرباح شركات البورصة. وهذه النسبة تعكس ليس فقط الحجم الكبير للمجموعة، وإنما كذلك مركزية القطاع المصرفي في تكوين الأرباح الإجمالية للسوق.

وتراجع أرباح بعض شركات القطاع لا يعني بالضرورة وجود ضعف هيكلي، بل يعكس اختلاف طبيعة الأعمال وحجم الشركات وتأثرها بمصادر الإيرادات والمصروفات. وفي المقابل سجل بنك لِشا أداءً استثنائيًا، مع نمو أرباحه بنسبة 50.1% إلى 123.7 مليون ريال، ليكون صاحب أعلى معدل نمو في القطاع، يليه قطر وعمان للاستثمار بنمو 15.5%.

وهذا يعكس قدرة بعض المؤسسات الأصغر حجمًا على تحقيق معدلات نمو مرتفعة انطلاقًا من قاعدة أرباح أقل، مستفيدة من تحسين العمليات وإعادة توجيه الاستثمارات وتعزيز الكفاءة.

الكفاءة التشغيلية

ومن أبرز الرسائل التي تقدمها نتائج النصف الأول أن النمو لم يعد مرتبطًا فقط بزيادة الإيرادات، وإنما أصبح مرتبطًا بدرجة أكبر بقدرة الشركات على إدارة التكاليف وتحسين الكفاءة.

وتقدم شركة الإجارة القابضة مثالًا واضحًا؛ فقد حافظت على استقرار أرباحها عند نحو 11.09 مليون ريال، رغم تراجع الإيرادات، بفضل انخفاض النفقات وتحسن الكفاءة التشغيلية والإدارة الفاعلة للتكاليف. وهذه النقطة مهمة في المرحلة الحالية، لأن المحافظة على الربحية في بيئة متقلبة تمثل في حد ذاتها مؤشرًا على قوة الإدارة والقدرة على حماية الهوامش.

ماذا تعني الأرقام؟

والأهمية الأكبر لهذه النتائج تتجاوز القطاع المصرفي نفسه؛ إذ إن البنوك أصبحت عمليًا المحرك الرئيسي لربحية بورصة قطر. فاستحواذ القطاع على نحو 64% من إجمالي أرباح الشركات المدرجة يعني أن اتجاه أرباح البنوك سيكون عاملًا حاسمًا في تحديد قدرة السوق على الحفاظ على مستويات التقييم وجذب السيولة والاستثمارات المؤسسية.

كما أن استقرار أرباح القطاع في النصف الأول، بالتزامن مع نمو أرباح عدد كبير من البنوك، يعطي السوق قاعدة قوية يمكن البناء عليها خلال النصف الثاني من العام.

ويمكن القول إن نتائج النصف الأول من 2026 تقدم اختبارًا ناجحًا للقطاع المصرفي القطري؛ فالحفاظ على أرباح تقارب 15.1 مليار ريال في بيئة جيوسياسية مضطربة، مع نمو أرباح 8 شركات من أصل 13، يؤكد أن القطاع يمتلك مرونة تشغيلية ومالية عالية، وميزانيات قوية، وقدرة على إدارة المخاطر والتكاليف.

والأهم أن القطاع لا يزال يمثل صمام الأمان لربحية السوق القطري، في ظل استحواذه على نحو ثلثي أرباح الشركات المدرجة.

وبالتالي، فإن الرسالة الأبرز من نتائج النصف الأول ليست مجرد أن البنوك «حافظت على الأرباح»، وإنما أنها أثبتت قدرتها على حماية الربحية في مواجهة الصدمات، وتحويل قوة الميزانيات والسيولة والكفاءة التشغيلية إلى استقرار مالي مستدام.

ومع استمرار النمو الاقتصادي القطري، وتوسع النشاط غير النفطي، وزيادة الاستثمار والمشروعات، فإن القطاع المصرفي يدخل النصف الثاني من 2026 من قاعدة قوية، ما يجعله مرشحًا للاستمرار في لعب الدور الأكبر في دعم أرباح الشركات المدرجة واستقرار السوق المالي القطري.

شركات القطاع

وتضم قطاع البنوك والخدمات المالية 13 شركة هي: QNB، البنك التجاري، بنك الدوحة، مصرف قطر الإسلامي، البنك الأهلي، الدولي الإسلامي، بنك الريان، بنك لِشا، بنك دخان، الإجارة القابضة، دلالة للوساطة والاستثمار القابضة، قطر وعمان للاستثمار، وإنماء القابضة.

وسجلت 8 شركات في هذا القطاع نموًا في أرباحها، في حين تراجعت أرباح 5 شركات. وتصدر QNB قائمة أعلى قيمة أرباح بين شركات القطاع بنحو 8.7 مليار ريال، وبحصة تعادل 57.6% من أرباح القطاع، وحوالي 36.8% من إجمالي الأرباح الإجمالية لشركات بورصة قطر. في حين سجل بنك لِشا أفضل نمو أرباح بين شركات بنسبة 50%، يليه شركة قطر وعمان للاستثمار بنمو 15.5%، ثالثًا الدولي الإسلامي بنمو 3.5%، ورابعًا QNB بنمو 3%. وأعلنت مجموعة QNB، المؤسسة المالية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط تحقيق صافي أرباح للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026 مبلغ 8.7 مليار ريال (2.4 مليار دولار)، بزيادة نسبتها 3% مقارنة بالعام السابق، كما بلغ صافي الأرباح قبل تأثير التضخم عالي الشدة مبلغ 11.1 مليار ريال (3 مليارات دولار)، للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، بزيادة نسبتها 12% مقارنة بالعام السابق.



الاتحاد الدولي للمحاسبين يصدر دراسة ومصادر إلكترونية لاستثمار صناديق الملكية الخاصة في شركات المحاسبة:

نيويورك - أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين دراسة عالمية جديدة تُحلّل النمو المتسارع في استثمارات صناديق الملكية الخاصة في شركات المحاسبة المهنية، وما قد يترتب على ذلك من آثار محتملة على مستقبل المهنة.

ويعمل الاتحاد، بصفته منظمة عالمية تمثل أكثر من 188 منظمة مهنية للمحاسبة في ما يزيد على 140 دولة، على قياس حجم هذا التوجه وتحديد آثاره المحتملة على هياكل الصفقات، وحوكمة الشركات، والاستقلالية وتعارض المصالح، وجودة التدقيق، والتركز والمنافسة، وجاذبية المهنة، وذلك من خلال إجراء البحوث والتواصل المكثف مع الأطراف المعنية، بما في ذلك الشركات، والجهات التنظيمية، والمستثمرين، والهيئات المهنية.

وقد حدد الاتحاد، في إطار ظاهرة عالمية أوسع نطاقاً، أن أكثر من 1,000 شركة محاسبة حول العالم شهدت استثمارات من صناديق الملكية الخاصة خلال السنوات العشر الماضية، مع تسارع ملحوظ في وتيرة هذا النشاط منذ عام 2022. ورغم أن هذه الصفقات تتركّز فب الوقت الراهن في أوروبا القارية والمملكة المتحدة وأيرلندا والولايات المتحدة، فإن هذا التوجّه بات يُسهم بشكل متزايد في تشكيل ملامح المهنة على المستوى العالمي. تشير الدراسة إلى أن أقل من 200 استثمار أولي أو مباشر من صناديق الملكية الخاصة قد أسهم في تنفيذ ما يقارب 900 صفقة لاحقة، بما يؤكد وجود موجة كبيرة من الاندماج والتوحيد في أوساط المهنة.

وفي تصريح للرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين لي وايت قال: «بغضّ النظر عن هيكل الملكية، يجب أن تظلّ النزاهة والجودة والاستقلالية التي تُشكّل أساس عملنا باعتبارنا محاسبين مهنيين أموراً لا تقبل المساومة. فالثقة والمصداقية والالتزام الراسخ بالمصلحة العامة هي ما يميّز هذه المهنة-ويجب أن تظل هي البوصلة التي توجه تطورها المستقبلي. تتجه بعض الشركات إلى صناديق الملكية الخاصة كوسيلة لتسريع التحول، وتعزيز قدراتها، وفتح مسارات مهنية جديدة.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى فيونا ويلكنسون وأعضاء فريق العمل المعني بالملكية الخاصة على جهودهم الحثيثة وتحليلهم المتعمّق في دفع هذا الحوار المهم قدماً.

وردت فيونا ويلكنسون، رئيسة فريق العمل المعني بالملكية الخاصة التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين: «بصفتي رئيسة لفريق عمل من المتطوعين أنشأه الاتحاد الدولي للمحاسبين العام الماضي، أتيحت لي الفرصة للتحدث مع عديد من الخبراء الذين يمثلون وجهات نظر مختلفة بشأن المخاطر والمنافع المحتملة لاستثمارات صناديق الملكية الخاصة في مهنة المحاسبة. وقد اتسم نهجنا بالتوازن والاستناد إلى البيانات.

وأحث قادة المهنة على تبنّي النهج ذاته، وتقييم ما إذا كانت الشركات التي تركز على مزايا وفرص استثمارات صناديق الملكية الخاصة-مع إدارة التحديات والمخاطر المحتملة-يمكنها، على المدى الطويل، أن تصبح أكثر مرونة، وأكثر جاهزية للمستقبل، وأكثر جاذبية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مسؤوليتها تجاه المصلحة العامة.»

ويهدف هذا العمل إلى رفع مستوى الوعي وتعزيز الفهم، بما يمكّن المهنيين في مجال المحاسبة من الانخراط في نقاشات مستنيرة قائمة على الأدلة مع الجهات التنظيمية والعملاء وسائر أصحاب المصلحة، مع توفير مصدر عالمي شامل للبيانات والتحليلات حول هذا التوجه المتسارع في السوق. سيستمر الاتحاد في التواصل مع منظماته الأعضاء والأطراف المعنية حول العالم لمتابعة التطورات، وتبادل الرؤى، ودعم المهنة في التعامل مع هذه المرحلة من التغيير بمسؤولية وشفافية.

للاطلاع على الدراسة والبيانات والموارد ذات العلاقة، يُرجى زيارة صفحة استثمار صناديق الملكية الخاصة في شركات المحاسبة.



مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يصدر أول معيار من نوعه يتناول الإفصاحات المتعلقة بالمناخ في القطاع العام

نيويورك - تواجه الحكومات تحديات تغيُّر المناخ والتكيف مع الظروف المناخية القاسية. ومع ذلك، تغيب عن القطاع العام الإرشادات الواضحة بالقدر اللازم بشأن كيفية الإفصاح عن تلك التغيرات بما يدعم المساءلة ويُسهم في ترشيد اتخاذ القرار.

ولسد هذه الفجوة، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام المعيار الدولي للقطاع العام لتقارير الاستدامة 1، الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، وهو المعيار الأول من نوعه في القطاع لمساعدة الحكومات والمنشآت في هذا القطاع على إعداد التقارير عن المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ بوضوح واتساق.

وقد أعد المعيار بدعم من البنك الدولي، الذي يعمل على بناء عالم خال من الفقر على كوكبٍ صالحٍ للعيش، من خلال مزيجٍ من التمويل والمعرفة والخبرة.

وفي تصريح لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، توماس مولر-ماركيس بيرغر، قال: "إن الحكومات تلعب دوراً محورياً في العمل المناخي، فقراراتها ترسم شكل الاقتصاد برمته." وأضاف "ولذا فإن المعلومات المتعلقة بالمناخ بالغة الأهمية لتحقيق إدارة مالية عامة فعّالة، فهي الضوء الذي يكشف المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ فيما يخص العمليات التي تنفذها الحكومات. وبذلك تُمكّن الإفصاحات الجديدة من الوصول الفعال إلى أسواق المال لتجميع التمويل الإضافي اللازم لتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية".

من جانبه صرح أرتورو هيريرا، المدير العالمي للحوكمة في البنك الدولي، وقال: "نود أن نعرب عن سعادتنا البالغة بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ودعم إعداد هذه المعايير الجديدة لتقارير الاستدامة في القطاع العام." وأضاف: "كان التركيز في السابق على تقارير الاستدامة في القطاع الخاص. ولكن في الوقت الراهن يتحمل القطاع العام نصيب الأسد من الانبعاثات على الصعيد العالمي، وهذه المعايير الجديدة تمثل فرصة مهمة لإتاحة معلومات أكمل فيما يخص التغيرات المناخية للجمهور."

ويأتي المعيار الدولي للقطاع العام لتقارير الاستدامة 1 متوافقاً مع المعيار الدولي لإعداد التقارير عن الاستدامة 2 الصادر عن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك لتعزيز الاتساق وقابلية المقارنة في الإفصاحات المتعلقة بالمناخ في القطاعين العام والخاص لصالح المشاركين في الأسواق، خاصة المقرضين وغيرهم من موفري الموارد.

رابط لاطلاع على المعيار الدولي للقطاع العام لتقارير الاستدامة 1، الإفصاحات المتعلقة بالمناخ. يُطبَّق المعيار على التقارير المالية ذات الغرض العام للمنشآت في فترات التقرير السنوية بداية من 1 كانون الثني/ يناير 2028 أو بعد ذلك. ويسمح بالتطبيق المبكر.



مسودة عرض وخطابات تعليق: تعديلات على خيار القيمة العادلة للاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة

لندن- نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية في فبراير/شباط 2026 مسودة عرض بعنوان تعديلات على خيار القيمة العادلة للاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة. يُقترح في المسودة تعديلات محدودة النطاق لتوضيح المنشآت المؤهلة لقياس الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة بتطبيق خيار القيمة العادلة الوارد في معيار المحاسبة الدولي 28، الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة.

وتأتي مسودة العرض استجابة لآراء الأطراف المعنية التي حددت وجود تباين في كيفية تطبيق خيار القيمة العادلة في المعيار 28، وآثار هذا التباين على تصنيف الإيرادات والمصروفات في بيان الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 18، العرض والإفصاح في البيانات المالية. وأشارت الأطراف المعنية إلى أن توضيح هذه المسألة يُعدّ ذا أهمية خاصة، نظراً لأن مزيد من المنشآت تدرس اختيار هذا الخيار في إطار تطبيقها للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 18.

وتهدف التعديلات المقترحة محدودة النطاق الصادرة عن المجلس إلى تحسين الاتساق في التطبيق وتوضيح الوقت المناسب قبل تاريخ سريان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 18.



وقد حدد المجلس فترة تعليق أقصر، لإتاحة إتمام أي تعديلات في الوقت المناسب لتنفيذ المعيار 18.

يشار إلى أن مسودة العرض مفتوحة للتعليق لمدة 60 يوماً، وتنتهي في 20 أبريل/ نيسان 2026. ويخطط المجلس لإصدار أي تعديلات مترتبة على المسودة بحلول منتصف عام 2026.

ويمكن للمعنيين الرد على طلب التعليق على مسودة العرض بتقديم خطاب التعليق المذكور أدناه.

لمعرفة المزيد عن كيفية تقديم الرد الأكثر فعالية لاستشارتنا.

الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين توجه بتطبيق معايير مراجعة ديوان المحاسبة

وجهت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين جميع مكاتب المحاسبة القانونية للالتزام بتطبيق معايير المراجعة الصادرة عن الديوان العام للمحاسبة.

وكشفت في تعميم عن تلقيها توجيه مجلس الوزراء في 13 يناير 2026، المتعلق بما ورد في برقية رئيس الديوان العام للمحاسبة في 5 مايو 2025) المتضمنة توصيات الندوة السنوية (التاسعة عشرة وموضوعها "مراجعة وتعزيز أداء المالية العامة في ضوء مبدأ المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق" والمشتملة على محضر اللجنة المالية تاريخ 5 أغسطس 2025)، الذي قضى في البند "ثانياً" منه بما يلي:

"قيام الجهات الحكومية، التي ينص نظامها أو تنظيمها أو لائحتها المالية على تعيين مراجع حسابات خارجي لمراجعة قوائمها المالية أو حساباتها الختامية، بالالتزام بأن تكون معايير المراجعة المالية المنطبقة هي معايير المراجعة الصادرة عن الديوان العام للمحاسبة، التي تتوافق مع المعايير الصادرة من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، وتضمين "حزمة التقرير إلى مراجع المجموعة" في نطاق عمل مراجع الحسابات الخارجي".

وذكرت الهيئة، أنها تلقت خطاب رئيس الديوان العام للمحاسبة في وتاريخ 2026/2/16، والذي أشار إلى أن الديوان قد أصدر وثيقة "معايير المراجعة للديوان العام للمحاسبة"، وأن الإصدار الحالي من معايير الديوان لا تختلف جوهرياً عن معايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة.

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يصدر تقريره السنوي لعام 2025

عمّان – أصدر المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين تقريره السنوي لعام 2025، وذلك في إطار حرص المجمع على تعزيز الشفافية والحوكمة المؤسسية، وتوثيق أعماله ومبادراته الهادفة إلى دعم الكفاءات المهنية وبناء قدرات المحاسبين القانونيين، بما ينسجم مع المتغيرات الاقتصادية والتشريعية والتحول الرقمي المتسارع.

وفي هذا السياق، قال سعادة الدكتور طلال أبوغزالة، مؤسس ورئيس المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين "يأتي إصدار التقرير السنوي لعام 2025 تأكيداً على التزام المجمع بدوره الريادي في دعم تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية، بما يسهم في رفع جودة التقارير المالية وبناء الثقة بالاقتصادات العربية".

من جانبه، قال الأستاذ سالم العوري، المدير التنفيذي للمجمع "إن التقارير السنوية مرآة حقيقية لجهود المجمع في خدمة مهنة المحاسبة في العالم العربي، وتعزيز التكامل المهني بين المؤسسات العربية، بما يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة ويواكب المتغيرات العالمية.

وأضاف العوري أنه من خلال فريق عمل كفؤ يتمتع بمستوى عال من الالتزام، استطاع المجمع التأقلم مع التغيّرات الجذرية التي يمر بها العالم أجمع، وتحويل العقبات إلى أفكار إبداعية، مشيرا إلى أن فريق العمل تبنى أسلوب جديد يتناسب مع التغيرات التي يشهدها العالم.

وتضمن التقرير عدداً من المحاور الرئيسية، من بينها:

- البرامج والدورات التدريبية المهنية المنفذة خلال عام 2025.
- أنشطة المجمع ومشاركاته المحلية والإقليمية والدولية.
- جهود المجمع في دعم تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق.
- التوجهات الاستراتيجية وخطط العمل المستقبلية.

يشار إلى أن التقرير السنوي يشكل مرجعاً مهماً للمهنيين والجهات ذات العلاقة، ويعكس التزامه برسالته في خدمة مهنة المحاسبة القانونية وتعزيز دورها في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في الوطن العربي.

تحديثٌ مُستهدف لقواعد السلوك المهني الأخلاقي بشأن ثقافة المنشآت وحوكمتها

يتجه مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين إلى تطوير إطار مُحدَّث يُعنى بثقافة المنشآت وحوكمتها ضمن قواعد السلوك المهني الأخلاقي. ويأتي هذا التوجه في سياق مساعٍ دولية لرفع مستوى الالتزام الأخلاقي بطريقة عملية ومرنة تضمن التوازن بين فعالية التطبيق وتقليل الأعباء التنظيمية، بما يسهم في تعزيز الثقة والشفافية في بيئة الأعمال على المستوى العالمي.

مطلبٌ واحد، رفيع المستوى وشامل، لتكريس مفهوم ثقافة المنشآت وحوكمتها ضمن قواعد السلوك المهني الأخلاقي على المستوى العالمي، بما يتيح وضع إرشادات عملية خارج إطار القواعد لدعم تطبيقه.

ويستهدف هذا التوجه وضع مطلب واحد شامل في قواعد السلوك المهني الأخلاقي مدعوماً بمواد تطبيقية محدودة تشير إلى ثمانية عناصر مترابطة مقترحة لثقافة المنشآت وحوكمتها، وهي: القيادة الأخلاقية، والإشراف والحوكمة، والمدخلات المستقلة، والمساءلة، والحوافز والمثبطات، والحوار المفتوح وإبداء الرأي المخالف، والتعليم والتدريب، والشفافية. وسيجري، بالتوازي، إعداد إرشادات عملية ومواد تعليمية لدعم تعزيز الوعي والالتزام المتسق بالأحكام الأخلاقية الواردة في قواعد السلوك المهني الأخلاقي، وذلك بالتعاون مع المنشآت، والجهات الوطنية المعنية بوضع المعايير، ومنظمات المحاسبة المهنية.

ويحقق هذا القرار توازناً بين أهمية إرساء أساس عالمي واضح ودائم للثقافة الأخلاقية في المنشآت، وتوفير إرشادات عملية وفعّالة بشأن الكيفية التي يمكن بها للمنشآت بناء ثقافة أخلاقية قوية والحفاظ عليها.

ويستهدف هذا النهج:

الحد من أعباء الامتثال وتكاليفه وذلك بتجنب المتطلبات التفصيلية الملزمة، مع توفير القوة الإلزامية والاتساق العالمي اللذين يوفرهما إطار مدرج في قواعد السلوك المهني الأخلاقي.

ضمان اتساق قواعد السلوك المهني الأخلاقي بإدراج العناصر الثمانية المقترحة لثقافة المنشآت وحوكمتها ضمن إطار متكامل، استبدالاً للإشارات الحالية المتفرقة إلى تلك العناصر.

استكمال المعيار الدولي لإدارة الجودة 1 بتعزيز هدف الجودة في المنشأة المتمثل في

نهج مُوجَّه يستهدف الحد من أعباء الامتثال وتكاليفه بتجنب وضع متطلبات تفصيلية مُلزمة.

من المقرر إصدار مسودة العرض للتعليق في ديسمبر/ كانون الأول 2026، مع استهداف التوصل للاعتماد النهائي بحلول نهاية عام 2027.

إظهار الالتزام بالجودة عبر ترسيخ ثقافة تُقرّ بأهمية أخلاقيات المهنة وقيمها وسلوكياتها وتعززها.

تحقيق قابلية التطبيق على الصعيد العالمي وبصورة متناسبة على المنشآت بمختلف أحجامها ومجالات خدماتها، مع مراعاة قابلية التوسع في التطبيق.

ومن المقرر إصدار مسودة العرض للتعليق في ديسمبر/ كانون الأول 2026، مع استهداف التوصل للاعتماد النهائي بحلول نهاية عام 2027.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على ملخص لثقافة المنشآت وحوكمتها صادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين على الرابط التالي: IESBA FCG Snapshot.

بالأسعار الثابتة وبنمو نسبته 3.3% خلال 2025

736.7 مليار ريال الناتج المحلي

بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر بالأسعار الثابتة خلال العام 2025 نحو736.7 مليار ريال، مقارنة مع حوالي 713 مليار ريال خلال العام 2024، وبنسبة نمو 3.3%.

وحسب البيانات الربعية للمجلس الوطني للتخطيط فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر بالأسعار الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 2% على أساس سنوي.وسجل الناتج المحلي الإجمالي لقطر خلال الربع الرابع من العام 185.17 مليار ريال، مقابل 181.49 مليار ريال في الربع ذاته عام 2024. والناتج المحلي

الإجمالي نحو 186.1 مليار ريال خلال الربع الأول، و181.8 مليار ريال خلال الربع الثاني، و183.6 مليار ريال خلال الربع الثالث.

وحسب بيان المجلس الوطني للتخطيط، فقد شكلت أنشطة التعدين واستغلال المحاجر خلال الربع الرابع من العام 2025 نسبة 33.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد سجلت انخفاضًا بنسبة 2.4% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2025 مقارنة بالربع الرابع من عام 2024، بينما شكلت الأنشطة غير التعدينية واستغلال المحاجر نسبة 66.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وسجلت ارتفاعًا بنسبة 4.5% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2025 مقارنة بالربع الرابع من 2024،وفي إطار الأنشطة غير التعدينية واستغلال المحاجر، فقد سجلت أعلى معدلات النمو الحقيقي على أساس سنوي في أنشطة خدمات الإقامة والطعام، حيث ارتفعت بنسبة 12.8% في الربع الرابع من عام 2025، والتشييد حيث ارتفع بنسبة 12.6% في الربع الرابع من عام 2025، والنقل والتخزين، حيث ارتفع بنسبة 10.6% في الربع الرابع من عام 2025.

سجل 12 من أصل 17 نشاطًا اقتصاديًا نموًا إيجابيًا في القيمة المضافة الإجمالية بالأسعار الثابتة (100=2018) خلال الربع الرابع من عام 2025، في حين سجلت 5 أنشطة تراجعًا، وتشمل تلك الأنشطة المعلومات والاتصالات، حيث تراجعت بنسبة 5% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2025

وتراجعت الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم بنسبة4.3% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2025، كما تراجعت أنشطة التعدين واستغلال المحاجر، بنسبة 2.4% على أساس سنوي في الربع الرابع من 2025 عام.

> **185.2 مليار ريال الناتج المحلي خلال الربع الرابع**

وانخفضت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين بنسبة 2.0% على أساس سنوي في الربع الرابع من 2025 عام، والأنشطة العقارية، حيث تراجعت بنسبة 0.5% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2025. وعلى الجانب الآخر، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية انخفاضًا سنويًا بـ2.8% إلى 194.3 مليار ريال، مقابل 199.8 مليار ريال في الربع المماثل من العام السابق.



أبوغزاله يعلن إصدار النسخة العربية المترجمة من المعايير الدولية لإدارة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة 2025 بالتعاون بين IASCA و IFAC



عمّان – أعلن سعادة الدكتور طلال أبوغزاله، رئيس المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA)، عن إصدار أحدث نسخة عربية مترجمة من المعايير الدولية لإدارة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة لعام 2025، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، في إطار جهود المجمع المستمرة لدعم مهنة المحاسبة والتدقيق وتعزيز الوصول إلى المعايير الدولية باللغة العربية.

وأوضح الدكتور أبوغزاله أن هذا الإصدار يشهد تطوراً مهماً، إذ يُنشر للمرة الأولى في خمسة أجزاء متخصصة، بما يسهم في تسهيل الوصول إلى المعايير والاستفادة منها، وذلك على النحو الآتي:

الجزء الأول: يضم المعايير الدولية لإدارة الجودة، والمعايير الدولية للتدقيق، وملاحظات ممارسات التدقيق الدولية.

الجزء الثاني: يتضمن المعيار الدولي لتدقيق البيانات المالية للمنشآت الأقل تعقيداً.

الجزء الثالث: يشمل المعيار الدولي للتأكيد على الاستدامة (ISSA 5000).

الجزء الرابع: يضم المعايير الدولية لعمليات المراجعة وعمليات التأكيد والخدمات ذات العلاقة، والتي كانت معروضة سابقاً في المجلد الثالث من إصدار 2024-2023.

الجزء الخامس: يتضمن وثيقتي "إطار جودة التدقيق: العناصر الرئيسية التي تخلق بيئة ملائمة لجودة التدقيق" و"الإطار الدولي لعمليات التأكيد"، واللتين كانتا معروضتين في المجلد الرابع من إصدار 2024-2023.

وأشار الدكتور أبوغزاله إلى أنه في آذار/ مارس 2025 اعتمد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي سحب المعيار الدولي لعمليات التأكيد (ISAE 3410) الخاص بعمليات التأكيد على بيانات انبعاث غازات الاحتباس الحراري، على أن يسري قرار السحب اعتباراً من 15 كانون الأول/ ديسمبر 2026، وهو تاريخ نفاذ المعيار الدولي للتأكيد على الاستدامة (ISSA 5000).

كما يتضمن هذا الإصدار عدداً من المعايير والتعديلات التي لم تصبح نافذة المفعول بعد، ومن أبرزها:

معيار التدقيق الدولي 240 (المنقح): مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال عند تدقيق البيانات المالية.

التعديلات التوافقية واللاحقة على المعايير الدولية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي والناشئة عن معيار التدقيق الدولي 240 (المنقح).

معيار التدقيق الدولي 570 (المنقح 2024): الاستمرارية.

التعديلات التوافقية واللاحقة على المعايير الدولية للتدقيق الأخرى والناشئة عن معيار التدقيق الدولي 570 (المنقح 2024).

المعيار الدولي للتأكيد على الاستدامة (ISSA 5000).

التعديلات التوافقية واللاحقة على المعايير الأخرى الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي نتيجة إصدار المعيار الدولي للتأكيد على الاستدامة (ISSA 5000).

وأكد الدكتور أبوغزاله أن إصدار هذه النسخة المترجمة إلى اللغة العربية يأتي انسجاماً مع رسالة المجمع في توفير أحدث المعايير المهنية العالمية، بما يدعم المحاسبين والمدققين والمؤسسات المهنية والأكاديمية في العالم العربي، ويسهم في تعزيز جودة الممارسة المهنية والالتزام بأفضل المعايير الدولية.



الحارس غير المرئي يعمل ولا ينام

كيف جعل الذكاء الاصطناعي من البنوك كياناً رقمياً حياً يتنفس البيانات

جميل محمد
باحث دكتوراة في التمويل والاستثمار وخبير في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية

بينما يخلد العالم المالي إلى النوم هناك مليارات تُصنع في صمت ، وعندما يستقيظ يكتشف أنة سمة حرب شرسة كانت تدار في الفضاء السيبراني ، وهنا يبرز دور الذكاء الاصطناعي كحارس غير مرئي ، يعمل لبل نهار سراً وجهراً .

لم يعد عام 2026 مجرد تاريخ على التقويم المالي، بل لحظة تاريخية فارقة في القطاع البنكي ، فترة زمنية متميزة قد تصل الي عام 2030 يشهد خلالها العالم تحولاً من عصر "الخدمات المصرفية التقليدية" إلى عصر أطلق عليه الخبراء اسم "Banking 4.0" ، سوف تتخلي فية البنوك عن القواعد الثابتة الجامدة، وتعتمد علي الحارس الرقمي الذي يقوم منفرداً بتحلل السلوكيات ورصد الأعمال الاحتيالية و الهجمات الإلكترونية قبل أن ترتكب.

في هذا العصر الجديد، لم يعد البنك مجرد مبنى مؤمن يحمي الودائع، بل سيصبح كياناً رقمياً حياً يتنفس البيانات ويتخذ القرارات في أجزاء من الثانية. إنها معركة لا يُسمع فيها صوت إطلاق النار، بل يُسمع فيها أزيز الخوارزميات التي تعيد كتابة قواعد اللعبة.

وهناك تحول هيكلي واضح من مرحلة "التجارب وإثبات المفهوم" إلى مرحلة "الالتزام الرأسمالي طويل الأجل". وتؤكد بيانات الربع الرابع من عام 2025 أن قدرات الذكاء الاصطناعي أصبحت تكلفة هيكلية أساسية لممارسة الأعمال التجارية على نطاق واسع

ووفقا لتقارير معهد ماكينزي العالمي و تقرير مؤسسة البيانات الدولية فإن القيمة المضافة السنوية للذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي قد تصل إلى تريليون دولار، مما يعيد تعريف الربحية والكفاءة." تحول هيكلي واضح من مرحلة "التجارب وإثبات المفهوم" إلى مرحلة "الالتزام الرأسمالي طويل الأجل". وتؤكد بيانات الربع الرابع من عام 2025 أن قدرات الذكاء الاصطناعي أصبحت تكلفة هيكلية أساسية لممارسة الأعمال التجارية على نطاق واسع حيث بلغ إجمالي الإنفاق لعام 2025 قيمة 318 مليار دولار مقارنة بـ 153 مليار دولار في 2024 ، ومن المتوقع وفقا للتقرير ان يصل الإنفاق إلى 487 مليار دولار في عام 2026 ، ايضا تتوسع برامج الذكاء الاصطناعي السيادية في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وأوروبا حققت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا نمواً هائلاً تجاوز 535% علىحيث أساس سنوي ليصل إلى 1.8 مليار دولار، مدفوعاً بمبادرات "الذكاء الاصطناعي السيادي" .

والإحصاءات تحكي قصة هذا التحول، إذ بلغت نسبة البنوك التي تعتمد أنظمة اكتشاف احتيال مستقلة تصل الي اثنين وتسعين بالمائة. وهذه الأنظمة المبنية على علم النفس السلوكي وتحليل المشاعر للتنبؤ بالنوايا السيئة قبل أن تتحول إلى أفعال. إنه حارس ساهر يراقب أرصدة وحركات مالية بالملايين ، نظام الكتروني متكامل لا يقتصر عملة على الاستجابة للهجمات، بل يتوقعها، مما يخلق درعا واقيا يحيط بكل معاملة مالية، ويوفر طمأنينة غالية في عالم رقمي مضطرب مما يخلق بيئة استثمارية آمنة تشجع على تدفقات رأس المال وتعزز الثقة في النظام المالي ككل

فلم يعد سلاح البنوك هو القدرة المالية فحسب ، بل سرعة التكيف والتحول الالكتروني في ساحة المعركة المالية. هناك عمالقة متربصون ويعملون ليلاً نهاراً مثل JPMorgan Chase و Barclays و Revolut ، حجم الانفاق العالمي علي البنية التحتية للذكاء الاصطناعي في تسارع كبير ، ومن يدفع هذة الاموال لا يراهن على المستقبل فحسب ، بل يصنعه بهدوء ، تريليونات الدولارات صرفت وستصرف ليس من أجل الرفاهية التكنولوجية في القطاع البنكي ،بل ثمن لدخول نادي المستقبل ، إنهم يعرفون جيداً أن البقاء في القطاع المصرفي سيكون للأقوي ولمن لدية القدرة علي بناء " عقول رقمية " قائمة على التفكير، والتعلم، والتنبؤ في جزء من الثانية مما يضعهم في موقف المتحكم في مسار الاقتصاد المالي العالمي .

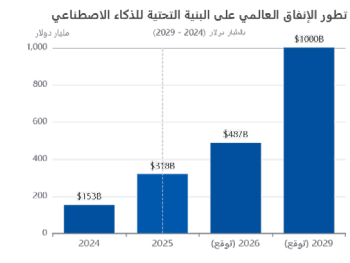
لكن قصة هذا الحارس لا تنتهي عند حدود الأمان فحسب ، فالذكاء الاصطناعي اليوم يتجاوز دوره الدفاعي ليصبح شريكاً في الثراء. لقد ولد مفهوم "المدير المالي الشخصي Personal CFO " كياناً ذكياً لا يكتفي بحماية أموالك، بل يعرف كيف تنميها. من خلال تحليل أنماط الإنفاق والطموحات المستقبلية، يقدم هذا النظام نصائح استثمارية دقيقة وتوصيات للقروض تلبي احتياجاتك قبل أن تشعر أنت بها.

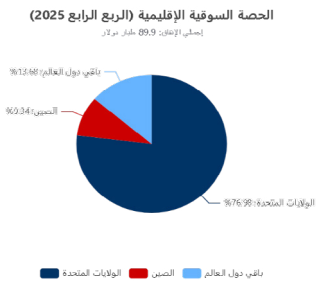
هذا التحول الرقمي العميق من المفروض الا يلغي العنصر البشري كما يتخوف البعض ، بل في حقيقة الأمر يرفعه إلى مستويات استراتيجية عليا ، حيث يقوم بتحرير الكوادر البشرية من المهام الروتينية المتكررة، من المتوقع أن يتم إعادة توجيه ما يصل إلى 50% من الموظفين نحو مهام ذات قيمة مضافة أعلى، تركز على الابتكار وصناعة القرار، تاركين العمليات الروتينية المتكررة للآلات الدقيقة ، وهنا يبرز دور تنمية الكوادر البشرية في القطاع المصرفي لمواجهة هذة التحديات

عصر ال Banking 4.0 لا يجب النظر الية كتجربة مصرفية تقليدية ، بل هو تطور في مفهوم "التخصيص الفائق" يحول البنوك من كونها مجرد مستودعات للأموال إلى مراكز استشارية نشطة لا تكل ولا تمل ، حيث أصبحت التجربة المصرفية تجربة غنية ومثمرة حيث يتحول الخدمات من روتين ممل إلى حوار ذكي يفهم اللغة والنية .

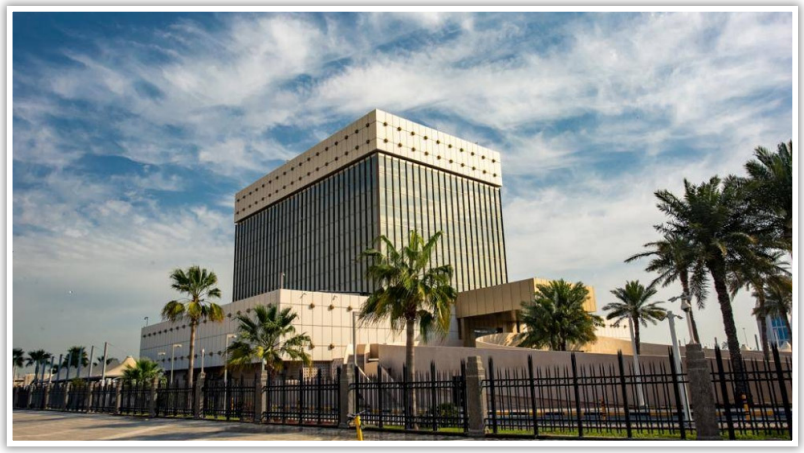
هناك عوامل قد تسرّع مسار النمو في الاستثمارفي قطاع تكنولوجيا المعلومات في الدول العربية مثل اتساع البنوك في نطاق نشر تطبيقات الذكاء الاصطناعي وهناك قيود ايضا قد تعيق هذا النمو مثل قيود الطاقة والشبكات الكهربائية و ندرة مكونات الذاكرة والتخزين و توسيع ضوابط التصدير ولوائح سيادة البيانات

في النهاية، إن "الحارس الذي لا ينام" لم يفرض سيطرته ليستبدل الإنسان، بل ليتيح له التركيز على ما يجيده: الابتكار والقيادة. لقد أعاد الذكاء الاصطناعي رسم حدود المال والأمان، محولاً البنوك من قلاع حجرية منيعة إلى منصات رقمية ذكية.





"2.17" تريليون ريال أصول البنوك القطرية



بنهاية مارس «2026» وبنسبة نمو «4.45 %» على أساس سنوي

كشفت بيانات مصرف قطر المركزي عن ارتفاع أصول البنوك بنسبة 4.45 % على أساس سنوي بواقع 92.39 مليار ريال إلى مستوى 2.17 تريليون ريال بنهاية مارس 2026 مقابل 2.07 تريليون ريال في نهاية شهر مارس 2025. وأظهرت البيانات ذاتها ارتفاع السيولة المحلية – عرض النقد 2 – بختام شهر مارس 2026 بواقع 5.51 % سنوياً، لتسجل مستوى هو الأعلى على الإطلاق عند 779.49 مليار ريال، مقابل 738.8 مليار ريال بنهاية مارس 2025.

وعلى المستوى الشهري، فقد ارتفعت السيولة المحلية 2.25 % عن قيمتها في شهر فبراير 2026 المُقدرة بـ762.34 مليار ريال. ووفق بيانات مصرف قطر المركزي فقد بلغت قيمة النقد المصدر بنهاية شهر مارس 2026 نحو 23.56 مليار ريال، بزيادة 3.84 % على أساس سنوي عن مستواه البالغ 22.69 مليار ريال بذات الشهر من العام السابق له، وبنسبة نمو 9.8 % على أساس شهري.

وقدمت البنوك تسهيلات ائتمانية تُقارب 1.46 تريليون ريال وذلك في ختام شهر مارس 2026، وجاءت التسهيلات بذلك أعلى بنحو 5.04 % عن مستواها المُسجل في ختام شهر مارس 2025 البالغ 1.39 تريليون ريال، ولكنها جاءت أقل بنسبة 0.21 % عن قيمتها في فبراير 2026. وساهم في النمو السنوي للتسهيلات في ارتفاع مجموع الائتمان المحلي بنسبة 0.76 % على أساس سنوي ليصل إلى 1.33 تريليون ريال في ختام الشهر الماضي، مقابل 1.32 تريليون ريال بنهاية مارس 2025، كما قفز حجم الائتمان خارج قطر خلال مارس 2026 بواقع 93.31 % على أساس سنوي إلى مستوى 123.99 مليار ريال في نهاية مارس الماضي، مقارنة بمستواه البالغ 64.14 مليار ريال بختام الشهر ذاته من عام 2025، مع تسجيله زيادة شهرية بـ9.66 %. وأظهرت البيانات ذاتها توزع الائتمان الممنوح على قطاعات بينها القطاع العام بقيمة 395.75 مليار ريال، إلى جانب 212.62 مليار ريال للتجارة العامة، و15.15 مليار ريال للصناعة، و37.75 مليار ريال للمقاولين. ويأتي ذلك إلى جانب ائتمان بـ181.38 مليار ريال ممنوح لقطاع العقارات، و188.21 مليار ريال للاستهلاك، و302.53 مليار ريال للخدمات، و770.1 مليون ريال تحت بند قطاعات أخرى.

"التجارة" تحدد ضوابط تعيين مدققي الحسابات

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar • دولة قطر

تُسلّطُ وزارةُ التجارة والصناعة الضوءَ على أبرز الضوابط والحقوق والمسؤوليات المتعلقة بتعيين مُدققي الحسابات، وَفقًا للوائح المنظمة لمزاولة أعمال التدقيق.

ويسهم الالتزام بهذه الضوابط في تعزيز الشفافية، وحماية الشركات، وترسيخ بيئة أعمال عادلة وتنافسية.

وقالت وزارة التجارة في منشور على حسابها الرسمي على منصة «X»: إن أهم هذه الضوابط الحصول على قرار الجمعية العامة للشركة بتعيين مدقق الحسابات قبل مباشرة عمل التدقيق أو الحصول على قرار جماعي من الشركاء بتعيين مُدقق الحسابات.

وأشارت إلى أن الضوابط تشمل كذلك تخويل مُدقق الحسابات المقيد في سجلات وزارة التجارة بالتوقيع على تقارير التدقيق وجميع التقارير الصادرة عن مكتبه.

الشركات المدرجة في بورصة قطر تحقق أرباحا نصف سنوية بقيمة 23.63 مليار ريال

أعلنت الشركات المدرجة في السوق الرئيسية ببورصة قطر عن نتائجها المالية خلال النصف الأول من العام الجاري.

وأوضح بيان نشر على موقع بورصة قطر اليوم، أن صافي أرباح الشركات المدرجة في السوق الرئيسية بالبورصة، باستثناء شركة الفالح التعليمية القابضة، خلال الفترة المنتهية في الثلاثين من يونيو 2026، بلغ 23.63 مليار ريال مقابل 26.66 مليار ريال لنفس الفترة من العام الماضي، بانخفاض نسبته 11.37 في المئة.

وأضاف البيان أن السنة المالية لشركة الفالح التعليمية القابضة تنتهي في الحادي والثلاثين من أغسطس من كل عام.



وتوجهت إدارة البورصة بالشكر لجميع إدارات الشركات المدرجة على تعاونها في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية، مشيرة إلى أن جميع البيانات المالية للشركات المدرجة متوفرة على الموقع الإلكتروني لبورصة قطر.

لتطوير منظومة تبادل البيانات

ربط إلكتروني بين هيئة الضرائب و "إيداع"

وقعت الهيئةُ العامة للضرائب وشركة إيداع اتفاقية ربط إلكتروني، في خطوة استراتيجية تهدف إلى تطوير منظومة تبادل البيانات وتعزيز كفاءة العمليات الضريبية، بما يواكب توجهات التحول الرقمي في دولة قطر ويعزز مبادئ الشفافية والامتثال.

وقع الاتفاقية سعادة السيد خليفة بن جاسم آل جهام الكواري، رئيس الهيئة العامة للضرائب، وسعادة الشيخ محمد بن جاسم آل ثاني، الرئيس التنفيذي لشركة إيداع.

وأوضحت الهيئةُ العامة للضرائب، أنّ هذا الربط يمثلُ نقلة نوعية في أتمتة تبادل البيانات بين الجهتين، حيث يسهم في تقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية واستبدالها بقنوات إلكترونية مُؤتمتة تسرّع تدفق المعلومات وتحُد من الأخطاء البشرية المرتبطة بالإدخال اليدوي، مع ضمان الحصول على بيانات دقيقة ومُحدثة بشكل فوري.

كما يدعمُ الربط الإلكتروني بين الهيئة العامة للضرائب وشركة «إيداع» إعداد تقارير تحليلية شاملة تستند إلى بيانات مُباشرة من مصادرها، ويُعززُ الامتثال للمُتطلبات الرقابية والتنظيمية وفق أفضل المعايير المحلية والدولية في مجال الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات.

وأوضح البيانُ أنه من شأن هذه الخطوة أن تسهم في تحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمستفيدين.



القطاع المالي القطري يحقق 30.41 مليار ريال أرباحاً في 2025

أظهرت إحصائية رسمية لبورصة قطر أن أرباح قطاع البنوك والخدمات المالية المدرج ارتفعت خلال عام 2025 بنسبة 0.35% على أساس سنوي، لتصل إلى 30.41 مليار ريال، مقارنة بـ30.31 مليار ريال في عام 2024.

ويضم القطاع 13 سهماً، منها 9 بنوك هي: قطر الوطني (QNB)، مصرف الريان، مصرف قطر الإسلامي، الأهلي، التجاري، الدوحة، لشا، دخان، وقطر الدولي الإسلامي، إضافة إلى 4 شركات خدمات مالية هي: الوطنية للإجارة القابضة، قطر وعمان للاستثمار، إنماء القابضة، ودلالة القابضة.



أداء البنوك

تصدر بنك قطر الوطني (QNB) القطاع محققاً صافي ربح 17 مليار ريال بنمو 1.69% مقارنة بـ16.72 مليار ريال في 2024.

وجاء مصرف قطر الإسلامي في المرتبة الثانية بصافي ربح 4.84 مليار ريال (+4.99%)، يليه بنك الريان بـ1.53 مليار ريال (+1.54%).

وحقق البنك الدولي الإسلامي أرباحاً بقيمة 1.35 مليار ريال (+7.20%)، بينما سجل بنك دخان 1.41 مليار ريال (+5.13%).

أما بنك الأهلي فبلغت أرباحه 932.44 مليون ريال، وبنك الدوحة 919.65 مليون ريال، فيما سجل بنك لشا أرباحاً بقيمة 200 مليون ريال.

على الجانب الآخر، تراجعت أرباح بنك التجاري إلى 2.2 مليار ريال، مقابل 3.03 مليار ريال في 2024، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 27.28%.

أداء شركات الخدمات المالية

شهدت شركات الخدمات المالية تبايناً في النتائج، حيث ارتفعت أرباح الوطنية للإجارة القابضة بنسبة 25.62% لتصل إلى 21.5 مليون ريال مقابل 17.12 مليون ريال في 2024.

وتراجعت أرباح إنماء القابضة إلى 3.81 مليون ريال (-71.25%)، بينما سجلت قطر وعمان للاستثمار تراجعاً كبيراً في خسائرها بنسبة 97.51% لتصل إلى 1.40 مليون ريال مقابل 55.97 مليون ريال في 2024.

وحولت دلالة القابضة خسائر عام 2024 البالغة 2.67 مليون ريال إلى أرباح قدرها 4.46 مليون ريال خلال 2025.

يُذكر أن أرباح قطاع البنوك والخدمات المالية المدرج ببورصة قطر قد ارتفعت خلال عام 2024 بنسبة 6% على أساس سنوي لتسجل 30.31 مليار ريال مقابل 28.47 مليار ريال في 2023، مما يعكس استمرار استقرار وربحية القطاع المالي في السوق المحلي.



الموازنات في الشركات: أنواعها، إعدادها، ودورها الرقابي وتحليل الانحرافات



طاهر الماني
مدرب وخبير في الحوكمة والامتثال ومكافحة الجرائم المالية

مقدمة

تُعد الموازنة التقديرية إحدى أهم أدوات الإدارة الحديثة، فهي تجمع بين التخطيط والرقابة وتوجيه الموارد نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية. ومن خلال إعدادها وتحليل نتائجها، تستطيع الشركات تحسين كفاءتها التشغيلية وتعزيز قدرتها على اتخاذ القرارات السليمة.

أولًا: مفهوم الموازنة

الموازنة هي خطة مالية كمية تُعد لفترة مستقبلية محددة، تتضمن تقدير الإيرادات والمصروفات والأنشطة التشغيلية والاستثمارية، بهدف توجيه الشركة نحو تحقيق أهدافها التشغيلية والمالية.

ثانيًا: أنواع الموازنات

الموازنة التشغيلية

تركز على الأنشطة اليومية للشركة، وتشمل:

- موازنة المبيعات
- موازنة الإنتاج
- موازنة المشتريات
- موازنة المصروفات التشغيلية

الموازنة المالية

تهتم بالجوانب النقدية والتمويلية، وتشمل:

- موازنة التدفقات النقدية
- قائمة الدخل التقديرية
- الميزانية العمومية التقديرية

الموازنة الاستثمارية

تختص بالمشاريع طويلة الأجل، مثل:

- شراء معدات جديدة
- التوسع في خطوط الإنتاج
- إنشاء فروع جديدة

الموازنة المرنة

تتغير وفق مستوى النشاط الفعلي، وتُستخدم في بيئات الإنتاج المتقلبة.

الموازنة الثابتة

تبقى ثابتة بغض النظر عن التغير في مستوى النشاط.

موازنة البرامج والأداء

تركز على قياس نتائج البرامج مقابل التكلفة، وتستخدم في المؤسسات الحكومية وغير الربحية.

الموازنة الصفرية

يتم إعدادها من الصفر دون الاعتماد على بيانات السنوات السابقة، وتُستخدم لترشيد الإنفاق.

ثالثًا: آلية إعداد الموازنة داخل الشركات

تحديد الأهداف الاستراتيجية

تبدأ العملية بتحديد أهداف الشركة السنوية أو طويلة المدى، مثل:

- زيادة المبيعات
- تحسين الربحية
- خفض التكاليف

جمع البيانات والمعلومات

تشمل:

- بيانات الأداء السابق
- توقعات السوق
- خطط الإدارات المختلفة

إعداد الموازنات الجزئية

كل إدارة تُعد موازنتها الخاصة:

- المبيعات
- الإنتاج
- الموارد البشرية
- التسويق
- المالية

دمج الموازنات في موازنة رئيسية

تُدمج الموازنات الجزئية في:

- موازنة تشغيلية
- موازنة مالية
- موازنة استثمارية

مراجعة واعتماد الموازنة

تقوم الإدارة العليا بمراجعة الموازنة للتأكد من:

- واقعيتها
- توافقها مع الأهداف
- قدرتها على التنفيذ

تنفيذ الموازنة

تبدأ الإدارات بتنفيذ الأنشطة وفق الموازنة المعتمدة.

المتابعة والتقييم

يتم مقارنة الأداء الفعلي بالموازنة وتحليل الانحرافات.

رابعا: خطوات إعداد الموازنة

تحديد الأهداف العامة للشركة

تبدأ عملية إعداد الموازنة بتحديد الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية التي تسعى الشركة لتحقيقها خلال الفترة القادمة، مثل:

- زيادة المبيعات
- تحسين الربحية
- خفض التكاليف
- التوسع في الأسواق

هذه الأهداف تُعد الأساس الذي تُبنى عليه جميع الموازنات الفرعية.

جمع البيانات والمعلومات اللازمة

تشمل البيانات التي تحتاجها الشركة لإعداد موازنة دقيقة:

- نتائج الأداء الفعلي للسنوات السابقة
- توقعات السوق والظروف الاقتصادية
- خطط الإدارات المختلفة
- أسعار المواد الخام وتكاليف التشغيل
- توقعات الطلب على المنتجات

كلما كانت البيانات أكثر دقة، كانت الموازنة أكثر واقعية.

إعداد الموازنات الجزئية (الفرعية)

كل إدارة داخل الشركة تُعد موازنتها الخاصة وفقًا لطبيعة عملها، مثل:

- موازنة المبيعات: تقدير حجم المبيعات والأسعار المتوقعة
- موازنة الإنتاج: تحديد الكميات المطلوب إنتاجها
- موازنة المشتريات: تقدير المواد الخام المطلوبة
- موازنة المصروفات التشغيلية
- موازنة الموارد البشرية: الرواتب، التوظيف، التدريب

هـذه الـمـوازنـات تُـعـد الـلـبـنـات الأسـاسـيـة للموازنة العامة.

التنسيق بين الموازنات الجزئية

يتم التأكد من أن الموازنات الفرعية متسقة مع بعضها، مثل:

- تـوافـق مـوازنـة الإنـتـاج مـع مـوازنـة المبيعات
- توافق موازنة المشتريات مع موازنة الإنتاج
- توافق موازنة العمالة مع حجم الإنتاج

هذا التنسيق يمنع التعارض بين الإدارات.

إعداد الموازنة الرئيسية (Master Budget)

بعد دمـج الـمـوازنـات الـفـرعـيـة، يـتـم إعـداد الموازنة الرئيسية التي تشمل:

- الموازنة التشغيلية
- الموازنة المالية
- الموازنة الاستثمارية

وتُعد هذه الموازنة الصورة الشاملة لخطة الشركة خلال الفترة القادمة.

مراجعة الموازنة واعتمادها

تقوم الإدارة العليا بمراجعة الموازنة للتأكد من:

- واقعيتها
- توافقها مع الأهداف
- قدرتها على التنفيذ
- كفاءة توزيع الموارد

بعد ذلك يتم اعتمادها رسميًا.

تنفيذ الموازنة

تـبـدأ الإدارات بتنفيذ الأنـشـطـة وفـقًا لما ورد في الموازنة، مع الالـتـزام بالحدود المالية والتشغيلية المحددة.

المتابعة الدورية ومقارنة الأداء الفعلي بالموازنة

يتم إعداد تقارير دورية (شهرية أو ربع سنوية) لمقارنة:

- الإيرادات الفعلية بالمقدرة
- المصروفات الفعلية بالمخطط
- الإنتاج الفعلي بالمستهدف

هذه الخطوة ضرورية للرقابة المالية.

تحليل الانحرافات

عند وجود فروق بين المخطط والفعلي، يتم تحليلها لمعرفة:

- هل الانحراف إيجابي أم سلبي
- ما أسبابه
- هل هو ناتج عن سوء تقدير أم ظروف خارجية

ثم تُتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

تعديل الخطط المستقبلية

تُستخدم نتائج التحليل في:

- تحسين الموازنات القادمة
- تعديل السياسات التشغيلية
- تطوير أساليب التنبؤ



خامسا: الـدور الـرقـابـي لـلـمـوازنـات داخـل الشركات

قياس الأداء

تُعد الموازنة معيارًا لقياس أداء الإدارات من خلال مقارنة:

- الإيرادات الفعلية بالمستهدفة
- المصروفات الفعلية بالمقدرة

كشف الانحرافات

تساعد على تحديد:

- الانـحـرافـات الإيـجـابـيـة (أداء أفـضـل من المتوقع)
- الانـحـرافـات الـسـلـبـيـة (أداء أقـل من المتوقع)

تعزيز المساءلة

كل إدارة مسؤولة عن تنفيذ موازنتها، مما يعزز:

- الانضباط المالي
- الشفافية

دعم اتخاذ القرار

توفر بيانات كمية تساعد الإدارة على:

- تعديل الخطط
- إعادة توزيع الموارد
- تحسين الكفاءة التشغيلية

سادسا: تحليل الانحرافات

تحليل الانـحـرافـات هـو عملية مقارنة الأداء الفعلي بالموازنة لتحديد أسباب الفروق واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

أنواع الانحرافات

أ. انحرافات الإيرادات

- زيادة المبيعات عن المتوقع
- انخفاض الطلب عن التقديرات

ب. انحرافات التكاليف

- ارتفاع تكلفة المواد
- زيادة ساعات العمل
- انخفاض كفاءة الإنتاج

ج. انحرافات الربحية

تنتج عن تغيرات في:

- الأسعار
- حجم المبيعات
- التكاليف الثابتة والمتغيرة

خطوات تحليل الانحرافات

تحديد الانحراف

"الانحراف"="الأداءالفعلي"-"الأداءالمخطط"

تصنيف الانحراف

- انحراف إيجابي
- انحراف سلبي

تحديد الأسباب

مثل:

- تغيرات السوق
- سوء تقدير
- ضعف الرقابة
- مشاكل تشغيلية

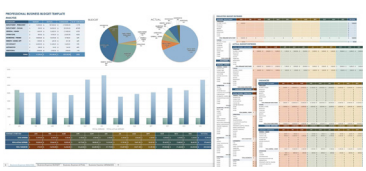
اتخاذ الإجراءات التصحيحية

مثل:

- تعديل الأسعار
- تحسين كفاءة الإنتاج
- إعادة التفاوض مع الموردين

خاتمة

تُعـد الـمـوازنـات أداة مـحـوريـة فـي الإدارة الـحـديـثـة، فـهـي تـجـمـع بـيـن الـتـخـطـيـط والـرقـابـة وتـحـلـيـل الأداء. ومـن خـلال إعـدادهـا بـشـكـل عـلـمـي ومـتـابـعـتـهـا بـانـتـظـام وتـحـلـيـل الانـحـرافـات، تـسـتـطـيـع الـشـركـات تـحـسـيـن كـفـاءتـهـا الـتـشـغـيـلـيـة وتـعـزيـز قدرتها التنافسية



وزارة العدل تحتفي بالشهر العالمي للتوعية بالتدقيق الداخلي وتدشن نظاما إلكترونيا جديدا

الدوحة في 11 مايو /قنا/ احتفت وزارة العدل، ممثلة بإدارة التدقيق الداخلي، بالشهر العالمي للتوعية بالتدقيق الداخلي، وأطلقت نظاما إلكترونيا جديدا لإدارة التدقيق الداخلي، وذلك خلال احتفالية نظمتها بالتعاون مع ديوان المحاسبة، تحت رعاية سعادة السيد إبراهيم بن علي المهندي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وبحضور سعادة السيد سعيد بن عبدالله السويدي وكيل وزارة العدل.

وتم خلال الاحتفالية استعراض البرنامج الجديد لإدارة التدقيق الداخلي، بوصفه أحد الممكّنات التنظيمية الهادفة إلى تعزيز الحوكمة، ورفع كفاءة الرقابة الداخلية، ودعم التوجه الإستراتيجي للوزارة نحو التحول الرقمي، حيث يوفر البرنامج منصة رقمية متكاملة لإدارة ملاحظات التدقيق الداخلي، بما يسهم في تطوير إجراءات المتابعة والرقابة وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي.

وفي كلمتها خلال افتتاح الاحتفالية، أكدت السيدة نجلاء فهيد دلوان مدير إدارة التدقيق الداخلي بوزارة العدل، أن إطلاق البرنامج يأتي استجابة لتزايد متطلبات الحوكمة، وضرورة الانتقال من الإجراءات اليدوية إلى منظومة رقمية موحدة تضمن الدقة والسرعة وسهولة المتابعة، إلى جانب تعزيز الرقابة المؤسسية وتقليل المخاطر ورفع كفاءة الأداء وتحسين جودة المخرجات الرقابية.

كما أشارت إلى أهمية مبادرة الشهر العالمي للتوعية بالتدقيق الداخلي، التي ينظمها معهد المدققين الداخليين سنويا، بهدف تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تضطلع به إدارات التدقيق الداخلي في تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة ودعم منظومة الحوكمة في المؤسسات.

وقالت إن التدقيق الداخلي أصبح شريكا إستراتيجيا في تحقيق الأهداف المؤسسية، من خلال دوره في تقييم المخاطر وتحسين كفاءة العمليات وتعزيز فاعلية الرقابة الداخلية، بما يدعم اتخاذ القرار ويسهم في تحقيق الاستدامة المؤسسية.

وأكدت مدير إدارة التدقيق الداخلي التزام وزارة العدل بتطوير ممارسات التدقيق الداخلي وفق أفضل المعايير المهنية، وتعزيز ثقافة الامتثال والمساءلة، والعمل بروح الفريق الواحد مع مختلف الإدارات، بما يحقق القيمة المضافة للوزارة ويسهم في ترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة وتحقيق أهدافها المؤسسية.

ومن جانبها، قدمت السيدة عائشة خالد الدرويش مدير إدارة الرقابة على التدقيق الداخلي والمخاطر بالإنابة في ديوان المحاسبة، محاضرة تحدثت فيها عن أهمية التدقيق الداخلي ودوره في تطوير الأداء المؤسسي، مستعرضة دوره في تعزيز الحوكمة المؤسسية والمساعدة في تحقيق أهداف الجهات والمؤسسات عبر اتباع أسلوب منهجي ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

وعلى هامش الاحتفالية، نظمت وزارة العدل ورشة عمل تفاعلية قدمتها السيدة وضحة جابر العذبة أخصائي تدقيق مالي بإدارة التدقيق الداخلي، تناولت خلالها دور التدقيق الداخلي كشريك في الحوكمة والكفاءة المؤسسية، إضافة إلى استعراض دور إدارات التدقيق الداخلي في الجهات الحكومية، وآليات التعاون معها، إلى جانب تصحيح عدد من المفاهيم الخاطئة المرتبطة بالتدقيق الداخلي.



مايو شهر الاحتفال بالتدقيق الداخلي

يُعد شهر مايو الذي يواكب الاحتفال بالتدقيق الداخلي من كل عام مناسبة سنوية مهمة تهدف إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يؤديه التدقيق الداخلي في تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر وتحسين الأداء المؤسسي. ويُشكل هذا الشهر فرصة للتعريف بأهمية مهنة التدقيق الداخلي وإبراز مساهمتها في دعم الاستدامة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمات.

ويلعب التدقيق الداخلي دورًا محوريًا في تقييم فعالية الأنظمة والإجراءات الرقابية داخل المؤسسات. فمن خلال المراجعات المستقلة والموضوعية، يساعد المدققون الداخليون الإدارة على تحديد المخاطر المحتملة ومعالجة نقاط الضعف وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية.

كما يسهم التدقيق الداخلي في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يدعم ثقة أصحاب المصلحة ويعزز قدرة المؤسسة على الامتثال للأنظمة والقوانين المعمول بها. وفي بيئة الأعمال الحديثة التي تشهد تغيرات متسارعة، أصبح التدقيق الداخلي شريكًا استراتيجيًا في دعم اتخاذ القرارات وتحقيق النمو المستدام.

ويهدف شهر الاحتفال بالتدقيق الداخلي إلى زيادة الوعي بأهمية هذه المهنة ودورها في حماية أصول المؤسسات وتحقيق القيمة المضافة. كما يوفر فرصة لتكريم جهود المدققين الداخليين الذين يعملون باستمرار على تحسين بيئة الرقابة وإدارة المخاطر.

ومن المؤكد أن دور المدقق الداخلي لم يعد مقتصرًا على اكتشاف الأخطاء أو التحقق من الالتزام بالإجراءات فقط، بل أصبح يساهم في تقديم الاستشارات والتوصيات التي تساعد الإدارة على تحسين الأداء ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية. ومن خلال التحليل المستمر للعمليات والضوابط، يدعم المدقق الداخلي قدرة المؤسسة على مواجهة التحديات واستغلال الفرص المتاحة.

وبذلك يمثل شهر الاحتفال بالتدقيق الداخلي فرصة مثالية لتقدير هذه المهنة المهمة وتعزيز فهم دورها في بناء مؤسسات أكثر كفاءة وشفافية واستدامة.





التدقيق الداخلي في عصر الذكاء الاصطناعي
نحو نموذج رقابي ذكي في القطاع الحكومي القطري

كمال العوراني
المستشار المالي

لن أبدأ هذا المقال بتعريف الذكاء الاصطناعي، فهذا لم يعد مفيداً. من يعمل في مجال التدقيق الداخلي اليوم يسمع هذا المصطلح في كل اجتماع، وفي كل تقرير، وفي كل مؤتمر مهني. لكن ما يقلقني فعلاً، وما دفعني لكتابة هذه السطور، هو أننا نتحدث كثيراً عن هذه التقنية ونطبّقها قليلاً، وحين نطبّقها أحياناً لا نفهم جيداً ما الذي نفعله.

في السنوات الأخيرة، قضيت وقتاً طويلاً في العمل مع فرق تدقيق داخلية في جهات حكومية قطرية مختلفة. ورأيت عن قرب كيف يتعامل المدققون مع هذه التحولات، بين من يتحمّس بلا تخطيط، ومن يتحفّظ بلا مبرر. وكلا الموقفين في رأيي خطأ.

ما أطرحه هنا ليس مقالاً نظرياً. هو خلاصة ما رأيته ميدانياً، مع بعض الأسئلة التي أعتقد أن على كل مدقق داخلي في القطاع الحكومي أن يواجهها بصدق.

أولاً: أين نحن فعلاً من هذا التحول؟

إذا أردنا أن نكون صادقين، فمعظم وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الحكومية القطرية لا تزال تعتمد على منهجيات تقليدية في جوهرها، حتى حين تستخدم بعض الأدوات الرقمية. الفارق بين أن تستخدم Excel متطوراً وأن تبني نموذج تحليل مخاطر قائم على الذكاء الاصطناعي فارق ضخم، لكن كثيراً منا يخلط بين الأمرين.

الصورة الأكثر شيوعاً التي تقابلني هي: جهة حكومية تستخدم نظام ERP، وتحتفظ ببيانات ضخمة في قواعد بيانات مركزية، لكن فريق التدقيق يستخرج هذه البيانات ويحللها يدوياً. البيانات موجودة، والقدرة على تحليلها تلقائياً موجودة، لكن الجسر بين الاثنين مفقود، إما لأسباب تقنية أو لأن القناعة بالجدوى لم تترسّخ بعد.

المشكلة ليست في التقنية، بل في السؤال الذي لم نطرحه بعد: ماذا نريد من التدقيق أن يكون في السنوات الخمس القادمة؟

ثانياً: ما الذي يستطيع الذكاء الاصطناعي أن يغيّره فعلاً في التدقيق الحكومي؟

ولكي أكون محدداً، لأن العمومية هنا لا تخدم أحداً. الذكاء الاصطناعي يستطيع أن يُحدث فارقاً حقيقياً في عدة مجالات محددة:

- تحليل المعاملات المالية بشكل شامل لا عيّني: التدقيق التقليدي يعتمد على العيّنات، وهذه نقطة ضعف كبيرة لا نحب الاعتراف بها. الذكاء الاصطناعي يستطيع فحص 100% من المعاملات والإشارة إلى الشاذ منها، سواء كان خطأ غير مقصود أو مؤشراً على تلاعب. ما كان يستغرق أسابيع بات ممكناً في دقائق.
- التدقيق المستمر بدلاً من الدوري: نحن معتادون على مراجعة الفترات الماضية. لكن التدقيق المستمر يعني وجود نموذج يراقب العمليات لحظة بلحظة ويُنبّه حين تنحرف المؤشرات عن الحدود المقبولة. هذا ليس مستقبلاً بعيداً، بعض الجهات الحكومية في المنطقة بدأت تطبيقه جزئياً.
- رسم خرائط المخاطر الديناميكية: خطة التدقيق التقليدية تُعدّ مرة في السنة وتبقى شبه ثابتة. نماذج تحليل المخاطر المدعومة بالذكاء الاصطناعي تتحدّث تلقائياً كلما تغيّرت المعطيات، مما يتيح للمدقق تركيز جهوده حيث المخاطر الفعلية لا حيث كانت المخاطر في العام الماضي.
- قراءة الوثائق والعقود: بعض نماذج معالجة اللغة الطبيعية باتت قادرة على قراءة عقود المشتريات الحكومية ومقارنتها بالمواصفات والأسعار المرجعية والإشارة إلى بنود تستحق المراجعة. هذا وحده يوفّر جهداً هائلاً.

ثالثاً: ما الذي يجب أن يبقى في يد الإنسان؟

وهنا أتوقف طويلاً، لأن هذا السؤال أكثر أهمية من سابقه في رأيي. الحديث عن الذكاء الاصطناعي أحياناً يُوحي بأن دور المدقق في طريقه إلى التراجع. وهذا تبسيط مُضلل.

الحكم على طبيعة المخاطر وأسبابها الجذرية يحتاج إنساناً يفهم السياق المؤسسي. لماذا ارتفعت نفقات باب معين في جهة حكومية بعينها في ربع معين؟ قد تكون هناك قرارات سياسية، أو ظروف طارئة، أو أسباب تنظيمية لا تظهر في البيانات. الخوارزمية ترصد الشذوذ، لكن المدقق يفسّره.

كذلك التواصل مع القيادة وتقديم التوصيات والتفاوض حول خطط العلاج، هذه مهارات إنسانية في جوهرها. تقرير التدقيق الجيد ليس فقط دقيقاً، بل مقنعاً ومفهوماً لمن يتخذ القرار. وهذا شيء لا يكتبه نموذج لغوي وحده.

الذكاء الاصطناعي يعطيك قدرة أكبر على الرؤية، لكن الحكمة في ما تفعله بهذه الرؤية تبقى شأناً إنسانياً.

رابعاً: لماذا القطاع الحكومي القطري أمام فرصة حقيقية؟

أتحدث عن فرصة وليس مجرد تحدٍّ، لأسباب عملية لا خطابية.

البنية التحتية الرقمية قائمة بالفعل. كثير من الجهات الحكومية لديها أنظمة متكاملة وقواعد بيانات منظّمة نسبياً، وهذا شرط أساسي لأي نموذج ذكاء اصطناعي ناجح. المشكلة في كثير من دول أخرى أن البيانات مبعثرة وغير موثوقة، وهذا يعقّد الأمور من البداية.

رؤية قطر 2030 تُرسي ثقافة المساءلة



والشفافية كهدف مؤسسي وليس مجرد شعار. وهذا يعني أن توسيع نطاق التدقيق وتعميقه ينسجم مع توجه رسمي، مما يُسهّل الحصول على الدعم المؤسسي اللازم.

حجم الجهاز الحكومي القطري يجعل التجريب ممكناً. خلافاً لدول كبيرة تعاني من تعقيد الإصلاح البيروقراطي، يمكن لجهة حكومية قطرية أن تبني نموذجاً تجريبياً في وحدة واحدة وتقيس نتائجه في وقت معقول قبل التعميم.

خامساً: عقبات حقيقية لا ينبغي تجاهلها

بقدر ما أؤمن بالفرصة، أعرف العقبات أيضاً، وأرفض التجاهل التفاؤلي لها.

جودة البيانات إشكالية حقيقية. حتى في الجهات ذات الأنظمة المتطورة، كثيراً ما تكون البيانات غير مكتملة، أو مصنّفة بشكل غير متسق، أو مدخلة يدوياً مما يُفقدها الموثوقية. لا يمكن بناء نموذج تحليلي موثوق على بيانات مشكوك فيها. وهذا يعني أن تحسين جودة البيانات شرط أولي لأي مشروع طموح في هذا الاتجاه.

الكفاءات تحتاج تطويراً مقصوداً. أغلب فرق التدقيق الداخلي الحكومية تتكوّن من محاسبين ومراجعين تقليديين، وهذا ثروة (موارد) قيّمة، لكنها تحتاج تدريباً انتقالياً مدروساً. ليس بالضرورة أن يصبح كل مدقق خبير بيانات، لكن يجب أن يفهم كيف يقرأ مخرجات النماذج ويتعامل معها بثقة نقدية.

الأطر التنظيمية والقانونية لم تواكب بعد. مسائل كمن يتحمل المسؤولية عن خطأ في نتيجة أنتجها نموذج ذكاء اصطناعي، وكيف يُوثّق عمل هذا النموذج في ملف التدقيق، وما معيار الاعتماد المقبول عليه، كل هذه أسئلة لا إجابات واضحة عليها بعد في معظم البيئات التنظيمية الحكومية.



سادساً: من أين نبدأ عملياً؟

أكثر سؤال يُوجَّه إليّ في هذا الموضوع هو: من أين نبدأ؟ وإجابتي دائماً: لا تبدأ من التقنية، ابدأ من المشكلة.

حدّد أولاً أين تعاني وحدة التدقيق لديك من قيود واضحة: هل المشكلة في أن التدقيق يغطي نسبة ضئيلة جداً من المعاملات؟ هل في أن اكتشاف المخاطر يأتي متأخراً؟ هل في أن تقييم مخاطر الموردين يعتمد على معلومات منقوصة؟ من هذه المشكلة تصل إلى الأداة المناسبة، لا العكس.

- ابنِ على ما تملكه. قبل البحث عن حلول جديدة، اسأل: ما البيانات المتاحة لديك الآن ولا تستخدمها كاملاً؟ كثير من الجهات تمتلك كنوزاً من البيانات في أنظمتها لم تُستثمَر بعد، وهذا نقطة انطلاق أفضل بكثير من شراء حلول جاهزة.
- ابدأ بمشروع محدود وقابل للقياس. اختر عملية واحدة، ابنِ عليها نموذجاً أولياً، قِس النتائج، وادرس ما الذي عمل وما الذي لم يعمل. هذا النهج التدريجي أثبت جدواه في سياقات حكومية مختلفة، وهو أقل خطورة بكثير من مشاريع التحول الشامل التي تفشل في منتصف الطريق.

خلاصة القول

لم يكن هدفي من هذا المقال أن أُقنعك بأن الذكاء الاصطناعي هو الحل السحري لتحديات التدقيق الداخلي الحكومي، فالحلول السحرية لا وجود لها في عملنا. هدفي أن أدعوك للتفكير في هذا التحول بعقل نقدي وبروح مهنية متزنة.

التدقيق الداخلي في جوهره مهنة ثقة وحكمة ونزاهة. الذكاء الاصطناعي يمكنه تعزيز قدراتنا التحليلية بشكل لم يكن ممكناً من قبل، لكن روح المهنة تبقى إنسانية. المدقق الداخلي الذكي في المستقبل لن يكون من يخاف من هذه التقنية، ولا من يستسلم لها بلا تفكير، بل من يستخدمها أداةً في يديه دون أن يدعها تحل محل حكمه المهني.

مهنتنا لم تتغير في جوهرها: نحن هنا لنمنح القيادة ثقةً مبنية على أدلة، وهذه الثقة لا تصنعها الخوارزميات، بل يصنعها المدققون الذين يعرفون كيف يوجّهونها.



دولة قطر تعتمد آلية جديدة للضريبة الانتقائية على المشروبات المحلاة

الهيئة العامة للضرائب
General Tax Authority
State of Qatar • دولة قطر

الدوحة في 08 أبريل /قنا/ أعلنت الهيئة العامة للضرائب، أن القانون رقم (2) لسنة 2026 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (25) لسنة 2018 بشأن الضريبة الانتقائية، سيدخل حيّز النفاذ اعتبارًا من تاريخ 6 يوليو 2026 وذلك لإتاحة الفرصة للمكلفين والمصنعين لتوفيق أوضاعهم، لافتة إلى نطاق التطبيق يشمل جميع المنتجات التي تكون قابلة لتحويلها إلى مشروبات وتحتوي على السكر أوالمُحلّيات، سواء كانت مركزات أو مساحيق أو مستخلصات أو أي منتجات أخرى مماثلة.

ونوهت الهيئة، في بيان، بضرورة التزام كل من يحوز سلعًا انتقائية بتقديم إقرارات ضريبية للإفصاح عن الأرصدة أو المخزون عند بدء سريان القانون من خلال منصة ضريبة.

ويقضي القانون رقم (2) لسنة 2026 بتطبيق آلية جديدة للضريبة الانتقائية على المشروبات المُحلّاة تعتمد على النموذج الحجمي المتدرّج، بحيث تُحتسب قيمة الضريبة استنادًا إلى كمية السكر أو المُحلّيات في المشروبات أوالمنتجات الخاضعة للضريبة، وذلك في إطار جهود دولة قطر لتطوير السياسات الضريبية ودعم الصحة العامة.

كما تم تعديل جدول السلع الانتقائية الخاضعة للضريبة المرفق بالقانون ليشمل المشروبات المُحلّاة بالسكر مثل المشروبات الغازية والعصائر التي تحتوي على سكر مضاف.

ويأتي هذا التوجّه في إطار جهود الدولة للحد من استهلاك المنتجات عالية السكر، وتحفيز المصنّعين على خفض نسب السكر في منتجاتهم، بما يعزّز صحة المجتمع. كما تندرج هذه الآلية ضمن التوجّهات الاستراتيجية للدولة بما يواكب أفضل الممارسات العالمية، ويحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والصحية.



53.3 مليار ريال أرباح الشركات المدرجة بالبورصة

أظهرت بيانات صادرة عن بورصة قطر ارتفاعا في الأرباح الصافية للشركات المدرجة في البورصة خلال العام الماضي بنسبة 3.11 بالمئة لتبلغ 53.3 مليار ريال بنهاية عام 2025، قياسا بـ 51.7 مليار ريال لذات الفترة من عام 2024.

وأشار بيان نشر على موقع بورصة قطر امس، إلى أن الشركات المدرجة في السوق الرئيسية ببورصة قطر أفصحت عن نتائجها المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، باستثناء (شركة الفالح التعليمية القابضة والشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية)، مشيرا إلى أن السنة المالية لشركة الفالح القابضة تنتهي في 31 أغسطس من كل عام، فيما تم تأجيل موعد الإفصاح عن البيانات المالية للشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية إلى 15 أبريل 2026. ونوه البيان بأن جميع البيانات المالية للشركات المدرجة متوفرة على الموقع الإلكتروني لبورصة قطر، كما توجهت البورصة بالشكر لجميع إدارات الشركات المدرجة على تعاونها في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية.

أغلقت البورصة تعاملات امس مرتفعة؛ وسط صعود جماعي للقطاعات. زاد المؤشر العام بنسبة 0.93% ليصل إلى النقطة 10188.47؛ رابحاً 93.66 نقطة عن مستوى الاثنين. ودعم الجلسة ارتفاع جميع قطاعات البورصة على رأسها النقل بـ2.02%، وتذيل القائمة قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية بـ0.14%. ارتفعت السيولة إلى 669.1 مليون ريال، مقابل 539.75 مليون ريال، وبلغت أحجام التداول 206.73 مليون سهم، مقارنةً بـ181.64 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 32.66 ألف صفقة مقابل 32.52 ألف صفقة الاثنين.

يُشار إلى أن السيولة الإجمالية للبورصة تبلغ 670.52 مليون ريال، وتضمنت تنفيذ 3 عمليات خاصة بقيمة تداول إجمالية تبلغ 26.82 مليون ريال قطري. ومن بين 54 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 40 سهماً في مقدمتها سهم «الخليج التكافلي» بـ6.06%، بينما تراجع سعر 14 سهماً على رأسها «الأهلي» بـ5.02%، وذلك عقب إقرار البنك التوزيعات النقدية. وجاء سهم بنك الدوحة في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 26.94 مليون سهم؛ وتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 102.98 مليون ريال.

مصرف قطر المركزي يستعرض مؤشرات شهر مايو 6% نمو موجودات البنوك خلال عام

استعرض مصرف قطر المركزي في منشور على حسابه الرسمي عبر منصة «X» أهم التطورات في المؤشرات الرئيسية للقطاع المصرفي خلال شهر مايو 2026 مقارنة بنفس الشهر من العام 2025. وأشار مصرف قطر المركزي إلى ارتفاع إجمالي موجودات البنوك التجارية خلال شهر مايو 2026 بنسبة 6% على أساس سنوي ليبلغ نحو 2.2 تريليون ريال. وارتفع إجمالي الودائع المحلية بنسبة 7.1% على أساس سنوي لتبلغ 897.9 مليار ريال. وارتفع إجمالي الائتمان المحلي بنسبة 1.6% على أساس سنوي ليبلغ نحو 1.34 تريليون ريال. وارتفعت السيولة المحلية ممثلة بعرض النقد «م2» بنسبة 9.6% على أساس سنوي لتبلغ نحو 800.9 مليار ريال.

ويعكس أداء القطاع المصرفي القطري خلال شهر مايو 2026 استمرار متانة الأساسيات المالية، رغم استمرار حالة الحذر التي تشهدها الأسواق العالمية نتيجة التطورات الجيوسياسية وتقلبات أسعار الفائدة. وتؤكد الأرقام الصادرة عن مصرف قطر المركزي أن البنوك القطرية تواصل تحقيق نمو متوازن في الأصول والودائع والسيولة، بما يعزز قدرتها على تمويل النشاط الاقتصادي ودعم خطط التنمية. تكشف المؤشرات المصرفية لشهر مايو 2026 عن استمرار قوة القطاع المصرفي القطري، الذي يثبت قدرته على الحفاظ على معدلات نمو مُستقرة في مُختلف مؤشراته الرئيسية، مستفيدًا من قوة الاقتصاد الوطني والسياسات النقدية والرقابية التي ينتهجها مصرف قطر المركزي.

ويعد ارتفاع إجمالي موجودات البنوك التجارية إلى نحو 2.2 تريليون ريال بنمو سنوي قدره 6% مؤشرًا على اتساع حجم النشاط المصرفي وتعزيز المراكز المالية للبنوك، بما يمنحها قدرة أكبر على تمويل المشروعات الاقتصادية والاستجابة لاحتياجات مُختلف القطاعات.

كما يعكس نمو الودائع المحلية بنسبة 7.1% لتصل إلى 897.9 مليار ريال استمرار



الثقة في الجهاز المصرفي، سواء من جانب الأفراد أو الشركات، وهو ما يوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة ومنخفضة التكلفة، ويعزز قدرتها على التوسع في منح التمويلات دون ضغوط كبيرة على السيولة.

في المُقابل، جاء نمو الائتمان المحلي بنسبة 1.6% ليبلغ 1.34 تريليون ريال بوتيرة أكثر هدوءًا مقارنة بنمو الودائع، وهو ما يشير إلى استمرار السياسة الائتمانية المتحفظة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، مع تركيز البنوك على جودة المحافظ التمويلية وإدارة المخاطر أكثر من السعي لتحقيق نمو سريع في الإقراض.

ومن أبرز المؤشرات الإيجابية كذلك ارتفاع السيولة المحلية بنسبة 9.6% إلى نحو 800.9 مليار ريال، وهو ما يعكس وفرة السيولة داخل الاقتصاد، ويدعم قدرة القطاع المصرفي على تلبية الطلب على التمويل، كما يوفر أرضية قوية لاستمرار النشاط الاقتصادي خلال الفترة المُقبلة.

وأخيرًا تؤكد هذه البيانات أن القطاع المصرفي القطري يواصل أداءه القوي مدعومًا بارتفاع الودائع، وتحسن مستويات السيولة، ونمو الأصول، وهي عوامل تعزز مرونة البنوك في مواجهة التحديات الخارجية، وتضعها في موقع جيد للاستفادة من تسارع النشاط الاقتصادي، خاصة مع استمرار تنفيذ المشاريع التنموية، واقتراب موسم إعلان نتائج النصف الأول للشركات، وما قد يصاحبه من زيادة في حركة التمويل والاستثمار خلال الأشهر المُقبلة.



قطر تحقق نموا في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2025 بزيادة 52 بالمئة في المشاريع الجديدة



الدوحة في 01 يوليو /قنا/ استقطبت دولة قطر خلال عام 2025، استثمارات أجنبية مباشرة بلغت 3.4 مليار دولار من حيث النفقات الرأسمالية أسهمت في تمويل 373 مشروعا، وتوفير 15051 فرصة عمل، فيما استحوذت مشاريع التأسيس الجديدة على أكثر من 50 بالمئة من إجمالي تلك الاستثمارات.

ووفقا للتقرير السنوي لعام 2025 الصادر اليوم عن وكالة ترويج الاستثمار في قطر، شكلت مشاريع التقنية المتوسطة والعالية نحو نصف إجمالي المشاريع، في مؤشر يعكس تنامي ثقة المستثمرين بالاقتصاد القطري القائم على المعرفة والابتكار.

وذكرت الوكالة في بيان لها، أن التقرير يرصد الأداء القوي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة، ويؤكد استمرار النمو الاستثماري بما يعزز مكانة قطر كوجهة رائدة لاستقطاب الاستثمارات النوعية، وأوضحت أن هذه النتائج تعكس متانة الأسس الاقتصادية لدولة قطر، المدعومة ببنية تحتية عالمية المستوى، وبيئة تنظيمية محفزة للأعمال، ومنظومة متطورة من المعرفة والمواهب.

وتعليقا على صدور التقرير، قال سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني، وزير التجارة والصناعة ورئيس المجلس الاستشاري لوكالة ترويج الاستثمار: "تواصل دولة قطر تعزيز تنافسيتها الاقتصادية في ظل مشهد عالمي سريع التغير. وقد شهد عام 2025، تحقيق إنجازات نوعية رسخت مكانة الدولة كوجهة استثمارية متميزة، مدعومة بمبادرات استراتيجية تهدف إلى تعزيز تنافسية منظومتنا الاقتصادية. ونؤكد التزامنا بمواصلة هذا النمو الاستثماري بالتعاون الوثيق مع شركائنا، لتعزيز مكانة قطر كوجهة إقليمية ودولية رائدة للاستثمار والابتكار".

وأشار التقرير إلى تسجيل زيادة بنسبة 52 بالمئة في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، لترتفع من 245 مشروعا في عام 2024 إلى 373 مشروعا في عام 2025. وتوزعت هذه الاستثمارات بين القطاعات الصناعية التقليدية والناشئة، بما يعكس مرونة الاقتصاد القطري وتنويعه بما يتماشى مع أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

واستحوذت خمسة قطاعات رئيسية على 69 بالمئة من إجمالي المشاريع، شملت المنتجات الاستهلاكية، وخدمات الأعمال، والأغذية والمشروبات، وخدمات البرمجيات وتقنية المعلومات، والمنسوجات، وهو ما يؤكد استمرار النمو الاستثماري في الصناعات التقليدية والقطاعات المعرفية.

وعلى صعيد آخر، استعرض التقرير السنوي أبرز مبادرات وكالة ترويج الاستثمار خلال العام الماضي، ومنها افتتاح الوكالة لمكاتب تمثيلية جديدة في لندن، ونيويورك، وباريس، ومومباي، وإسطنبول بما يمكنها من تقديم خدماتها للمستثمرين في هذه الأسواق الاستراتيجية بصورة أكثر قربا وفاعلية.

ووفقا للتقرير، أطلقت الوكالة برنامجا وطنيا للحوافز الاستثمارية بقيمة مليار دولار، يضم أربع حزم مخصصة لقطاعات الصناعات المتقدمة، والخدمات اللوجستية، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية، وذلك بهدف دعم تجمعات النمو ذات الأولوية الاستراتيجية وتعزيز التنافسية العالمية لدولة قطر.

وعلى صعيد التحول الرقمي، شهدت منصة " بوابة استثمر قطر"، أول منصة رقمية متكاملة لخدمة المستثمرين في الدولة، تحديثا شاملا ليواكب مختلف مراحل الرحلة الاستثمارية للمستثمرين من تأسيس الأعمال إلى نموها وتوسعها. وشملت التحديثات إضافة خزينة إلكترونية آمنة لحفظ المستندات، إلى جانب الخدمات المصرفية والاتصالات. وتضم المنصة حاليا أكثر من 15000 مستخدم مسجل وما يزيد على 900 شركة.

وفي هذا السياق ، قال الشيخ علي الوليد آل ثاني، الرئيس التنفيذي لوكالة ترويج الاستثمار: "يمثل عام 2025 محطة مهمة في مسيرة قطر نحو تحقيق التنمية المستدامة، وبناء الشراكات الدولية، وترسيخ الثقة في رؤيتها الاقتصادية طويلة المدى. ومن خلال توسيع حضورنا الدولي، وإطلاق مبادرات نوعية في مجالي الحوافز والرقمنة، نواصل تعزيز مكانة قطر كشريك استثماري موثوق".

وسلط التقرير الضوء على التحسن الملحوظ في ترتيب دولة قطر في التصنيفات والمؤشرات العالمية، ومن أبرزها انضمامها للمرة الأولى إلى قائمة أفضل 10 اقتصادات في مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2025، وتقدمها 21 مرتبة لتحتل المركز 12 عالميا في مؤشر أداء مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الصادر عن " إف دي آي إنتليجنس"، مما يعزز حضورها ضمن أبرز الوجهات الاستثمارية على مستوى العالم.

تدعم تنفيذ أعمال الرقابة.. مدير إدارة الشؤون القانونية:

تطبيق تعديلات قانون ديوان المحاسبة 25 يوليو الجاري

في خُطوةٍ ستمكّن من دعم تنفيذ أعمال الرقابة وتحقيق الأهداف المرجوة، وتذليل العقبات، تدخلُ التعديلات التي اشتمل عليها القانون رقم (7) لسنة 2026 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ديوان المحاسبة حيز التطبيق اعتبارًا من تاريخ 25 يوليو 2026، وتأتي هذه التعديلاتُ استجابة لما كشفت عنه تجربة العمل الرقابي خلال الفترة الماضية.

ومن بين ما تشمله تعديلات القانون استحداث العقوبات والضبط القضائي للجرائم التي تقع بالمخالفة لقانون الديوان، واستحداث أسلوب «إقرارات الذمة المالية»، وكذلك حظر إفشاء المعلومات.

كما تهدف هذه التعديلاتُ إلى تعزيز ثقة الجهات الخاضعة للرقابة، وتحسين كفاءة التطبيق لقواعد وإجراءات العمل الرقابي بالديوان، وتعزيز الالتزام بأحكام قانون الديوان من خلال تمكين موظفيه من ضبط وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة له، مما يوفر متابعة المساءلة الجنائية المبنية على نتائج الرقابة في حالات ارتكاب تلك الجرائم.

وفي هذا الإطار، قالت السيدة انتصار المحمد مدير إدارة الشؤون القانونية بديوان المحاسبة، في تصريح خاص لوكالة الأنباء القطرية «قنا»: إن التعديلات التي اشتمل عليها القانون رقم (7) لسنة 2026 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ديوان المحاسبة ستدخل حيز التطبيق اعتبارًا من تاريخ 25 يوليو 2026، كما أوضحت أن التعديلات تشمل استحداث وسائل وأساليب تهدف إلى دعم تنفيذ أعمال الرقابة التي يختص بها الديوان، مما يساعده على تحقيق الأهداف المرجوة من إنشائه، وتذليل العقبات التي تحد من فاعلية رقابته.

وأضافت إن هذه التعديلات تستجيب إلى ما كشفت عنه تجربة العمل الرقابي في الفترة الماضية منذ بَدء العمل بالقانون رقم (11) لسنة 2016، خلال مدة قُرابة العشر سنوات الماضية، والتي أظهرت الحاجة إلى تحديث إجراءات الرقابة، تبعًا لأفضل الممارسات التي تمكّن ديوان المحاسبة من مواصلة وتعزيز أداء رسالته التي يضطلع بها في مجال المحافظة على المال العام.

واستعرضت المحمد أهم التعديلات التي استحدثها القانون رقم (7) لسنة 2026، والتي شملت عددًا من المواضيع؛ منها مراجعة الديوان لنسخة الحساب الختامي للدولة الذي تعدّه وزارة المالية، فقد استحدث هذا القانون التعديل على نص المادة (8 فقرة ثانية) من القانون رقم (11) لسنة 2016، حيث تمت إعادة تنظيم إجراءات تلك المراجعة، حسبما تبينه تلك الفقرة، التي جاء نصها: «ويقوم الديوان بفحص ومراجعة هذا الحساب، ويضع عنه تقريرًا سنويًا يبين فيه تعقيبه النهائي متضمنًا ملاحظاته وتوصياته وأوجه الخلاف التي لم تسوِ بينه وبين وزارة المالية على هذا الحساب، وما قد يكون من خلاف بينه وبين الجهات التي شملتها رقابته، ويرفع الرئيس التقرير إلى الأمير، ويرسل نسخة منه إلى وزير المالية، وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية لتاريخ تسلم الديوان نسخة الحساب الختامي».

وأوضحت أن التعديلات الجديدة أضافت إطارًا داعمًا للرقابة التي يمارسها الديوان، يتمثل في استحداث العقوبات والضبط القضائي للجرائم التي تقع بالمخالفة لقانون الديوان، وذلك وفقًا لأحكام المادتين (40 مكررًا) و(40 مكررًا/1) من القانون ذاته.

وتابعت قائلة: إنه بموجب المادة (55 مكررًا) من هذا القانون، تم استحداث أسلوب «إقرارات الذمة المالية»، التي تتضمن بيانًا بجميع الأموال المنقولة والعقارية، ومصدر هذه الملكية، لغرض تعزيز النزاهة والشفافية وتجنب تضارب المصالح للعاملين بالديوان، وتقدم هذه الإقرارات من رئيس ديوان المحاسبة ونائبه وكافة موظفي الديوان، وتشمل الأولاد القصر لأي منهم، وذلك عند التعيين بالديوان لأول مرة، وكل خمس سنوات، وعند ترك الخدمة، وكلما طلب الرئيس ذلك في الحالات التي يقدّرها.

وفيما يتعلق بالعقوبات التي استحدثها القانون رقم (7) لسنة 2026، أوضحت السيدة انتصار المحمد مدير إدارة الشؤون القانونية بديوان المحاسبة، أن نص المادة (40 مكررًا) من هذا القانون يقرر أنه «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة، وبالغرامة التي لا تزيد على (1,000,000) مليون ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من: «أعطى الديوان بيانات أو أوراقًا أو مستندات غير صحيحة مع علمه بعدم صحتها أو أخفى أيًا منها عن الديوان، بما يحول دون أعمال الرقابة التي يجريها، أو قدّم شكاوى كيدية للديوان مما يتصل بموضوعات تقع في نطاق المجالات التي يختص الديوان بفحصها، أو خالف حكم المادة (18) من هذا القانون».

وأوضحت، مدير إدارة الشؤون القانونية بديوان المحاسبة في تصريح خاص لـ «قنا»، أن تحريك الدعوى الجنائيّة يكون في أي من هذه الجرائم، بناءً على طلبٍ كتابي من الرئيس.





هل ما زلنا نثق بالدليل؟

إعادة التفكير في أدلة التدقيق والشك المهني عندما تصبح موثوقية الدليل نفسه موضع فحص في عصر الذكاء الاصطناعي

سمير صالح العوراني
خبير مالي

في أوائل عام 2024، تلقى أحد العاملين في الوظيفة المالية بمكتب شركة Arup البريطانية في هونغ كونغ دعوةً إلى اجتماع افتراضي عاجل مع عدد من كبار المسؤولين التنفيذيين. لم يكن في المشهد ما يثير الشك؛ وجوه مألوفة، أصوات مطابقة، وتعليمات بدت منسجمة مع سياق العمل المعتاد.

وخلال الاجتماع، طُلب منه تنفيذ سلسلة من التحويلات المالية المرتبطة بأعمال الشركة.

نفّذ الموظف المطلوب منه كما قد يفعل أي موظف يعتقد أنه يتعامل مع توجيه نظامي صادر عن إدارة عليا. لكنه اكتشف لاحقاً أن الأشخاص الذين شاركوا في الاجتماع لم يكونوا حقيقيين بالمعنى التقليدي للكلمة؛ فقد كانت الوجوه والأصوات التي رآها وسمعها نتاج تقنيات تزييف عميق مدعومة بالذكاء الاصطناعي.

وقد أسفرت الواقعة عن خسائر مالية كبيرة قبل اكتشاف الاحتيال، في مشهد يوضح إلى أي حد يمكن أن تبدو الحقيقة مقنعة وهي ليست كذلك.

قد تبدو هذه الحادثة، للوهلة الأولى، واقعة احتيال إلكتروني متطورة. لكن المدققين والمحاسبين سيقرؤونها من زاوية أخرى أكثر عمقاً: فالمشكلة لم تكن في قيمة الأموال المحولة فحسب، ولا في براعة المحتالين وحدها، بل في اهتزاز افتراض مهني ظل لعقود أحد الأسس غير المعلنة للعمل المالي والرقابي: إمكان الوثوق بالدليل.

منذ نشأة مهنة التدقيق، اعتمد المدققون على الأدلة والقرائن لتكوين رأي مهني معقول حول عدالة المعلومات المالية. فالعقود والفواتير والمصادقات والسجلات الإلكترونية لم تكن مجرد وثائق تحفظ داخل الأنظمة، بل كانت تمثل حلقات في سلسلة الثقة التي تربط بين الإدارة والمستثمرين والمقرضين والجهات الرقابية.

لكن البيئة التي تعمل فيها المهنة اليوم تختلف جذرياً عن تلك التي تشكلت فيها مفاهيم التدقيق التقليدية. فالذكاء الاصطناعي لم يقتصر تأثيره على أتمتة الأعمال وتحليل البيانات، بل أصبح قادراً على إنتاج محتوى رقمي شديد الإقناع يشمل النصوص والصور والأصوات ومقاطع الفيديو بدرجة تجعل التمييز بين الحقيقي والمصطنع أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

وهنا يبرز سؤال مهني بالغ الأهمية:

إذا كانت التكنولوجيا أصبحت قادرة على محاكاة بعض مظاهر الحقيقة بهذا المستوى من الدقة، فكيف يمكن للمدقق أن يحافظ على مستوى الثقة المطلوب في الأدلة التي يعتمد عليها؟

لا يناقش هذا المقال الذكاء الاصطناعي بوصفه تهديداً تقنياً عابراً، بل يتعامل معه باعتباره عاملاً يعيد طرح سؤال مهني أعمق: ما الذي يجعل الدليل مقنعاً في بيئة رقمية تتسع فيها قدرة الأنظمة على إنتاج محتوى شديد الإقناع؟ ومن هذه الزاوية، لا تبدو القضية منفصلة عن الأسس التي تقوم عليها معايير التدقيق، بل ممتدة إلى قلبها؛ حيث يظل الحكم المهني والشك المهني وكفاية الأدلة وملاءمتها عناصر حاسمة في تكوين الاستنتاج المهني.

عندما أصبح الدليل نفسه موضع شك

لطالما تعامل المدققون مع الأدلة باعتبارها الوسيلة الأساسية لخفض درجة عدم التأكد، ولذلك أولت المعايير المهنية أهمية مركزية لمصدر الدليل وطبيعته ودرجة موثوقيته. وهذه الفكرة لا تقف عند حدود الممارسة التقليدية، بل تنسجم مع منطق ISA 200 الذي يربط الاستنتاج المهني بالحكم المهني والشك المهني والحصول على تأكيد معقول مستند إلى أدلة كافية ومناسبة.

فالمعلومات الواردة من مصدر مستقل غالباً ما تُعد أكثر موثوقية من المعلومات المنتجة داخل المنشأة، كما اكتسبت المصادقات الخارجية مكانة خاصة بسبب ما توفره من درجة أعلى من الاستقلالية والموضوعية.

وقد تشكلت هذه المفاهيم في بيئة كان التحدي الرئيسي فيها يتمثل في اكتشاف الأخطاء أو كشف محاولات التلاعب التقليدية. أما اليوم، فقد بدأت المؤسسات تواجه نوعاً مختلفاً من المخاطر؛ مخاطر تستهدف الثقة في البيانات ذاتها.

فخلال العقود الماضية كان وجود صورة أو تسجيل مرئي أو مستند إلكتروني يمثل قرينة قوية تدعم صحة واقعة معينة. أما اليوم فقد أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي قادرة على إنتاج صور ومقاطع فيديو ومحتوى رقمي شديد الواقعية، لدرجة دفعت الحكومات والمؤسسات الإعلامية والشركات التقنية إلى تطوير أدوات متخصصة للتحقق من أصالة المحتوى الرقمي.

وتكمن أهمية هذا التطور من منظور تدقيقي في أن بعض الأدلة التي كانت تعد شديدة الإقناع لم تعد تتمتع بالدرجة نفسها من اليقين.

ومن هنا يظهر التحول الحقيقي في طبيعة عمل المدقق. فالسؤال لم يعد يقتصر على التحقق من وجود الدليل، بل أصبح يمتد إلى التحقق من كيفية إنتاجه، ومصدره، والجهة التي أنشأته، ومدى وجود أدلة مستقلة تدعم صحته.

ومن هنا تكتسب الإحالة إلى ISA 500 أهمية خاصة؛ فالمعيار لا يتوقف عند مجرد وجود المعلومات التي ينوي المدقق استخدامها، بل يركز على تقييم ما إذا كانت الأدلة التي جرى الحصول عليها كافية ومناسبة لتدعيم الاستنتاجات المهنية. وفي بيئة رقمية متغيرة، يصبح هذا التقييم أكثر تعقيداً، لأن السؤال لم يعد متعلقاً بوجود الدليل فقط، بل بدرجة موثوقية مصدره، وظروف إنتاجه، وإمكان دعم محتواه بقرائن مستقلة.

إن هذا التحول لا يعني أن الأدلة التقليدية فقدت قيمتها، لكنه يعني أن وجود الدليل وحده لم يعد كافياً دائماً، بل أصبحت طريقة الحصول عليه ومصدره وسياقه جزءاً من عملية تقييمه.

ولهذا السبب يكتسب التحقق المستقل أهمية متزايدة. فكلما ازدادت قدرة التكنولوجيا على محاكاة الواقع، ازدادت حاجة المدقق إلى مصادر مستقلة تؤيد ما يراه أمامه.

وبذلك يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي لم يغير فقط طريقة إنتاج المعلومات، بل بدأ يغير الطريقة التي يجب أن ينظر بها المدقق إلى مفهوم الدليل ذاته.

فالسؤال الذي ظل يرافق المهنة لعقود طويلة:

أين الدليل؟

أصبح اليوم يتبعه سؤال آخر لا يقل أهمية.

هل يمكن الوثوق بهذا الدليل؟

وإذا كان الذكاء الاصطناعي قد جعل تقييم موثوقية الدليل أكثر تعقيداً، فإن السؤال المهني الأهم لا يتعلق بالتكنولوجيا في ذاتها، بل بكيفية استجابة مهمة التدقيق لهذا التحول. فالمسألة، من منظور مهني، ليست في أن الأنظمة أصبحت أكثر تقدماً، بل في أن بيئة المخاطر نفسها أصبحت تستدعي فهماً أعمق للبيانات والضوابط والآليات التي تنتج المعلومات موضوع الفحص.

فعلى مدى عقود طويلة، انصب الجزء الأكبر من الجهد التدقيقي على فحص المعاملات والعمليات والبيانات الناتجة عنها. وكان المدقق يسعى إلى التحقق من صحة ما حدث بالفعل، من خلال اختبار المستندات والسجلات والمطابقات والقرائن المختلفة.

أما اليوم، فإن التحدي يتحرك إلى مستوى مختلف؛ فبدلاً من الاكتفاء بتقييم المعلومات، أصبح من الضروري فهم البيئة التي أنتجت تلك المعلومات.

فإذا كانت البيانات صادرة عن نظام يعتمد على خوارزميات ذكية، أو على نماذج تعلم آلي، أو على أدوات توليد محتوى متقدمة، فإن السؤال المهني لا ينبغي أن يقف عند حدود صحة المخرجات، بل يجب أن يمتد إلى موثوقية البيئة التي أنتجتها. ومن هذا المنطلق، يصبح فهم النظام والضوابط المحيطة به جزءاً أكثر مركزية في تقييم المخاطر، وهو ما ينسجم مع المنطق الذي تعززه معايير مثل ISA 315 وISA 330 عند ربط فهم المنشأة وبيئتها بتصميم استجابات تدقيقية أكثر تركيزاً على المخاطر المقيمة.

وبعبارة أخرى، قد لا يكون التحدي الأكبر أمام المدقق في المستقبل هو اكتشاف الخطأ داخل المعاملة، بل تقييم احتمالية وجود الخطأ داخل النظام الذي أنشأ المعاملة أو عالج بياناتها أو ساهم في اتخاذ القرار المرتبط بها.

وهذا يعني أن التدقيق في السنوات القادمة لن يكتفي بفحص النتائج النهائية، بل سيتجه بدرجة أكبر إلى تقييم البيئة المنتجة لهذه النتائج: جودة البيانات، وتصميم الضوابط، وسلامة منطق النماذج، وحدود الاعتماد على المخرجات الآلية عند اتخاذ القرارات ذات الأثر المالي أو الرقابي.

وبالنسبة لفرق التدقيق، يترجم هذا التحول إلى متطلبات عملية واضحة في التخطيط والتنفيذ. فبدلاً من الاكتفاء بتوسيع اختبارات التفاصيل، ستزداد الحاجة إلى فهم مصادر البيانات، وتقييم ضوابط الوصول والتعديل، وفحص منطق النماذج أو الأدوات المستخدمة في إنتاج المخرجات، وتعزيز استخدام الأدلة المستقلة كلما ارتفعت درجة الاعتماد على المعالجة الآلية. كما سيصبح التنسيق مع المختصين في التقنية وتحليل البيانات أكثر أهمية في المهام التي تتداخل فيها المخاطر المالية مع مخاطر النظم والخوارزميات.

وسيشمل ذلك موضوعات لم تكن تحتل موقعاً مركزياً في برامج التدقيق التقليدية، مثل:

- حوكمة البيانات.
- جودة البيانات المستخدمة في التحليل واتخاذ القرار.
- ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسة.
- شفافية النماذج والخوارزميات.
- آليات الرقابة على المخرجات الآلية.
- مسؤوليات الإدارة تجاه القرارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

وبذلك، قد تصبح موضوعات كانت تُعد تقنية بحتة جزءاً أصيلاً من نطاق التدقيق.

فعندما تعتمد مؤسسة على نموذج ذكي لتقييم الجدارة الائتمانية أو لتقدير المخاطر أو لاكتشاف العمليات المشبوهة أو لإعداد تحليلات مالية معقدة، فإن جودة القرار تصبح مرتبطة بصورة مباشرة بجودة البيانات والنموذج المستخدم لإنتاجه.

وفي هذه الحالة، لا يكفي أن يسأل المدقق:

هل القرار صحيح؟

بل قد يصبح من الضروري أن يسأل:

هل كانت المدخلات موثوقة؟

هل تعمل الضوابط كما صُممت؟

هل يمكن تفسير النتيجة والوصول إلى منطقها؟

ومن يتحمل المسؤولية إذا كانت النتيجة مضللة؟

وهنا تبرز قضية محورية في الحوكمة الحديثة: ففي النظم التقليدية كانت المسؤولية غالباً واضحة نسبياً: موظف أعد المعاملة، ومدير اعتمدها، ونظام قام بمعالجتها. أما في البيئات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، فقد تصبح سلسلة اتخاذ القرار أكثر تعقيداً، وقد يصعب أحياناً تفسير بعض النتائج أو تتبع جميع العوامل التي أدت إليها.

ولهذا السبب تشهد العديد من الجهات التنظيمية والهيئات المهنية حول العالم اهتماماً متزايداً بموضوعات حوكمة الذكاء الاصطناعي والشفافية وقابلية التفسير والمساءلة.

وبالنسبة للمدقق، فإن هذه التطورات لا تعني استبدال المهارات التقليدية، بل توسيع نطاقها. فالشك المهني والحكم المهني والاستقلالية ستظل مبادئ ثابتة، لكن البيئة التي تُمارس فيها هذه المبادئ ستصبح أكثر تعقيداً واتساعاً.

ومن هنا فإن القيمة الحقيقية للمدقق خلال السنوات القادمة لن تكمن في قدرته على الوصول إلى المعلومات، لأن التكنولوجيا ستجعل المعلومات متاحة أكثر من أي وقت مضى.

بل ستكمن في قدرته على الإجابة عن سؤال أكثر صعوبة:

هل يمكن الاعتماد على هذه المعلومات عند اتخاذ قرار مهم؟

المدقق في العقد القادم

غالباً ما يُطرح سؤال متكرر عند الحديث عن الذكاء الاصطناعي:

هل سيحل الذكاء الاصطناعي محل المدقق؟

وربما يكون هذا السؤال نفسه هو السؤال الخطأ.

فالتاريخ المهني يبين أن التكنولوجيا نادراً ما تلغي المهن الراسخة، لكنها تعيد تشكيلها. فعندما ظهرت الأنظمة المحاسبية الإلكترونية لم تختف مهنة المحاسبة، وعندما ظهرت أدوات تحليل البيانات لم تختف مهنة التدقيق، وعندما أصبحت آلاف العمليات تعالج آلياً داخل الأنظمة لم تختف الحاجة إلى الرقابة؛ الذي تغير في كل مرة كان طبيعة العمل الذي يؤديه المهنيون.

ولهذا فإن السؤال الأكثر دقة ليس:

هل سيحل الذكاء الاصطناعي محل المدقق؟

بل:

ما الذي سيدققه المدقق مستقبلاً؟

وقد يكون الجواب الأقرب إلى الواقع المهني أن التدقيق سيتحرك تدريجياً من التركيز على صحة المعاملات وحدها إلى التركيز على موثوقية الأنظمة والبيانات والنماذج التي تنتج تلك المعاملات. وهذا لا يعني استبدال جوهر المهنة، بل توسيع نطاقها بما يسمح بالحفاظ على الثقة في بيئة تتغير فيها طبيعة الأدلة نفسها.

فالتدقيق سيتحرك من التركيز على اكتشاف الأخطاء وحدها إلى تقييم قدرة المؤسسة على منعها، ومن فحص النتائج النهائية إلى تقييم جودة البيئة التي تصنع تلك النتائج. وهذا التحول ليس تقنياً فقط، بل يمثل تحولاً في فلسفة التدقيق نفسها: فالمؤسسات في المستقبل لن تحتاج فقط إلى من يؤكد صحة الأرقام، بل إلى من يمنح الثقة في النظم والبيانات والنماذج التي أنتجت تلك الأرقام.

وربما لهذا السبب سيكون المدقق الأكثر قيمة خلال العقد القادم ليس الشخص الذي يمتلك أكبر قدر من المعلومات، بل الشخص القادر على الربط بين التكنولوجيا والحوكمة والمخاطر واتخاذ القرار. أي الشخص القادر على تحويل البيانات إلى ثقة. وهنا تحديداً قد نجد أن الذكاء الاصطناعي، بدلاً من أن يقلل أهمية المهنة، يدفعها نحو أحد أكثر أدوارها استراتيجية منذ نشأتها.

وقد يبدو هذا التحول، للوهلة الأولى، مرتبطاً بتطور الأنظمة والأدوات الرقمية، لكنه في جوهره أعمق من ذلك بكثير. فهو يعيد طرح أسئلة قديمة رافقت المهنة منذ نشأتها، ولكن في سياق جديد أكثر تعقيداً.

فمهنة التدقيق لم تكن يوماً مهنة جمع مستندات أو مطابقة أرقام فحسب، بل كانت في جوهرها مهنة بناء الثقة. وكل تحول شهدته المهنة عبر تاريخها كان يعيد تشكيل الوسائل دون أن يغير الغاية الأساسية منها.

واليوم، مع دخول الذكاء الاصطناعي إلى صميم العمليات المؤسسية وعمليات اتخاذ القرار، لم يعد التحدي المهني محصوراً في فحص ما حدث، بل في تقييم مدى موثوقية البيئة التي أنتجته. ومن هنا، فإن مستقبل المهنة لن يتحدد بمدى سرعة تبني أدوات الذكاء الاصطناعي، بل بمدى قدرة الحوكمة والرقابة والتدقيق على إعادة تعريف معايير الثقة والموثوقية والمساءلة في بيئة رقمية تتسارع فيها قدرة الأنظمة على إنتاج ما يشبه الحقيقة. فحين يصبح الدليل نفسه بحاجة إلى فحص، تصبح قيمة المدقق الحقيقية في قدرته على حماية الثقة قبل أن يمنحها.

الخبرة المهنية... رسالة تُساند العدالة وتُعزز الثقة والشفافية



محمد الوصيف
المدير التنفيذي - جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

تُعد الخبرة المهنية من الركائز الأساسية المساندة للمنظومة القضائية، لما تمثله من دور فني ومهني يسهم في إظهار الحقيقة وتوضيح الجوانب التخصصية التي تحتاج إلى معرفة دقيقة وخبرة عملية متعمقة. ومع التطور المتسارع في المعاملات المالية والتجارية وتزايد تعقيد القضايا الفنية، أصبحت الخبرة المهنية ضرورة مهمة لدعم العدالة وتعزيز الثقة والشفافية.

فالخبير المهني لا يقتصر دوره على تقديم رأي فني فحسب، بل يقوم بدراسة وتحليل المستندات والبيانات والوقائع وفق أسس علمية ومهنية دقيقة، بما يساعد الجهات القضائية على فهم الجوانب الفنية المرتبطة بالنزاعات والقضايا المختلفة، وصولاً إلى تحقيق العدالة وإعطاء كل ذي حق حقه.

وتبرز أهمية الخبرة بشكل واضح في القضايا المالية والمحاسبية والتجارية، حيث يتطلب الأمر فهماً عميقاً للأنظمة والمعايير المهنية والإجراءات المحاسبية والرقابية، وهو ما يجعل الخبير شريكاً مهماً في دعم القضاء عبر تقديم تقارير فنية تتسم بالدقة والموضوعية والحياد. كما تشمل مهام الخبراء فحص السجلات المالية، وتحليل المعاملات والتقارير، ودراسة العقود والاتفاقيات، وتقييم الأضرار والخسائر، والتحقق من مدى الالتزام بالأنظمة واللوائح والمعايير المهنية ذات العلاقة.

وتزداد أهمية الخبرة المهنية في القضايا ذات الطبيعة المعقدة التي تتداخل فيها الجوانب المالية والمصرفية والتجارية والقانونية، حيث يعتمد القضاء على الرأي الفني المتخصص لتوضيح الحقائق الفنية التي تحتاج إلى خبرة دقيقة وتحليل مهني عميق. لذلك فإن الخبير يُعتبر من أعوان القضاء الذين يؤدون رسالة مهمة في دعم العدالة وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية.

كما أن الخبرة المهنية ليست مجرد عمل فني، بل هي أمانة ومسؤولية كبيرة، تتطلب من الخبير الالتزام بأعلى درجات النزاهة والاستقلالية والحياد، بعيداً عن أي تأثيرات أو مصالح قد تؤثر على الرأي الفني. فالخبير مؤتمن على الوقائع والمستندات والمعلومات التي يطلع عليها، وعليه أن يؤدي مهامه بكل صدق وتجرد ومهنية، بما يحفظ حقوق الأطراف ويعزز الثقة في أعمال الخبرة.

وتتمثل الأمانة المهنية كذلك في المحافظة على سرية المعلومات، والاعتماد على الأدلة والمستندات والتحليل المهني السليم، مع توضيح الأسس الفنية التي بُنيت عليها النتائج والتوصيات، بما يرسخ مبادئ الشفافية والمصداقية ويعزز جودة التقارير الفنية. كما أن الحياد والاستقلالية يمثلان أساساً مهماً في أعمال الخبرة، إذ يجب على الخبير أن يلتزم بالموضوعية الكاملة دون الانحياز لأي طرف، وأن تكون تقاريره قائمة على الحقائق والوقائع المدعومة بالمستندات والتحليل المهني الدقيق.

ومن الجوانب المهمة في مهنة الخبرة أيضاً القدرة على مواكبة التطورات الحديثة في المعايير المهنية والتقنيات الرقمية وأساليب التحليل المالي والمحاسبي، خاصة مع التحول الرقمي وتطور أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، الأمر الذي يتطلب من الخبراء تطوير مهاراتهم بصورة مستمرة ورفع مستوى كفاءتهم الفنية والمهنية.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية التدريب والتطوير المهني المستمر باعتباره أحد أهم عناصر نجاح وتميز الخبراء، حيث يسهم التدريب في تعزيز المعرفة المهنية، وتنمية المهارات الفنية، ومواكبة المستجدات التشريعية والمحاسبية والمصرفية، بالإضافة إلى رفع جودة التقارير الفنية وتعزيز كفاءة أعمال الخبرة.

كما تسهم البرامج التدريبية وورش العمل والمؤتمرات المهنية في تبادل الخبرات والتجارب العملية، ورفع مستوى الوعي المهني، وتعزيز الالتزام بأخلاقيات المهنة ومعايير الجودة والحوكمة، بما ينعكس إيجاباً على أداء الخبراء ودورهم في دعم المنظومة القضائية.

ختاماً، تبقى الخبرة المهنية رسالة سامية وأمانة ومسؤولية قبل أن تكون وظيفة أو مهمة فنية، لما لها من أثر مباشر في تحقيق العدالة وحفظ الحقوق وتعزيز الثقة والشفافية. ومن هنا، فإن الاستثمار في التدريب والتطوير المهني المستمر للخبراء يُعد ضرورة أساسية لتعزيز جودة أعمال الخبرة ورفع كفاءة الكوادر المهنية، بما يواكب التطورات الحديثة ويُرسخ مبادئ العدالة والمهنية والنزاهة في مختلف المجالات.



خطة البرامج التدريبية المهنية لجمعية المحاسبين القانونيين القطرية خلال الربع الأخير العام 2026

م	إسم البرنامج	عدد الأيام	التاريخ	التكلفة المالية للفرد
1	شهادة في المعايير المحاسبية الدولية ققطاع العام CERT IPSAS	5	27-09/2026 – 1/10/2026	3,000
2	شهادة المدقق الداخلي المعتمد CIA	3 أشهر	4/10/2026	7,500
3	شهادة في إعداد التقارير المالية الدولية CERT IFR	5	11-15/10/2026	3,500
4	شهادة مدير الإمتثال المعتمد CCM	5	18-22/10/2026	7,000
5	شهادة المحاسب الإداري المعتمد CMA	6 أشهر	25/10/2026	9,000
6	أخصائي ضرائب أجنبية FCS – FATCA & CRS	5	1-5/11/2026	3,000
7	شهادة الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام GRCP	5	8-11/11/2026	6,000
8	شهادة محترف مشارك في الموارد البشرية – دولي APHRI	5	15-19/11/2026	7,000
9	شهادة في الاستدامة المالية	5	22-26/11/2026	4,000
10	شهادة المحاسب المالي والإداري المساعد FMAA	5	29/11/2026 – 3/12/2026	3,000
11	شهادة المدقق الداخلي المعتمد CIA	3 أشهر	6/12/2026	7,500
12	أخصائي معتمد في مجال مكافحة غسل الأموال CAMS	5	13-17/12/2026	8,000
13	شهادة في التدقيق الدولي CERT IA	5	20-24/12/2026	3,000
14	شهادة مدير الإمتثال المعتمد CCM	5	27-31/12/2026	7,000

خطة البرامج التدريبية لجمعية المحاسبين القانونيين القطرية خلال الربع الأخير العام 2026

م	إسم البرنامج	عدد الساعات	عدد الأيام	التاريخ	التكلفة المالية للفرد (بالقاعات)	التكلفة المالية للفرد (أونلاين)
1	مخاطر المناقصات والمشتريات وطرق الرقابة عليها	12	3	4-6/10/2026	1,600	1,200
2	المحاسبة المالية	12	3	11-13/10/2026	1,600	1,200
3	آليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	12	3	18-20/10/2026	1,600	1,200
4	تقييم أداء الموظفين بإستخدام مؤشرات الأداء	12	3	25-27/10/2026	1,600	1,200
5	إعداد دراسات الجدوى الإقتصادية	15	5	1-5/11/2026	2,000	1,500
6	التحليل المالي الإلكتروني	12	3	8-10/11/2026	1,600	1,200
7	استراتيجية العقود والتخطيط لها وإدارة المستحقات والمطالبات	12	3	15-17/11/2026	1,600	1,200
8	آلية مراجعة وتدقيق عمليات الرواتب ومستحقات الموظفين	12	3	22-24/11/2026	1,600	1,200
9	الاتجهات الحديثة في إعداد الموازنات الموجه بالأهداف	12	3	1-3/12/2026	1,600	1,200
10	تحليل وتفسير القوائم المالية و إدارة المشتريات والمناقصات	12	3	6-8/12/2026	1,600	1,200
11	آليات إغلاق الحسابات الحكومية	12	3	13-15/12/2026	1,600	1,200
12	مكافحة المخاطر والاحتيال في المشتريات	12	3	20-22/12/2026	1,600	1,200
13	معايير عرض القوائم المالية	12	3	27-29/12/2026	1,600	1,200

Qatar Association of
Certified Public Accountants
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

سعيًا لتعزيز التواصل والمشاركة
انضموا لقناة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية على تطبيق واتساب وابقوا على اطلاع دائم لكل ما هو جديد

Join the Qatar Association of Certified Public Accountants' WhatsApp channel and stay up-to-date with all the latest news



Qatar Association of
Certified Public Accountants
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

عناوين التواصل

TEL: +974 4441 2284
MOB: +974 5044 0980
EMAIL: info@qcpa.org.qa

www.qcpa.org.qa

qcpaqatar qcpaqatar qcpaqatar QCPA